الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- الحرب على الإرهاب والقانون الدولي الإنساني
- جدار الفصل العنصري: إسرائيل تسجن نفسها وتحلم بـ «الترانسفير»
- الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: ديناميّة الانقسامات والتحولات

- La révolution Internet
- America's Claimed Role in the Last Decade

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد التاسع والأربعون – تموز ٢٠٠٤

التجربة بالشعوب

يروى أن العالم الأميركي المشهور جوزيف إديسون أجرى ما يزيد على مائة اختبار حول فرضية معينة، باءت جميعها بالفشل. ولما سأله صديق عما توصّل اليه في هذه الاختبارات أجاب: «النتيجة أنها جميعاً فاشلة، وهذا أمر جيد». إديسون اكتشف الكهرباء، وغيّر وجه الحضارة الإنسانية، وجرّب كثيراً قبل ان يتوصل الى اكتشافه العظيم. لكن، إذا سألنا: ماذا جرّب إديسون؟ كان الجواب انه استعمل في تجاربه معادن وموادَ كيميائية، لا أكثر ولا أقل.

أما اليوم، فإننا نلاحظ الكثيرين من اصحاب السلطة في العالم يلجأون إلى التجارب هم ايضاً لحل المشاكل الدولية، او على الأقل مشاكل الدول الضعيفة. فهم يجرّبون صيغة ما في هذا اليوم، واذا فشلت يجرّبون غيرها في يوم آخر؛ يفشلون ويجربون، وهكذا دواليك... وهم أيضاً أصابهم ما أصاب إديسون، إذ فشلوا في تجاربهم، لكن الفارق بينهم وبين العبقري الكبير، أن إديسون استعمل موادَ واستهلكها وخسرها، اما هم فاستعملوا شعوباً ودولاً ومضوا في استهلاكها بالتدمير والقتل وضرب الاقتصاد والإفقار وزعزعة الاستقرار.

لاشك في ان القدرة العقلية لهؤلاء الذين يجرون التجارب على الشعوب، لا يمكنها أن تتوصل الى قدرة إديسون، إلا ان هذا الأخير، وعلى ما يروى، كان ثمة إمكانية دائمة للنقاش معه حول المسائل التي يختبرها، فيما متسلطو اليوم لا تمكن مناقشتهم. انهم يصدرون الأحكام قبل إجراء التحقيق، وينفّذونها قبل سؤال الضحية، ويحتلون دولاً ثم يفتشون عن سبب لاحتلالها. يطرحون صيغة تلو الاخرى، والنتائج في كل مرة هي الدم والدمار. وكل ذلك ليس مهماً في حساباتهم لأنهم في «طور التجربة» والى ان تنجح يخلق الله ما لا تعلمون.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد التاسع والأربعون - تموز 2004

الحرب على الارهاب والقانون الدولي الانساني ..... د. عصام سليمان 5

جدار الفصل العنصري: إسرائيل تسجن ..... أحمد ابو هدبة 41
نفسها وتحلم بـ «الترانسفير»

الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: ..... إحسان مرتضى 69
دينامية الانقسامات والتحولات

خلاصات

ثورة الانترنت ..... رودیارد قازان 113

اميركا والدور الذي اتخذته خلال ..... نايلا باسيل بصبوص 115
العقد المنصرم

الحرب على الارهاب والقانون الدولي الانساني

د. عصام سليمان*

مقدمة

الارهاب كعمل عنفي يولّد الخوف والهلع والرعب، ويودي احياناً بحياة الناس، وهو ظاهرة قديمة عرفت منذ فجر التاريخ، غير انه شكّل عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية في القرن العشرين، وبخاصة في الحرب العالمية الثانية وما رافقها من مجازر ذهب ضحيتها ملايين الابرياء، وكان من نتائج ذلك وضع اتفاقيات جنيف للعام 1949 التي تشكل، مع البروتوكولات الملحقة بها والاتفاقيات بشأن حقوق الانسان في النزاعات المسلحة، ما يسمّى بالقانون الدولي الانساني. وقد عادت الاعمال الارهابية للظهور على المسرح الدولي في أواخر الستينات من القرن الماضي، ما دفع بالكثيرين لوضع دراسات وأبحاث حول الارهاب والارهاب المضاد، وأحصي الآلاف من هذه الدراسات والأبحاث، وترافق ذلك مع اهتمام كبير من قبل الامم المتحدة بمكافحة ظاهرة الارهاب

* استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

الدولي، فتم وضع العديد من الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، وذلك منذ مطلع السبعينات. غير ان الاعمال الارهابية كانت تخفت حيناً لتعود بقوة على المسرح الدولي، حتى بلغت اوجها في 11 ايلول من العام 2001، وبطرق مبتكرة لم تخطر بالبال، حين استخدمت الطائرات المدنية التي تم الاستيلاء عليها، لتدمير البرجين العملاقين في نيويورك وأحد مباني وزارة الدفاع الاميركية، وقتل الآلاف المدنيين اضافة الى بعض العسكريين. وأدى ذلك الى اعلان الولايات المتحدة الحرب على الارهاب بمختلف اشكاله، فشنّت الحرب على نظام طالبان في افغانستان حيث يوجد تنظيم القاعدة الذي اعتبر مسؤولاً عن عملية 11 ايلول ،كما شنّت في ما بعد الحرب على نظام صدام حسين في العراق، متهمة اياه بامتلاك سلاح الدمار الشامل، وبارتكاب اعمال ارهابية ضد فريق من شعبه وضد شعوب دول المنطقة.

يشكل الارهاب دون ادنى شك انتهاكاً لحقوق الانسان، ويتسبب بعدم استقرار على الصعد كافة، من هنا ضرورة مكافحته ومعالجة اسبابه. فالقضاء على ظاهرة الارهاب من دون معالجة الاسباب الكامنة وراءها، لا يشكل ضمانة لعدم بروز الارهاب من جديد عندما تصبح الظروف ملائمة. ومكافحة الارهاب بحد ذاتها يمكن ان يعتريها الكثير من الشوائب الناجمة عن عدم التمييز بشكل واضح ودقيق بين ما هو عمل إرهابي وما هو عمل غير إرهابي، من ناحية، وعن عدم التقيّد بالأصول والقواعد والضوابط المفترض التقيّد بها في اطار الاعمال الأمنية والعسكرية المعتمدة في محاربة الارهاب. وهذا يطرح إشكالية العلاقة بين الإرهاب والحرب على الارهاب، لأن الحرب على الارهاب اذا لم يجر ضبطها تتحول الى إرهاب، فتدخل

البشرية في دوامة الارهاب والارهاب المضاد.

مرّت مكافحة الارهاب بمرحلتين من حيث الوسائل المستخدمة والانعكاسات المباشرة لاستخدام هذه الوسائل. ففي مرحلة ما قبل 11 ايلول من العام 2001، جرت مكافحة الارهاب عن طريق اتفاقيات دولية عهد بتنفيذها للدول الموقّعة عليها، اما بعد 11 ايلول، فقد اخذت مكافحة الارهاب شكل التدخل العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة الاميركية والدول المتحالفة معها في هذا المجال، وخرجت العمليات العسكرية احياناً عن إطار الشرعية الدولية، بحيث انها لم تأت نتيجة قرارات صادرة عن الامم المتحدة وتحت اشرافها. وهذا ما استدعى المطالبة بالالتزام بقواعد القانون الدولي الانساني في محاربة الارهاب.

أولاً- الارهاب وحقوق الانسان

ما يبرر الحرب على الارهاب هو ما يؤدي اليه الارهاب من انتهاك لحقوق الانسان؛ فالاعمال الارهابية تحرم الانسان من التمتع بمختلف الحقوق التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الراعية لهذه الحقوق، وقد يصل ذلك الى حد حرمان الانسان من حقه في الحياة وهو اكثر الحقوق التصاقاً بالانسان.

1- اتفاقية جنيف لمنع الارهاب للعام 1937

تحت تأثير الاعمال الارهابية التي طالت المسؤولين في بعض الدول جرت مساعٍ دولية، منذ الثلاثينات من القرن المنصرم، لوضع اتفاقيات دولية لمنع

الارهاب والمعاقبة عليه. ففي العام 1934 اغتيل الكسندر الاول ملك يوغسلافيا، ورئيس وزارء فرنسا لويس بارتو Louis barthou في مرسيليا اثناء زيارة رسمية كان يقوم بها الأول لفرنسا. وأثار الحادث ردود فعل عنيفة في اوروبا ، وقدمت الحكومة اليوغسلافية احتجاجاً الى عصبة الامم مطالبة بإجراء تحقيق عاجل، كما تقدمت الحكومة الفرنسية بمذكرة الى العصبة ايضاً تتضمن المبادئ التي يمكن ان تشكل الأساس لاتفاقية دولية لقمع الجرائم التي ترتكب بهدف تحقيق اغراض سياسية، او لمجرد الارهاب. وقد عقد في جنيف مؤتمر دولي في العام 1937 تمّ التوصل فيه الى اتفاقية دولية لمكافحة الارهاب الدولي. وقد حثت ديباجة الاتفاقية الاطراف المتعاقدة على اتخاذ اجراءات فعّالة لمنع ومعاقبة جرائم الارهاب ذات الطابع الدولي. وفي المادة الاولى تعهدت الدول الاطراف بالامتناع عن كل فعل من شأنه تشجيع الأنشطة الارهابية، ومنع الاعمال الارهابية الموجهة الى اية دولة اخرى ومعاقبة مرتكبيها، وان يكون هناك تعاون في ما بينها في سبيل تحقيق ذلك. وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها حددت الاتفاقية المقصود بأعمال الارهاب بانها الاعمال الاجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف او يقصد بها خلق حالة رعب في اذهان اشخاص معنيين او مجموعة من الاشخاص او عامة الجمهور.

يتضح مما تقدم انه من الضروري، طبقاً لأحكام الاتفاقية، توافر عدة شروط في العمل الارهابي، لكي تنطبق عليه الاحكام الواردة في اتفاقية جنيف. ومن هذه الشروط ان يكون العمل الارهابي من النوع الذي يدخل ضمن الافعال الاجرامية الواردة في الاتفاقية والتشريعات العقابية الوطنية،

وان يوجه الفعل بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الدولة؛ فالأفعال الموجهة ضد الافراد لا تدخل في نطاق تطبيق الاتفاقية. وتتناول الاتفاقية في مادتها الثانية أمثلة لبعض الافعال التي تعدّ من الاعمال الارهابية ذات الطابع الدولي، وهي أيّ فعل عمدي يتسبب في موت او إحداث اصابة جسدية جسيمة او فقدان حرية اي من: رؤساء الدول والقائمين بأعمالهم او ورثتهم او خلفائهم، وزوجات وأزواج اي من الفئات السابقة، والأشخاص الذين يتولون مسؤوليات عامة اذا وجهت هذه الافعال اليهم بصفتهم هذه (1).

2- الاتفاقية الاوروبية لقمع الارهاب

في العام 1977 وضعت الاتفاقية الاوروبية لقمع الارهاب بهدف القضاء على ظاهرة الارهاب الدولي التي اجتاحت اوروبا في اوائل السبعينات، وتهدف الى المساهمة في قمع افعال الارهاب عندما تشكل اعتداء على الحقوق والحريات الاساسية للاشخاص. وقد نصت الاتفاقية على ان جريمة الارهاب هي من الجرائم التي وردت في اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي سنة 1970، والجرائم التي وردت في اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونريال سنة 1971، والجرائم الخطيرة التي تمثل اعتداء على الحياة او السلامة الجسدية او حرية الاشخاص ذوي الحماية الدولية، بما في ذلك المبعوثين الديبلوماسيين، والجرائم التي تتضمن الخطف وأخذ الرهائن او الاحتجاز غير المشروع للافراد، والجرائم التي تتضمن استخدام القذائف والقنابل اليدوية والصواريخ والاسلحة النارية او الخطابات او الطرود الخداعية.

وأكدت الاتفاقية الاوروبية بصفة خاصة على اهمية مبدأ تسليم مرتكبي الاعمال الارهابية كأحد العناصر الاساسية لضمان فعالية الاتفاقية وتحقيقها للنتائج والاهداف المرجوة. وتجدر الاشارة الى ان الاتفاقية لا تمنح الدول حرية الاختيار بين التسليم والمحاكمة، فالأولوية هي دائماً للتسليم، ولا ينعقد الاختصاص القضائي لمحاكم الدولة المعنية الا في الحالات التي يستحيل فيها تسليم المتهم الى الدولة التي ارتكب العمل الارهابي في اقليمها. فالاتفاقية تحبذ محاكمة مرتكبي الافعال الارهابية امام قضاء الدولة التي ارتكبت الجريمة في اقليمها باعتبار انه صاحب الاختصاص الطبيعي للنظر في مثل هذه الجرائم (2).

3- المواثيق الخاصة بمنع اعمال الارهاب الموجهة ضد الافراد والاشخاص المتمتعين بحماية دولية ومعاقبة مرتكبي هذه الاعمال.

لم تقف الاعمال الارهابية عند حدود الاعمال الموجهة ضد الدول، بل امتدت لتشمل خطف الابرياء واحتجازهم كرهائن طلباً لفدية او للضغط على الحكومات تحقيقاً لمطلب سياسي. كما تفشت ظاهرة خطف الممثلين الدبلوماسيين والاعتداء عليهم واعدامهم اذا لم تقم الحكومة الموفدة او المضيفة بتنفيذ مطالب الخاطفين. ومن البديهي ان القانون الدولي يقرر حصانة وحماية خاصة للمبعوثين الدبلوماسيين، كما ان الاعمال التي توجه ضدهم تعد جرائم يعاقب عليها القانون الوطني في كل الدول.

وقد شهدت السبعينات من القرن المنصرم جهداً دولياً بهدف مكافحة هذه الجرائم وتشديد العقاب على مرتكبيها، وتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات دولية بهذا الشأن وهي:

أ- اتفاقية منع اعمال الارهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص، وأعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الاهمية الدولية، ومعاقبة مرتكبي هذه الاعمال، وقد وقّعت في واشنطن بتاريخ 2 شباط من العام 1971.

وجاء في هذه الاتفاقية ان الدول المتعاقدة تلتزم بالتعاون في ما بينها واتخاذ الاجراءات الفعالة التي تراها مناسبة طبقاً لقوانينها وتشريعاتها الجنائية، مع إيلاء اهمية خاصة لتلك الواردة في الاتفاقية لمنع الاعمال الارهابية ومعاقبة مرتكبيها، وخصوصاً الخطف والقتل والاعتداءات الاخرى الموجهة ضد حياة وسلامة اشخاص تلتزم الدولة، طبقاً للقانون الدولي، بتوفير حماية خاصة لهم، وكذلك ضد اعمال الابتزاز المرتبطة بهذه الجرائم. كما تلتزم الدول المتعاقدة بادراج هذه الجرائم في تشريعاتها العقابية (3).

ب- اتفاقية منع الجرائم الموجهة ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما في ذلك المبعوثين الديبلوماسيين، ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم، وقد وقّعت في نيويورك بتاريخ 14 كانون الاول من العام 1973. فمع ازدياد اعمال العنف ضد اعضاء البعثات الديبلوماسية وتعرضهم للكثير من الاعمال الارهابية، تقدمت بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة باقتراحات تهدف الى تكثيف وزيادة التزامات الدول في مجال حماية المبعوثين الديبلوماسيين. وكلفت

الجمعية العامة للامم المتحدة لجنة القانون الدولي التابعة لها باعداد مشروع اتفاقية بشأن تعزيز سبل الوقاية والدفاع عن الاشخاص المتمتعين بحماية خاصة طبقاً للقانون الدولي. وفي الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة تمت الموافقة على المشروع الذي اعدته لجنة القانون الدولي بعد ادخال بعض التعديلات عليه (4).

وقد حددت الاتفاقية ما المقصود بالشخص المتمتع بالحماية الدولية على النحو الآتي:

- كل رئيس دولة وكل رئيس حكومة ووزير خارجية اجنبي واعضاء اسرهم الذين يكونون في صحبتهم.
- كل ممثل او موظف او شخصية رسمية لدولة وأي شخص آخر يمثل منظمة حكومية.

وحددت المادة الثانية من الاتفاقية الاعتداءات التي تنطبق عليها احكام الاتفاقية ، وهي الاعتداءات العمدية التي تشكل جرائم طبقا للتشريع الداخلي للدولة المتعاقدة، وتشمل :

- قتل شخص يتمتع بحماية دولية، أو خطفه أو أي اعتداء آخر على شخصه أو على حريته.
- أي اعتداء عنيف على مقر العمل الرسمي لشخص يتمتع بحماية دولية أو على محل إقامته أو على وسائل نقله يكون من شأنه تعريض شخصه أو حريته للخطر.
- التهديد بارتكاب أي اعتداء من هذا النوع .

- محاولة ارتكاب أي اعتداء من هذا النوع.
- أي عمل يشكل اشتراكا في اعتداء من هذا النوع.

وقد ألزمت الاتفاقية الدول المتعاقدة باتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية في الاقليم الخاضع لاختصاصها، مع تعاونها في مكافحة هذه الجرائم من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات الارهابية ومرتكبيها، وتنسيق التدابير التشريعية والادارية والفنية لمنعها.

ج - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن والموقعة في نيويورك في 1979/12/17.

إن جريمة خطف واحتجاز الرهائن تعد من الاعمال الارهابية التي تقع تحت طائلة العقاب في جميع التشريعات النافذة، كما أنها تدخل في نطاق معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمنع ومعاقبة جريمة الارهاب الدولي. وبعد ان انتشرت ظاهرة خطف واحتجاز الرهائن، وعلى اثر احتلال مجموعة من منظمة «هولجر مينز» (Holger Meins Commando) للسفارة الالمانية في ستكهولم في 1975/4/24، تقدمت الحكومة الالمانية بطلب صياغة اتفاقية لمناهضة أخذ الرهائن، على جدول اعمال الأمم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين عام 1976. وقد وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على تشكيل لجنة خاصة لوضع مشروع اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن. ووافقت الجمعية العامة على مشروع الاتفاقية في 1979/12/17.

وعرّفت الاتفاقية جريمة أخذ الرهائن بأنها قيام شخص بالقبض على شخص آخر واحتجازه والتهديد بقتله أو إيذائه، أو الاستمرار في احتجازه

من أجل إكراه طرف ثالث، سواء كان دولة أو منظمة دولية حكومية، أو شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، أو مجموعة من الاشخاص، على القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة.

تلتزم الدول المتعاقدة بادراج الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، ضمن تشريعاتها الوطنية، والعقاب عليها بعقوبات تتناسب وخطورة تلك الجرائم.

ولا تنطبق أحكام الاتفاقية إلا على جريمة أخذ الرهائن ذات الطابع الدولي ، أي التي تتضمن عنصراً خارجياً أو دولياً.

4 - الاتفاقيات المتعلقة بقمع التدخل غير المشروع في شؤون الطيران المدني الدولي

تصاعدت أعمال خطف الطائرات خلال العقدين الأخيرين (5)، ما أدى إلى اتخاذ اجراءات على المستوى الدولي لمنع تفاقم هذه الظاهرة ومحاربتها، وقمع مختلف الاعمال الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الدولي (6). وقد وضعت في هذا المجال الاتفاقيات الدولية الآتية:

أ - اتفاقية الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات، والموقعة في طوكيو في 1963/9/14، والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1969/12/4.

تنطبق اتفاقية طوكيو على ما يلي:

- الجرائم الخاضعة لأحكام قانون العقوبات.
- الأفعال التي تعدّ جرائم أو لا تعدّ كذلك والتي من شأنها أن

تعرض (أو يحتمل أن تعرض) للخطر سلامة الطائرة أو الاشخاص أو الأموال الموجودة فيها أو تعرض للخطر حسن النظام والضبط على متنها.

- الجرائم التي ترتكب أو الافعال التي يقوم بها أي شخص على متن أي طائرة مسجلة في دولة متعاقدة، أثناء وجود هذه الطائرة في حالة طيران أو فوق سطح أعالي البحار أو فوق أي منطقة أخرى خارج اقليم أي دولة.

وتنص الاتفاقية على أنه بغض النظر عن جنسية المشتبه فيهم، تختص دولة تسجيل الطائرة بمباشرة اختصاصها القضائي في ما يتعلق بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن هذه الطائرة، وانه على كل دولة متعاقدة، باعتبارها دولة التسجيل، أن تقوم باتخاذ الاجراءات التي قد تكون ضرورية ولازمة لتأسيس اختصاصها بالنسبة للجرائم التي ترتكب على متن الطائرة المسجلة فيها. وفي جميع الأحوال لا تستبعد الاتفاقية أي اختصاص جنائي تجري مباشرته طبقا لأحكام القانون الوطني.

ب- اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة في لاهاي في هولندا في 1971/12/16.

وبسبب تفاقم حوادث خطف الطائرات واتساع نطاقها، وعجز اتفاقية طوكيو عن تقديم حلول فعالة لمواجهة المشكلة، اهتمت المنظمة الدولية للطيران المدني باعداد اتفاقية جديدة لقمع الاستيلاء على الطائرات. وقد دعت المنظمة الى مؤتمر ديبلوماسي، عقد في لاهاي في كانون الأول من العام 1970، وأسفر عن عقد اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير المشروع على

الطائرات. ويعد مرتكباً لجريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة، بموجب هذه الاتفاقية، أي شخص على متن الطائرة وهي في حالة طيران:

- يقدم على نحو غير مشروع، بالقوة أو بالتهديد باستعمالها أو استعمال أي شكل من أشكال الاكراه، بالاستيلاء على الطائرة أو ممارسة سيطرته عليها، أو يشرع في ارتكاب أيّ من هذه الافعال.
- يشترك مع أي شخص يقوم أو يشرع في ارتكاب أي من هذه الأفعال. وقد تعهدت كل دولة متعاقدة بمعاقبة أي من هذه الجرائم بعقوبات مشددة.

ج- اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، الموقعة في مونريال في 1971/9/23.

دعت منظمة الطيران المدني إلى عقد مؤتمر ديبلوماسي في مونريال في كندا، من أجل معالجة الثغرات في اتفاقية لاهاي لسنة 1970 والتي لم يشمل نطاق تطبيقها الأفعال غير المشروعة التي توجه إلى الطائرات أثناء وجودها في ارض المطار أو أثناء تحليقها في الجو.

وتنطبق اتفاقية مونريال على أي شخص :

- يقوم بأحد أعمال العنف ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران إذا كان من المحتمل أن يعرض هذا العمل سلامة الطائرة للخطر.
- يدمر طائرة في الخدمة، أو يتسبب في اضرار لمثل هذه الطائرة تشكل خطورة على سلامتها أثناء الطيران.
- يضع أو يتسبب في وضع جهاز أو مادة في طائرة في الخدمة بأية

وسيلة كانت، بحيث من المحتمل أن تدمر هذه الطائرة أو تصيبها بالضرر الذي يجعلها غير صالحة للطيران، أو يتسبب في حدوث أضرار لها من المحتمل أن تشكل خطورة على سلامتها اثناء الطيران.

- يدمر أو يتلف معدات تسهيلات ملاحة جوية، أو يتدخل في عملياتها إذا كان أي من هذه الأفعال يعرّض للخطر سلامة طائرة في حالة طيران.
- يبلغ معلومات يعرف أنها غير صحيحة من شأنها أن تعرض سلامة طائرة في حالة طيران للخطر.

ويعد أيضاً مرتكباً لجريمة، أي شخص يشرع في ارتكاب أي من الافعال السابقة أو يشترك مع شخص يرتكب أو يشرع في ارتكاب أي من تلك الأفعال.

إضافة إلى هذه الاتفاقيات الدولية هناك اتفاقيات اخرى تحرّم الارهاب في مختلف المجالات.

ثانياً- مشكلة تحديد مفهوم الارهاب

1-غياب مفهوم موحد للارهاب

لقد جرى وصف الأعمال الارهابية في الاتفاقيات الدولية بشأن الارهاب، غير انه لم يجر حتى الان التوصل الى تحديد مفهوم واضح وموحد لظاهرة الارهاب. وقد طرح البعض ضرورة عقد مؤتمر دولي بهدف التوصل الى وضع تعريف دولي للارهاب، يلزم الدول بالتقيّد به، بحيث لا يكون لكل دولة،

او لكل جهة مفهومها الخاص بشأن الارهاب ، ولكن هذا الطرح لم يلقَ آذاناً صاغية لدى معظم الدول المؤثرة في القرارات الدولية. لذلك بقي هذا المصطلح محل تفسيرات مختلفة، وكل جهة تعطي هذا المصطلح المعنى الذي يتفق ومصالحها؛ فما هو إرهاب في نظر البعض ليس ارهاباً في نظر البعض الآخر. هذا في حين ان التصدي لظاهرة الارهاب يتطلب بالدرجة الاولى تحديد مفهوم واضح لهذه الظاهرة، يعمل به في كل زمان ومكان.

لقد حاول بعض الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والقانون الدولي كما حاولت بعض المؤسسات البحثية، إيجاد تعريف واضح للارهاب. والدكتور محمد شريف بسيوني، وهو واحد من رواد علم القانون في حقل الارهاب ، يقول ان الاشارة الى الارهاب من دون فهم واضح لمعنى المصطلح ونطاقه هو أمر مضلل. ويقدم لنا بسيوني تعريفاً حديثاً، وَضع في الاصل من قبله، لكنه قُبل ، في ما بعد، في اجتماعات الخبراء الاقليميين في فيينا التي نظمتها الامم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 14 و18 آذار من 1988. وجاء في هذا التعريف ان «الارهاب هو استراتيجية عنف محرّم دولياً، تحفزها بواعث عقائدية(ايديولوجية) ، وتتوخى احداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول الى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب او لمظلمة بغض النظر عما اذا كان مقترفو العنف يعملون من اجل انفسهم ونيابة عنها ام نيابة عن دولة من الدول» (7).

وقد حددت «لجنة الارهاب الدولي» التابعة لجمعية القانون الدولي، مشروع اتفاقية موحدة بشأن الرقابة القانونية للارهاب الدولي في عام 1980، حددت الارهاب كما يلي:

«جريمة الارهاب الدولي هي اي عمل عنف خطير، او التهديد به، يصدر عن فرد، سواء كان يعمل بمفرده او بالاشتراك مع افراد آخرين، ويوجه ضد الاشخاص او المنظمات او الأمكنة وانظمة النقل او المواصلات، او ضد افراد الجمهور العام بقصد تهديد فعاليات هذه المنظمات الدولية ، او التسبب في الحاق الخسارة او الضرر، او بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول، او بين مواطني الدول المختلفة، او ابتزاز تنازلات من الدول . كما ان التآمر على ارتكاب او محاولة ارتكاب، او الاشتراك في ارتكاب، او التحريض العام على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة ارهاب دولي» (8).

وفي اطار الجهود التي بذلتها لجنة الارهاب الدولي، وضعت في الاجتماع الذي عقدته في باريس في عام ,1984 قائمة تتضمن بيانات مبادئ مع مذكرات ايضاحية على الشكل التالي:

«افعال معينة تستحق الشجب لدرجة انها موضع اهتمام المجتمع الدولي، سواء ارتكبت زمن السلم ام زمن الحرب، بغض النظر عن عدالة القضية التي يؤمن بها مرتكبوها، وبغض النظر عن الباعث السياسي. جميع هذه الافعال يجب قمعها ...» (9).

واذا عدنا الى التعريف الذي جاء به الدكتور بسيوني نرى انه تضمن البواعث الكامنة وراء ظاهرة الارهاب، وهي بواعث سياسية حصراً، كما تضمن النطاق الذي تجري في اطاره الاعمال الارهابية وهو النطاق الدولي، وشمل من ناحية اخرى الارهاب الذي يمارسه فرد والارهاب الذي تمارسه الدولة. وعلّق الدكتور محمد عزيز شكري على هذا التعريف فقال «إن التوصيف السابق قد لا يسرّ دولاً معنية وجوقتها من رجال القانون. ولكن

التعريف الذي اقتبسناه للتو جدير بالدراسة بكل تأكيد، ويستحق التفكير فيه بصورة ايجابية كمعيار مقترح للحكم على ظاهرة الارهاب هذه التي جرى تضخيمها الى أبعد الحدود» (10).

أما التوصيف الذي جاءت به «لجنة الارهاب الدولي» التابعة لجمعية القانون الدولي، فاقتصر على الارهاب الذي يمارسه الافراد ضد فئات معينة من البشر والشخصيات المحمية دولياً، وفئات معينة من الأمكنة والمباني: البعثات الديبلوماسية او القنصلية او الخاصة والمراكز الرئيسية للمنظمات الدولية، وأماكن عقد المؤتمرات الدولية، ومرافق النقل والمواصلات. وفصل هذا التوصيف ظاهرة الارهاب عن البواعث التي تحركها وعن عدالة قضية من يمارس الاعمال الارهابية. وهذا يعني ان التوصيف استبعد الارهاب الذي تقوم به الدول، من طريق الاحتلال وإذلال الشعوب وتدمير ممتلكاتها وقتل ابنائها وتشريدهم والتنكيل بهم، عن كونه ارهاباً كالارهاب الذي يمارسه الافراد.

2 - الارهاب والكفاح المسلح من اجل تقرير المصير

هذا الالتباس في تحديد مفهوم واضح للارهاب ومتفق عليه دولياً، اثار الجدل حول العلاقات بين الارهاب والكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصير. وقد اكد ميثاق الامم المتحدة في مادته الاولى على حق تقرير المصير، فجاء في الفقرة الثانية منها ما يلي: «انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام». ومن ثم عاد واكد ميثاق الامم المتحدة على حق تقرير

المصير في المادة 55 منه. وتم توضيح مفهوم هذا الحق في شكل مفصل في عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة منذ العام 1950، وفي الاتفاقيتين الدوليتين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادرتين عام 1966. وقد تم الاعتراف به كمبدأ قانوني لانزاع فيه لدى محكمة العدل الدولية، ولجنة القانون الدولي، وتم تأكيده ايضاً في قرار الجمعية العمومية 1970 ، تحت عنوان اعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفق ميثاق الامم المتحدة.

ولم تؤكد قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة على حق تقرير المصير فحسب، وانما اكدت ايضاً على الحق في النضال من اجل بلوغه، فجاء في قرار الجمعية العمومية الرقم 3314 الصادر عام 1974 حول تعريف العدوان انه «ليس في هذا التعريف شيء يمكن ان يمس بحق تلك الشعوب في النضال من اجل تحقيق تلك الغاية، وان تنشد الدعم وتتلقاه بموجب الميثاق، وطبقاً للاعلان المذكور اعلاه».

إن حق تقرير المصير يطرح مشروعية استخدام القوة كوسيلة لوضع هذا الحق موضع التنفيذ. فحق تقرير المصير اصبح حقاً قانونياً دولياً يستند الى ميثاق الام المتحدة والمواثيق الدولية، ما يعني ان لصاحبه الحق في استخدام الوسائل السلمية للحصول على هذا الحق، واذا عجزت الوسائل السلمية عن تمكين الشعوب الخاضعة للاحتلال من التمتع بحق تقرير المصير ، يصبح الكفاح المسلح السبيل الوحيد لبلوغ هذا الحق. وقد جرت مناقشة مشروعية استخدام القوة كأحد وسائل وضع حق التقرير المصير موضع التنفيذ،

وذلك في اطار نظرية حروب التحرير الوطنية. فمن حق اي شعب استعادة اقليمه المغتصب بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح من خلال حركات التحرر الوطني. فاذا عجز المجتمع الدولي، وتحديداً الامم المتحدة، عن ضمان احترام حق كل شعب في تقرير مصيره ، يصبح من الطبيعي التسليم للشعوب التي تعاني من الاحتلال، باستخدام الكفاح المسلح من اجل ممارسة حقها في تقرير المصير. وهكذا اصبحت حروب التحرير، في نظر الغالبية الساحقة، مشروعة دولياً. وقد اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة هذا المفهوم في العديد من القرارات الصادرة عنها منذ العام 1945. ولعل اهم هذه القرارات ذلك الذي صدر في العام 1974 متضمناً التعريف بالعدوان، حيث حرص واضعو التعريف على ان يضمّنوا المادة السابعة منه تحفظاً في صالح حركات التحرير الوطني على درجة كبيرة من الاهمية. فقد نصت هذه المادة على انه ليس في هذا التعريف، وعلى الاخص ما ورد في المادة الثالثة منه - التي تضمنت أمثلة بعض حالات العدوان - ما يجحف بحق الشعوب التي تخضع لنظم الحكم الاستعمارية او العنصرية، او اية اشكال اخرى من السيطرة الاجنبية، في الكفاح من اجل تقرير المصير والحرية والاستقلال كما اقرها ميثاق الامم المتحدة. وقد تأكد هذا المعنى في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 3103 الصادر في 1973/12/12، بشأن «المبادئ الاساسية في المركز القانوني للمحاربين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والاجنبية والنظم العنصرية».

من ناحية اخرى ، أولى مؤتمر تطوير القانون الدولي الانساني اهتماماً كبيراً بالوضع القانوني لحروب التحرير الوطني. ولقد انتهى ذلك المؤتمر الى

إقرار بروتوكولي جنيف الأول والثاني للعام 1977 وألحقا باتفاقيات جنيف للعام 1949 وقد اعتبر البروتوكول الاول ان حروب التحرير حروب دولية، فنصّت الفقرة الرابعة من المادة الاولى من هذا البروتوكول على ان تعد من قبل الحروب الدولية «المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الاجنبي وضد الانظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير ، كما كرسه ميثاق الامم المتحدة والاعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الامم المتحدة». وقد ساهمت منظمات التحرير الوطني التي شاركت في المؤتمر مساهمة فعالة في ادخال حروب التحرير الوطني في اطار الحروب الدولية، ووقعت على البيان الختامي، وكان تمثيلها قد تعدى دور المراقب في المؤتمر ليصبح على نفس مستوى الاطراف السامية المتعاقدة. وما يؤكد ذلك ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة 96 من البروتوكول الأول: «يجوز للسلطة الممثلة لشعب مشتبك مع طرف سام متعاقد في نزاع مسلح من الطابع المشار اليه في الفقرة الرابعة من المادة الاولى، ان تتعهد بتطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق (البروتوكول) في ما يتعلق بذلك النزاع، وذلك عن طريق توجيه اعلان انفرادي الى امانة ايداع الاتفاقيات . ويكون لمثل هذا الاعلان اثر تسلم امانة الايداع له ، الآثار التالية في ما يتعلق بذلك النزاع:

أ - تدخل الاتفاقيات وهذا الملحق (البروتوكول) حيز التنفيذ بالنسبة للسلطة المذكورة بوصفها طرفاً في النزاع وذلك باثر فوري.

ب - تمارس السلطة المذكورة الحقوق ذاتها وتتحمل الالتزامات عينها التي لطرف سام متعاقد في الاتفاقيات وهذا الملحق (البروتوكول).

ج - تلزم الاتفاقيات وهذا البروتوكول اطراف النزاع جميعاً على حد سواء.

هذه الامور جميعها تؤكد على مشروعية استخدام القوة في اطار حق تقرير المصير. من هنا ضرورة التمييز بين الارهاب والمقاومة المسلحة للاحتلال كحق مشروع ومعترف في المواثيق الدولية. وضرورة الاتفاق على تعريف موحد للارهاب، والالتزام بتطبيق قواعد القانون الدولي الانساني على حروب التحرير الوطني وبالتالي على حركات التحرير التي تخوض هذه الحروب.

ثالثاً - الحرب على الارهاب وحقوق الانسان بعد 11 أيلول

ان التحول الجذري الذي حدث بعد 11 ايلول من العام 2001، من مواجهة الارهاب في اطار الاتفاقيات الدولية والاجراءات الامنية الآيلة الى وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ، الى عمليات عسكرية تأخذ طابع الحرب الشاملة على الارهاب، وتقوم بها الولايات المتحدة والدولة المتحالفة معها في الحرب على الارهاب، من جهة، وعدم التوصل الى اتفاق دولي موحد لمفهوم الارهاب، والالتباس الحاصل بين الارهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، من جهة اخرى ، كل هذه الامور طرحت قضية الحرب على الارهاب وحقوق الانسان، بعد ان طرح الارهاب بحد ذاته العلاقة بينه وبين هذه الحقوق. فاذا كان من المؤكد ان الارهاب يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان، فإن الحرب على الارهاب، اذا لم تلتزم بقواعد محددة، تصبح خطراً على حقوق الانسان ايضاً. وهذا يشمل الاجراءات الامنية المتخذة داخل الدول، كما يشمل العمليات العسكرية التي تجري في الخارج.

ان الحرب على الارهاب وعلاقتها بحقوق الانسان تندرج في اطار العلاقة الجدلية بين حقوق الانسان والنظام العام. فالنظام العام بما يعنيه من تحقيق الانضباط العام في المجتمع، على مستوى العلاقة بين الافراد، وبينهم وبين السلطة وبين مؤسسات الدولة وأجهزتها، من خلال ضبط الامن وتسيير المرافق العامة، نقول إن النظام العام بهذا المعنى هو وسيلة وليس غاية بذاته، وسيلة لتحقيق غاية أبعد منه. والغاية هي الانسان بما له من حقوق وحريات ملازمة لطبيعته الانسانية، ولا يجوز، بأي شكل من الاشكال ان يتحول النظام العام الى غاية قائمة بذاتها، ويخرج عن كونه وسيلة لما هو اسمى منه، لأن ذلك يؤدي الى التفريط بحقوق الانسان وحرياته الاساسية، فيصبح وسيلة لخدمة النظام العام بدلاً من ان يكون النظام العام في خدمته (11).

لكي يبقى النظام العام على مستوى الوسيلة، والانسان على مستوى الغاية، يجب ان تراعي الاجراءات المتخذة، في اطار مكافحة الارهاب، الاتفاقيات والمواثيق الدولية الراعية لحقوق الانسان، والضمانات الدستورية التي نصّت عليها دساتير الدول الديمقراطية، والمبادئ ذات القيمة الدستورية التي تشكل بدورها ضمانة لحقوق الانسان وحرياته الاساسية. واذا كان هناك حالات استثنائية، كالحالة التي تمر بها بعض الدول بعد ما جرى في نيويورك وواشنطن في 11 ايلول، واذا كانت هذه الحالة تستدعي اتخاذ اجراءات استثنائية لمكافحة الارهاب، ينبغي ان تراعي الاجراءات الشروط التي ارتبطت بنظرية الظروف الاستثنائية على الصعيد الداخلي، والاتفاقات الدولية في شأن الظروف الاستثنائية على الصعيد الدولي (12).

1- الحرب على الارهاب واتفاقيات جنيف للعام 1949

تشكل اتفاقيات جنيف للعام 1949 والبروتوكولان الملحقان في العام 1977 بهذه الاتفاقيات مايسمى بالقانون الدولي الانساني (13). وقد اضيفت اليها في ما بعد اتفاقيات دولية وبروتوكولات تتعلق بحقوق الانسان في حالة النزاعات المسلحة. وبعد ان اتخذت مكافحة الارهاب، بعد 11 ايلول، منحى الحرب بمفهومها التقليدي ضد الاطراف والدول المتهمة بممارسة الارهاب الدولي ودعمه، اصبح من الضروري التمييز بين نوعين من العنف يمارسان في اطار العمليات العسكرية الهادفة الى القضاء على الارهاب، «العنف المشروع» في النزاعات المسلحة التي تحكمها قوانين الحرب، «والعنف غير المشروع» الذي يتضمن الارهاب. فما هي المعايير التي يرتكز عليها التمييز؟

المعيار الاول يتعلق بوضع الشخص الذي يرتكب العنف، فأفراد القوات المسلحة التابعة لطرف في نزاع مسلح لهم الحق في بالاشتراك في الاعمال العدائية. وهذا الحق غير مكفول لأي اشخاص آخرين، واذا لجأ هؤلاء الى العنف فانهم ينتهكون القانون ، ويجوز ان تعتبر افعالهم اعمالاً ارهابية.

القاعدة واضحة، ومن غير المحتمل ان تثير اية مشاكل ذات شأن في النزاعات المسلحة الدولية. فالصعوبات تنشأ في حالات النزاعات المسلحة غير الدولية وحروب التحرر الوطني (14)، غير ان البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف للعام 1949 اعتبر ان حروب التحرير هي حروب دولية، ما يعني ان جميع القوانين الدولية الانسانية المدوّنة تصبح واجبة النفاذ، مع كل ما يترتب عليها من حقوق والتزامات. فجميع الاعمال

المحظورة بموجب القانون الدولي في اطار النزعات المسلحة ، والمعتبرة اعمالاً ارهابية، هي محظورة ايضاً في حروب التحرير.

اما المعيار الثاني فمستمد من القواعد المنظمة لحماية فئات محددة من الاشخاص، والقواعد المتعلقة بأساليب ووسائل الحرب في النزاعات المسلحة. فلكي يكون استخدام العنف في الحرب، مشروعاً لا بد من ان يتم الالتزام بالقيود التي يفرضها قانون الحرب، وبالتالي فان افراد القوات المسلحة، الذين يحق لهم قانوناً ان يستخدموا العنف، قد يصبحون هم انفسهم ارهابيين اذا انتهكوا قوانين الحرب (15). فالحرب ليست وسيلة للقتل انما هي وسيلة لتدمير قوة العدو العسكرية او اضعافها من اجل فرض الحلول المناسبة عليه. فالنزاعات المسلحة الدولية تخضع للقانون الدولي الانساني. ومنذ العام 1977، وبموجب البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف للعام 1949، يشمل «النزاع المسلح الدولي» ايضاً النزاعات التي تناضل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي وضد الانظمة العنصرية، في اطار ممارستها لحقها في تقرير المصير (البروتوكول الاول ، المادة 1، الفقرة 4).

والقانون الدولي الانساني يشمل قواعد الحظر المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الانسانية ، وهي تقسم الى فئتين :

- القواعد المقيّدة لأساليب ووسائل الحرب.
- قواعد حماية الاشخاص الموجودين تحت سيطرة عدو، من الاعمال التعسفية والعنف.

وفي ما يتعلق بالمجموعة الاولى من القواعد، التي يشار اليها عادة بـ «قانوني لاهاي»، فان الجديد الذي اتت به الفقرة 2 من المادة 51 من البروتوكول الاول

يستحق التنويه. فبعد التذكير بالالتزام بحماية السكان المدنيين ضد الاخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، نصّت على انه «لايجوز ان يكون السكان المدنيون بصفتهم هذه وكذا الاشخاص المدنيون محلاً للهجوم . وتحظر اعمال العنف او التهديد به الرامية اساساً الى بث الذعر بين السكان المدنيين». ويؤكد هذا النص ان الارهاب ليس وسيلة مرخصاً بها من وسائل الحرب . كما يؤكد المبدأ القانوني القديم العهد أن «حق اطراف النزاع في اختيار اساليب ووسائل القتال ليس حقاً لا تحده قيود» ، وتبعاً لذلك حظر البروتوكول الاول في المادة 35 «استخدام الاسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها احداث اصابات او آلام لا مبرر لها». وتتضمن التطبيقات العملية لهذا المبدأ، على سبيل المثال ، حظر استخدام الغازات السامة، وحظر الغدر (المادة 37)، وحظر الأمر بعدم ابقاء احد على قيد الحياة (المادة 40). فالتهديد بالقتل الجماعي سمة من سمات الارهاب. وفي النزاعات المسلحة لا يجوز تهديد حتى افراد القوات المسلحة بهذه الطريقة.

هذه الامور تؤكد على ضرورة وضع ضوابط للعمليات العسكرية الجارية في اطار الحرب على الارهاب، انطلاقاً من القواعد والضوابط التي نص عليها القانون الدولي الانساني، وبخاصة اتفاقيات جنيف الاربع للعام 1949 والبروتوكولين الملحقين بها (16).

- حماية المدنيين في الحرب على الارهاب

من المفيد العودة الى المادة الثالثة التي وردت في النص نفسه في اتفاقيات جنيف الاربع والتي جاء فيها: «في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي

في اراضي احد الاطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد ادنى الاحكام التالية:

1- الاشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الاعمال العدائية، بمن فيهم افراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم اسلحتهم، والاشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض او الجرح او الاحتجاز او لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الاحوال معاملة انسانية، دون اي تمييز ضار يقوم على العنصر او اللون او المعتقد او الجنس او المولد او الثروة او اي معيار مماثل آخر.

أ- الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع اشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب.

ب - اخذ الرهائن.

ج- الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الاخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

د - اصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون اجراء محاكمة سابقة امام محكمة مشكّلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

2- يجمع الجرحى والمرضى ويعتنى بهم.

ويجوز لهيئة انسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الاحمر، ان تعرض خدماتها على اطراف النزاع.

وعلى اطراف النزاع ان تعمل فوق ذلك عن طريق اتفاقيات خاصة، على تنفيذ كل الاحكام الاخرى من هذه الاتفاقية او بعضها.

وليس في تطبيق الاحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع».

كما ان المادة 51 من البروتوكول الاول تنص على حظر الهجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه وضد الاشخاص المدنيين، وهذا الحظر واضح وقاطع وهو يشمل جميع الاعمال الارهابية، والمادة نفسها تحظر اعمال العنف الرامية اساساً الى بث الذعر بين السكان المدنيين، ويجب ألاّ تكون هذه الاعمال موجهة ضد المدنيين. فالامر المهم هو نية بث الذعر بين السكان المدنيين. لذلك يحظر حتى التهديد الرامي الى بث الذعر.

ان اللجوء، تحت اية ذريعة، الى الاساليب الارهابية للحرب غير مسموح به على الاطلاق في النزاع المسلح الدولي، وفي النزاعات المسلحة غير الدولية ايضاً. ولا يجوز التحايل بحجة الانتقام للتحلل من المحظورات المنصوص عليها في المادة 51 فالهجمات الارهابية ضد المدنيين، التي تسبب الوفاة او الاصابات الخطيرة، تشكل ضمناً انتهاكات جسيمة بمقتضى المادة 58 من البروتوكول الأول، ويجب اعتبارها من جرائم الحرب.

- التعامل مع المقاتلين في الحرب على الارهاب

المقاتل في نظر الجهات التي تشن حرباً على الارهاب هو ارهابي، ينبغي القضاء عليه من اجل القضاء على النشاطات الارهابية. ولكن اذا عدنا للمبدأ الاساسي الذي يقوم عليه القانون الدولي الانساني، والذي يعتبر ان الحرب ليست وسيلة قتل، انما هي وسيلة لتدمير قوة العدو او اضعافها من اجل فرض الاستسلام عليه، وبالتالي فرض الشروط التي تؤدي الى السلم،

اذا عدنا الى هذا المبدأ الاساسي نرى ان في الحرب على الارهاب كما في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ليس للقوات المسلحة وللمقاتلين ولجميع الذين يحملون السلاح ويقومون بنشاطات عسكرية، ليس لهم الحماية نفسها التي يتمتع بها المدنيون، وهذا امر طبيعي، فالارهاب، ضمن حدود معترف بها، سلاح يجوز استخدامه في القتال ضد القوات المسلحة التابعة للطرف المعادي. غير ان قانون الحرب وضع قيوداً معينة في هذا الصدد، فالمبدأ القانوني القديم العهد، وقد سبق ذكره، يقضي بان «حق اطراف النزاع في اختيار اساليب ووسائل القتال ليس حقاً لا تحده قيود». وهذا يعني انه لا يجوز في التعامل مع العدو، ان كان دولة او قوة مسلحة او افراداً، استخدام الوسائل القاتلة والمدمرة التي لا مبرر لها، والتي ينجم عن استخدامها اضرار واصابات وآلام لا لزوم لها.

وبمقتضى اتفاقيات جنيف الاولى والثانية والثالثة للعام 1949 ينبغي احترام وحماية افراد القوات المسلحة التابعة للطرف المعادي بمجرد ان يسلموا انفسهم او يتم التغلب على مقاومتهم. ويحظر حظراً باتاً اي اعتداء على حياتهم او استعمال العنف معهم ، ويجب حمايتهم ضد اعمال العنف او التهديد.

- التعامل مع الاسرى في الحرب على الارهاب

نصّت اتفاقية جنيف الثالثة على حماية اسرى الحرب، فجاء في المادة 13 من هذه الاتفاقية ما يلي: «يجب معاملة اسرى الحرب معاملة انسانية في جميع الاوقات. ويحظر ان تقترف الدولة الحاجزة اي فعل او اهمال غير

مشروع يسبب موت اسير في عهدتها، ويعتبر ذلك انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية. وعلى الاخص، لا يجوز تعريض اي اسير حرب للتشويه البدني او التجارب الطبية او العلمية من اي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للاسير المعني او لا يكون في مصلحته. وبالمثل يجب حماية اسرى الحرب في جميع الاوقات، وعلى الاخص ضد جميع اعمال العنف او التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير. وتحظر تدابير الاقتصاص من اسرى الحرب. وجاء في المادة 14 ما يلي: «لأسرى الحرب حق في احترام اشخاصهم وشرفهم في جميع الاحوال».

والسؤال الذي يطرح نفسه في مجال الحرب على الارهاب هو الآتي:

هل ان المعتقلين في العمليات العسكرية الموجهة ضد مراكز الارهاب يعتبرون اسرى حرب، وبالتالي تطبق عليهم اتفاقية جنيف الثالثة، او لا يعتبرون اسرى حرب وبالتالي لا تشملهم احكام هذه الاتفاقية؟

لقد حددت اتفاقية جنيف الثالثة في المادة 4 منها مفهوم اسير الحرب ووضعت شروطاً يجب ان تتوفر في الاسير لكي يعتبر اسير حرب ، غير ان البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف في العام 1977 توسع في المادة 43 منه في تعريف المقاتل كما توسعت المادة 44 تبعاً لذلك في منح صفة اسير حرب. ويتجه القانون الدولي الانساني في تفسير النصوص بشأن اسرى الحرب وجهة التوسع في منح صفة اسير حرب لكي تشمل سائر المعتقلين الذين شاركوا في القتال اثناء النزاعات الدولية والنزاعات غير الدولية، وذلك لكي يتمكنوا من الاستفادة من الضمانات التي نصت عليها اتفاقية جنيف الثالثة، لأن غاية القانون الدولي الانساني حماية حقوق الانسان اثناء

الحروب والنزاعات المسلحة، ومن ضمنها حماية الاشخاص الذين اصبحوا خارج المعارك، وغير مشاركين في القتال ومن بينهم الاسرى، لأن الحرب، وفق منطق القانون الدولي الانساني، ليست وسيلة ارهاب او قتل. فالاسرى الذين وقعوا في قبضة الجيش الاميركي في افغانستان في اطار الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الاميركية على حكم طالبان وتنظيم القاعدة، هؤلاء الاسرى الذين اقتيدوا الى قاعدة غوانتانامو في كوبا، لم يمنحوا في الاساس صفة اسرى حرب وبالتالي لم يعاملوا كاسرى لهم حقوق بموجب اتفاقية جنيف الثالثة. وبعد تدخل اللجنة الدولية للصليب الاحمر وممارسة ضغوط من جانب الهيئات الانسانية في مختلف الدول، تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها باتجاه معاملة هؤلاء الاسرى كأسرى حرب.

2- الحرب على الارهاب وحماية الاعيان الثقافية

منع الارهاب في النزاعات المسلحة يشمل الممتلكات الثقافية التي قد تتعرض للاعتداء، ما يطرح قضية حماية الاعيان الثقافية في المعاهدات الدولية والقانون الدولي الانساني.

لقد تناولت الاتفاقات الدولية منذ مائة سنة قضية حماية الممتلكات الثقافية في اثناء النزاعات المسلحة، فنصّت اتفاقية لاهاي الثانية للعام 1899، واتفاقية لاهاي الرابعة للعام 1907، واتفاقية لاهاي التاسعة على بعض الاحكام المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاع المسلح. وجاء في المادة 16 من البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف للعام 1949، ما يلي: «يحظر ارتكاب اية اعمال عدائية موجهة ضد آلاثار

التاريخية، او الاعمال الفنية واماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي او الروحي للشعوب، واستخدامها في دعم المجهود الحربي، وذلك دون الاخلال باحكام اتفاقية لاهاي بحماية الاعيان الثقافية في حال النزاع المسلح والمعقودة في 14 ايار 1954».

وبموجب اتفاقية لاهاي للعام 1954 تتعهد الدول الاطراف في زمن السلم بحماية الممتلكات الثقافية في اراضيها من الاضرار التي قد تنجم عن نزاع مسلح. ولكن هذه الاتفاقية لا تحدد نوع التدابير الواجب اتخاذها وتترك ذلك للدول الاطراف. ويعد التعهد باحترام الممتلكات الثقافية ملزماً للدول الاطراف، سواء بالنسبة للممتلكات الكائنة في اراضيها او في اراضي الدول الاطراف الاخرى. ولا تنص الاتفاقية على الممتلكات الثقافية ذاتها فحسب، وانما تنص ايضاً على الاماكن المجاورة لها مباشرة، والوسائل المخصصة لحمايتها. اما التعهد الثاني للدول الأطراف فيتمثل في الامتناع عن اي عمل عدائي موجه ضد هذه الممتلكات، كما تشمل الاتفاقية تعهد هذه الدول الاطراف بتحريم ومنع ووقف اية سرقة او نهب او تبديد للممتلكات الثقافية مهما كانت اساليبها، وبالمثل تحريم اي عمل تخريبي موجه ضد هذه الممتلكات، علاوة على حظر اي تدابير انتقامية موجهة ضد الممتلكات الثقافية. غير ان اتفاقية لاهاي للعام 1954 تطرح في الفقرة 2 من المادة 4 التخلي عن احترام الممتلكات الثقافية في الحالات التي تستلزمها الضرورات الحربية القهرية. وتجدر الاشارة الى ان عدم احتواء الاتفاقية او اية معاهدة اخرى او قاعدة على تعريف لمفهوم «الضرورات الحربية القهرية»، ومن ثم مفهوم الاستثناء الجوهري لاحترام الممتلكات الثقافية، انما يمثل ضعفاً في الاتفاقية.

ولقد نص البروتوكول الاول الملحق باتفاقية لاهاي على احكام تفصيلية بشأن منع تصدير الممتلكات الثقافية من الاراضي الواقعة تحت الاحتلال، وبشأن حراسة وعودة اية ممتلكات ثقافية تمّ تصديرها، كما نص على ضرورة اعادة الممتلكات الثقافية التي تم ايداعها لدى الدول الاخرى لحمايتها من اخطار نزاع مسلح.

اما البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي، والذي أقرّ في العام 1999، فقد وافقت الدول الاطراف فيه على عدم التذرع بالضرورات العسكرية القهرية للتخلي عن الالتزامات المتعلقة بالممتلكات الثقافية، بينما اوضحت في الوقت نفسه ان هذا التخلي وارد فقط اذا لم يوجد ، وما دام لم يوجد، خيار ممكن بين ذلك الاستخدام للمتلكات الثقافية وأسلوب آخر يمكن اعتماده لتحقيق ميزة عسكرية مماثلة.

تعتبر اتفاقية لاهاي للعام 1954 والبروتوكولان الملحقان بها تحسيناً مهماً وتطويراً جديداً للقانون الدولي الانساني. فقد سدت هذه الاتفاقية والبروتوكولان الملحقان بها ثغرة كانت قد تركتها اتفاقيات جنيف للعام 1949. فالممتلكات الثقافية تمثل جزءاً لا يتجزأ من الوجود البشري، لذلك تعد حماية هذه الممتلكات الثقافية اثناء النزاعات المسلحة حماية للبشر (17).

وقد طُرحت قضية حماية الممتلكات الثقافية حديثاً اثناء الصراعات العسكرية في يوغسلافيا السابقة حيث تم تدمير المساجد والمواقع التاريخية والتراث الثقافي في كرواتيا والبوسنة والهرسك. كما طرحت مجدداً اثر احتلال القوات الاميركية للعراق، حيث نُهب المتحف الوطني العراقي على

مرأى من هذه القوات، وطاولت عمليات النهب والتخريب العديد من الممتلكات الثقافية. فالحرب على الارهاب يجب ان تلتزم بالقواعد التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية ، ويجب على القوات المسلحة ان تطبق هذه القواعد.

3- الالتزام باحكام القانون الدولي الانساني

إن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية تلزم الأطراف بتطبيق بنود هذه الاتفاقيات، غير أن لجنة القانون الدولي أكدت أن قواعد أو بعض قواعد اتفاقية ما تصبح ملزمة مباشرة للدول غير الأطراف لسبب بسيط وهو أنها تدون قواعد عرفية سابقة، فالدول غير الأطراف لا تلتزم بالاتفاقية نفسها بل بقواعد القانون الدولي العرفي التي تكرسها الاتفاقية؛ كما أكدت محكمة «نورانبرغ» ان شرط «مارتنز» يبقى مطبقا. وذهب الفقه في ما بعد إلى اعتبار أن هذا الشرط يظل نافذاً بصرف النظر عن المشاركة في المعاهدات التي تحتوي عليه، أي ان مبادىء قانون الأمم تطبق في أي نزاع مسلح، وينص شرط «مارتنز» على أن يظل المدنيون والمقاتلون، في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقيات، تحت حماية وسلطات مبادىء قانون الشعوب، المنبثقة عن التقاليد والمبادىء الانسانية وما يمليه الضمير العام، ما يعني إن القانون الدولي الانساني يعتبر أن الدولة الموقعة أو غير الموقعة على الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الانساني ملزمة باحترام قواعد القانون الدولي العرفي التي تتضمنها. وهي تتحمل مسؤولية عدم الالتزام، ولكن من المفترض أن تصادق كل الدول على الاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي

الانساني للخروج من دائرة الشك ومن اجل البشرية جمعاء. كما انه على حركات التحرر الوطني التي تقاوم الاستعمار والاحتلال والتمييز العنصري ان تلتزم قواعد القانون الدولي الانساني كي لا يتحول نضالها المسلح الى أعمال ارهابية.

وبعد ان تم التحول في مكافحة الارهاب، من الاجراءات الامنية التي تتخذها الدول في اطار التزامها بالاتفاقات الدولية بشأن مكافحة الارهاب، إلى حرب تشن على الدول المتهمة بالارهاب ، اصبح من الواجب التقيّد بالقواعد التي ينص عليها القانون الدولي الانساني بشكل صارم، كي لا تتحول الاعمال العسكرية ضد الارهابيين الى أعمال ارهابية، وكي لا يدخل العالم في دوامة الارهاب والارهاب المضاد.

المراجع

1- لمزيد من المعلومات راجع: احمد محمد رفعت ود. صالح بكر الطيار، الارهاب الدولي، مركز الدراسات العربي - الاوروبي، باريس ، 1988 ص 59-66.

2- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، الارهاب الدولي، دار النهضة العربية، 1986، ص 176.

3- وقع على هذه الاتفاقية كل من : كولومبيا ، كوستاريكا ، جمهورية الدومينيكان، جامايكا، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، السلفادور، ترينداد وتوباجو، الولايات المتحدة الاميركية، اوروغواي ، فنزويلا ، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 1971/3/8.

4- تمت الموافقة على هذه الاتفاقية في 1973/21/14، ودخلت حيز النفاذ في 1977/2/20.

5- تم خطف 121 طائرة ركاب ونقل مدنية ما بين كانون الثاني من العام 1948 وايلول من العام 1969، وتم تعطيل حركة الطيران المدني في 47 دولة، وقتل 97 شخصاً واصابة 23 اثناء هذه العمليات. وتشير الاحصاءات ان اعلى رقم لخطف الطائرات كان في الفترة ما بين العام 1968 والعام 1970.

6- انظر عبد العزيز العجيزي، خطف الطائرات بين المنطق الثوري والامن الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد 22 اكتوبر 1970 ، ص 140-146.

7- راجع الدكتور محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي، دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين ، بيروت 1991، ص 48.

8- المرجع السابق، ص69.

9- المرجع السابق، ص70.

10- المرجع السابق، ص48.

11- راجع الدكتور عصام سليمان ، مكافحة الارهاب والحريات العامة والخاصة ، مقال نشر في صحيفة النهار، بيروت، 2001/12/12.

12- المرجع السابق.

13- اتفاقيات جنيف للعام 1949 هي اتفاقية جنيف الاولى لتحسين حال الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان ، واتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى

القوات المسلحة في البحار ، واتفاقية،جنيف الثالثة بشأن معاملة اسرى الحرب ، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب.

14- هانز – بيتر غاسر، حظر الاعمال الارهابية في القانون الدولي الانساني، المجلة الدولية للصليب الاحمر ، عدد يوليو – اغسطس 1986.

15- المرجع السابق
اما البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف للعام 1949 بهذه الاتفاقيات هما:
– البرتوكول الاول المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.
– البروتوكول الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

16- لمزيد من المعلومات راجع د. عصام سليمان ، حماية الممتلكات الثقافية اثناء النزاعات المسلحة، مقال ، نشر في صحيفة الخليج، الشارقة، في 8 أيار/مايو 2003.

جدار الفصل العنصري: «إسرائيل» تسجن نفسها وتحلم بـ «الترانسفير»

أحمد أبو هدبة*

مقدمة

يستقطب موضوع إنشاء جدار الفصل العنصري بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية، اهتماما خاصا على كل المستويات الفلسطينية والعربية والدولية وحتى الإسرائيلية نفسها، بعد أن أخذت تعبيراته المادية تتجلى كأسوار سجون ومعتقلات، وبعد أن أحال التجمعات السكانية الفلسطينية إلى مناطق معزولة ومنفصلة عن بعضها البعض، واقتطع أكثر من 58٪ من مساحة الضفة، وحوّل حياة الفلسطينيين فيها إلى نموذج للمعاناة اليومية التي لا تطاق، إلى جانب تحويله موضوع الفصل العنصري وبناء الجدار إلى عنصر مركزي من عناصر الصراع الذي يخوضه الفلسطينيون ضد الاحتلال الإسرائيلي.وغني عن القول إن موضوع الفصل العنصري ليس جديدا في المشروع الصهيوني، إذ يقع في صلب العقيدة والممارسة، ويشكل مرتكزاً في الخطاب السياسي الإسرائيلي،

* باحث في الشؤون الإسرائيلية.

القائم في الأساس «على سيكولوجية الغيتو»، وفصل اليهود عن الشعوب التي ينتمون إليها، وعلى إقامة دولة لليهود في فلسطين، على قاعدة مقولة هرتزل «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض».

الوكالة اليهودية، الذراع السياسي للمنظمة الصهيونية العالمية، عملت منذ بدايات الاستيطان اليهودي في فلسطين، على فصل المستوطنين اليهود عن السكان العرب الأصليين، من خلال إقامة مستوطنات خاصة باليهود، وأحياء سكنية داخل المدن العربية خاصة بهم أيضا، ثم اندفعت بعد ذلك لاحتلال الأرض والعمل من خلال إقامة بنى تحتية اجتماعية واقتصادية وعسكرية،لما أصطلح عليه في ما بعد باسم «اليشوب اليهودي» أي الاستيطان اليهودي، وحرّمت دخول الفلسطينيين إليها، بل جرى استغلالهم في سبيل تطورها وصولا إلى قيام مؤسسات يهودية مستقلة، مثل «الهاجناه» الذراع العسكري للوكالة اليهودية، و«الهستدروت» أي (نقابة العمال الإسرائيليين) وما إلى ذلك من مؤسسات شكلت الأرضية التي قامت عليها إسرائيل بعد الإعلان عنها عام 1948.

غير أن إنشاء الجدار الفاصل، وتنفيذ خطة الفصل العنصري بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية بدأ عمليا في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، لإثر اندلاع الانتفاضة الأولى وما تركته من تداعيات خطيرة على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني الإسرائيلي، حين عرض حزب العمل خطة لفصل الضفة الغربية عن الأراضي المحتلة عام 1948 تحت إسم «خطة هالوفيم» وذلك بهدف عزل الضفة عن مناطق عام 1948، والحيلولة دون قيام الفلسطينيين بعمليات عسكرية داخل مناطق

ما سمي (بالخط الأخضر) أي العمق الإسرائيلي، لكن خروج حزب العمل من السلطة في إسرائيل ومجيء حزب الليكود أجّل البتّ عملياً في موضع إنشاء الجدار الفاصل، بسبب تحفظات الليكود من أن يصبح هذا الجدار حدوداً سياسية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الذي بات قيد التشكل إثر التوقيع على اتفاقية أوسلو. وبعد عودة حزب العمل ثانية إلى السلطة عام 1995، طلب إسحاق رابين من وزير الأمن الداخلي آنذاك «موشيه شاحال» وضع خطة مفصلة للفصل عن الفلسطينيين بالتعاون مع رئاسة الأركان في الجيش الإسرائيلي وبقية الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وبعد أن انتهى شاحال من وضع الخطة ، وجد المسؤولون الإسرائيليون تكاليفها باهظة جداً، فجرى التغاضي عنها غير أنه في مطلع عام 1996، تمّ استبدال «خطة شاحال» بخطة فصل جديدة هي «خطة متساديم» أي «خطة القلاع» تقوم على بناء سياج أمني فاصل، وحواجز على امتداد الخط الأخضر، الغاية منها منع عبور السيارات والأفراد والسلع الفلسطينية إلى إسرائيل. لكن للمرة الثانية عارض اليمين الإسرائيلي تنفيذ هذه الخطة خشية أن يتحول هذا السياج إلى حدود سياسية ورسمية.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى أدرك حزب العمل، واتجاهات مؤثرة داخل الليكود أيضا، أن موضوع الفصل، وتحديداً بناء الجدار الفاصل، أصبح موضوعاً ملحاً لا مفر منه؛ وكان باراك الأكثر حماساً لتطبيق هذه الخطة عندما شرع بتكليف مستشاره الأمني (دان شفتان) الاستاذ المستشرق في جامعة حيفا، بوضع وثيقة نظرية لموضوع الفصل وبناء الجدار العازل. ويمكن اعتبار كتابه «الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني» (1) وثيقة

نظرية مفصّلة لجميع جوانب الفصل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والجيوسياسية والأمنية. والواقع أن نظرة متفحصة على جدار الفصل بعد أن تم إنشاء مقاطع طويلة منه، تبين إن ما يحصل على الأرض من تجليات وتداعيات لسياسات الفصل وبناء الجدار التي دعا إليها حزب العمل وتبناها وأشرف على تنفيذها الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية شارون، هو تطبيق حرفي لما ورد في وثيقة «دان شفتان».

أهداف خط الفصل

تهدف خطة بناء جدار يفصل الضفة الغربية عن الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1948 إلى:

- تحديد ممرات عبور خاضعة للرقابة تساعد إسرائيل على منع دخول الأشخاص غير المرغوب بهم، وإدخال البضائع والأشخاص من هذه المعابر فقط.
- وضع دوريات مجهزة بوسائط كشف متطورة، لتراقب حركة المرور على هذه الممرات، وإقامة سياج ملائم في جزء صغير من هذه المناطق.
- تحديد نقاط دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة عام 1948، وتحديد أعداد ونوعيات الذين سيسمح لهم بالدخول بناء على الأوضاع والتقارير الأمنية اليومية.

وأكد واضعو الخطة «أنها لا ترتبط بأي شكل من الأشكال بعمليات ترسيم الحدود، وإنما بترتيبات أمنية مؤقتة ومرنة لا تؤلّف استباقاً للمفاوضات بشأن التسوية الدائمة بأي شكل من الأشكال».

وقد انطوت الخطة على أبعاد أمنية أهمها:

- إقامة منطقة معظمها في الضفة الغربية يعلن عنها منطقة عسكرية مغلقة.
- إقامة معابر منظمة تحت مسؤولية الشرطة بحيث تستوعب وتفتش وتصادق على دخول الأشخاص والسيارات والبضائع، مع الحفاظ على المستوى الأمني المطلوب.
- يتولى الجيش مسؤولية الأمن بين المعابر وذلك بتشغيل أجهزة ووسائط كشف ووضع عوائق وسد المعابر غير القانونية.
- تطوير القدرات الاستخبارية التي تخدم أغراض الخطة، مع التأكيد على مكافحة ما سمي «العمليات الإرهابية» من خلال تعزيز عناصر الاستخبارات، والتحقيق عند المعابر وفي المنطقة.

ولم ينسَ واضعو الخطة إخراج مدينة القدس العربية منها، على اعتبار أنها عاصمة «موحدة» لإسرائيل وذلك حسب البنود التالية:

- عدم وجود أي فصل ضمن الحدود البلدية للقدس، لكي تبقى مدينة موحَدة ضمن حدودها التي حددها القانون الإسرائيلي.
- إغلاق معظم الطرق الفرعية المؤدَية إلى القدس من الضفة الغربية.
- تحديد ستة مداخل إلى القدس حول الحدود البلدية للمدينة،تحت اشراف الشرطة.
- تشديد القيود على دخول القدس والهجرة إليها (من جانب العرب طبعاً) والتشدّد في تنفيذ ذلك.

ولم يتم تنفيذ الخطة في حينه لأسباب عديدة، سياسية ومالية. وساعد على تناسيها انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبدء مفاوضات أوسلو ومن ثم متابعة المفاوضات في طابا وشرم الشيخ وسواها. وبعد قمة كامب ديفيد الثانية شهدت المنطقة أزمة سياسية حادّة بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية الاستجابة للمطالب الفلسطينية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي هي أساسا مرجعية لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. وتعود أسباب الرفض الإسرائيلي للحقوق الوطنية الفلسطينية، إلى الاختلاف الأساسي في المواقف، وعدم الثقة بعملية السلام من قبل إسرائيل، ومحاولتها الدائمة التنصّل من تنفيذ الاتفاقات والتعهّدات التي التزمت بها، ولاسيما تلك التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية في فلسطين، وعدم الإفراج عن السجناء، والاستمرار في عملية الانتهاكات المختلفة، وخصوصاً التوسّع الاستيطاني في المناطق كافة.

أدّى ذلك كله إلى اتساع الهوّة في المواقف بين الشارع الفلسطيني والقيادة الفلسطينية من جهة، و الحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى. ومما زاد الأمر تعقيدا قيام «شارون» تحت حراسة المئات من الجنود الإسرائيليين بزيارته الاستفزازية إلى المسجد الأقصى، الأمر الذي ألهب الشارع الفلسطيني ودفع الآلاف إلى التظاهر احتجاجاً على تلك الزيارة، مما تسبب بسقوط عدد من القتلى والجرحى برصاص الجنود الإسرائيليين، فكان أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية «انتفاضة الأقصى».

وفي ظلّ اشتداد الانتفاضة والمقاومة الشعبية الفلسطينية، بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي، «إيهود باراك» عام 2000 بالحديث عن خطة فصل من

جانب واحد كرد فعل على الانتفاضة الشعبية. وأوعز إلى مؤسساته الأمنية بتطبيق خطّة للفصل تتمثّل في إجراءات عملية تكرّس هذا الفصل وتخلق واقعا سياسيا وجغرافيا وعسكريا جديدا بقوة الدبابات.

وقد هدفت خطة باراك إلى تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية، وإقامة الحواجز العسكرية على مداخل المدن والمحافظات الفلسطينية في الضفة وغزة، وإغلاق الطريق أمام 125 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل، والتحكّم بالمعابر والمنافذ الحيوية، ومنع الدخول والخروج للمواطنين والبضائع.

مراحل بناء الجدار

المرحلة الأولى: ويتم فيها عزل المنطقة الوسطى، من خط التماس مع الضفة الغربية ، أي الخاصرتين الضيقتين لإسرائيل. ويبلغ طول المسافة في الخاصرة الأضيق (من ناتانيا إلى طولكرم) حوالي 12 كلم. بينما يبلغ طول المنطقة المذكورة نحو 70 كلم. و تمتد من مفرق مي - عالي بالقرب من جنين شمالا حتى اللطرون بالقرب من القدس جنوبا. وتقدّر كلفة هذه المرحلة بحوالي 100 مليون دولار (حوالي 450 مليون شيكل).

المرحلة الثانية: وتمتد من اللطرون شمال القدس إلى منطقة بيت جبرين جنوب الخليل.

المرحلة الثالثة: وتشمل تنفيذ جدار الفصل في شمال الضفة الغربية وجنوبها (انظر الخريطة رقم -1-).

الخريطة رقم (1)

لأسباب عديدة لم يستطع «باراك» المضيّ قدما في خطّته. ولما جاءت حكومة «شارون» وازدادت وتيرة العمليات الاستشهادية، باشرت الحكومة الجديدة تنفيذ خطّة بناء جدار الفصل، أو ما أطلقت عليه اسم الجدار الأمني، على خلفية رؤية شارون السياسية، للحلّ المؤقت، وإقامة الدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة على نسبة لا تتجاوز 42٪ من مساحة الضفة الغربية، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى في نيسان عام 2003 مع إجراء تعديلات واسعة على خطة باراك الأساسية. وخلافاً للتقارير الإخبارية لم يحترم جدار الفصل في الشمال الشرقي من الضفة الغربية حدود حزيران 1967 والمعروفة باسم الخط الأخضر، إنما التهم بعض أكثر الأراضي

خصوبة في فلسطين. وكان بناء المرحلة الأولى منه تعبيراً جديداً عن سياسة ضمّ الأراضي وتدمير المزروعات والممتلكات، وانتهاك حقوق الإنسان. ففيما يبلغ طول حدود الضفة الغربية مع إسرائيل 307 كلم. فإن طول الجدار الأمني عند الانتهاء من بنائه سيكون 900 كلم. أي ثلاثة أضعاف طول الحدود الدولية (1967)، لأنه سيتعرج داخل المناطق الفلسطينية ليضّم أجزاء عديدة منها إلى الأراضي الإسرائيلية.

يبلغ طول المرحلة الأولى الجديدة التي تم تنفيذها 115 كلم. وتتألف من أسيجة مكهربة، وأبراج حراسة وخنادق وكاميرات تلفزيونية ومجسات كشف ودوريات أمنية، وسيبلغ ارتفاع الجدران الفاصلة التي ستبنى حوالي ثمانية أمتار.

ولاستكمال بناء المرحلة الأولى من الجدار قامت إسرائيل بمصادرة 2٪ من أراضي الضفة الغربية، وخسرت 30 قرية فلسطينية على الأقل كل أو بعض أراضيها. وفي منطقة تبعد 40 كلم. شمال قلقيلية صادرت إسرائيل أرضا مساحتها 90 ألف دونم أي ما يعادل 90 كلم مربعاً، وذلك من أجل استكمال 12٪ من طول جدار الفصل، وشهدت المرحلة الأولى أيضا مصادرة 160 ألف دونماً من أراضي الفلسطينيين، وأصبحت المناطق السكنية في أكثر من 15 قرية واقعة شرق الخط، في حين أصبحت الأراضي المصادرة على الجانب الآخر منه؛ كذلك أحاط الجدار بشكل شبه كامل بمدينة قلقيلية التي تعتبر المركز السكني الأكبر في تلك المنطقة. أما القرى الخمس عشرة التي حُشرت وحوصرت بين خط الفصل والخط الأخضر فهي:

خربة أم الريحان، برطعة الشرقية، ضهر المالح ، خربة عبد الله اليونس، خربة الشيخ سعيد، خربة المنظار الغربية، نزلة عيسى، نزلة أبو نار، باقة الشرقية، خربة جبارة، عرب الرماضين الشمالي، عزبة جلعود، العتبة، عرب الرماضين الجنوبي، وعرب أبو فرضة. ومن المتوقع أيضا أن يتم ضم قرى رمانة، تعناق، خربة الطيبة، السعيدة وعانين ، بين الجدار الفاصل والخط الأخضر في المرحلة الأولى، وذلك لأن إسرائيل لم تستقر بعد على خط ثابت لبناء الجدار، وإنما تعد له باستمرار وفق المقتضيات الأمنية المرحلية آانظر الخريطة -2-).

رقم (2)

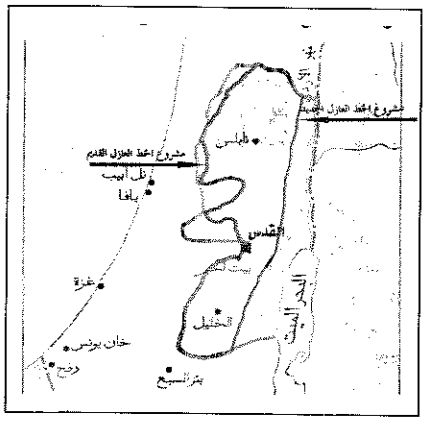

يجري التعبير عن الغموض الذي تغلّف إسرائيل به جدار الفصل، بمصطلح «حدود تتنفس» وهو مصطلح تم تبنّيه من قبل طاقم العمل الإسرائيلي لبلورة خطة الفصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، ومن اجل وصف الخط الحدودي الذي سيفصل بينهما. والمقصود بالتعبير ان الحدود تدخل تارة في عمق الأراضي الفلسطينية، وتارة أخرى تمتد

بمحاذاة الخط الأخضر. وكلّف «إفرايم سنيه» (3) النائب السابق لوزير الدفاع «بنيامين بن إليعازر» ببلورة مفهوم للحدود التي ستحدّد الفصل السيادي الواضح بين الدولتين، بحيث تتيح قيام نشاطات اقتصادية مدنية مكثفة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد وضع الطاقم مفهوما خاصا للفصل يعتمد على حدود مغلقة، فيها ستة أو سبعة معابر تشرف عليها سلطة خاصة ستسمح بالعبور اليومي للبضائع والسيارات والمشاة، وفي أجزاء منها ستقام جدران، وفي البعض الآخر سيتم تركيب حواجز وأجهزة الكترونية.

أما الحواجز فستكون على عدة أنواع: أوتاد حادّة، قنوات، جدران فولاذية متحركة، صخور كبيرة... كما ستوضع في مواقع معينة كاميرات تصوير وأجهزة التقاط حساسة (أجهزة رادار لكشف الأشخاص، أجهزة أشعة تحت الحمراء، وأجهزة لكشف الاهتزازات). ووفق خطة «سنيه» سيمتد خط الفصل على طول 324 كلم. (وقد أقيم جزء منه إبان فترة حكم «رابين» في منطقة طولكرم حيث ارتفع جدار بعلو 3م)، وذلك إضافة إلى طرق أمنية تتحرك عليها دوريات عسكرية بشكل مستمر. وستجري في مجال الحدود نشاطات تجارية وصناعية وسياحية مشتركة، وستقام بعض شبكات البنى التحتية، (لسلامة البيئة)، ولكن البنى التحتية مثل الكهرباء والماء سيتم فصلها. ويتم تطبيق إجراءات أمنية على طول الحدود، على أن يكون الدخول والخروج من المعابر بواسطة بطاقات وأجهزة محوسبة.

هذا هو السيناريو المبدئي الذي طُرح لخطّة الفصل. أما التنفيذ فقد رعاه شارون على مراحل. وفي ظل استمرار الانتفاضة نفذت الحكومة خطة

الفصل بصورة أحادية الجانب من دون حوار مع الفلسطينيين. وسرعان ما تبيّن أن لـ «شارون » مفهومه الخاص عن الدولة وذلك بما يمكن اختصاره بما يلي:

تقوم الخطة على أساس تسوية مرحلية على عدة سنوات، تقام فيها دولة فلسطينية في المناطق التي كانت تسيطر عليها السلطة الفلسطينية عشية الانتفاضة بشكل كامل أو جزئي، وهي تشكل 42٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، ما عدا جيوب صغيرة لقرى في المنطقة (ب) الواقعة في المناطق الأمنية التي يصر شارون على الاحتفاظ بها، وهي قطاع بعرض 16 – 20 كلم. في غور الأردن، من النهر وحتى شارع «ألوف»، وقطاع بعرض حوالي 10 كلم. من صحراء يهودا حتى طريق القدس – أريحا، وقطاع أضيق على طول الخط الأخضر من الغرب بطول ما بين عدة مئات من الأمتار وحتى 5.7 كلم (4).

وليس لدى «شارون» (حسب صحيفة هآرتس بتاريخ 2000/10/24)، أي اعتراض على تسمية الكيان الفلسطيني دولة، لأن هذه الدولة تتشكّل الآن، كما انه من الممكن أن تنقل إسرائيل ما نسبته 1٪ من مناطق (ج) في الضفة الغربية إلى الدولة الفلسطينية في إطار الانسحاب الثالث الذي جمده «باراك»، كما يجب أن تفرض قيودا على السلطة الفلسطينية في الحدود الأمنية، أساسها عدم وجود قوة عسكرية بل مجرد شرطة من دون سلاح ثقيل. أما بالنسبة للمعابر الحدودية مع مصر والأردن، فيجب أن تستمر إسرائيل بالسيطرة عليها، وأن تتمتع كذلك بحرّية الطيران في أجواء الدولة الفلسطينية المقترحة.

في 2002/1/29 بدأت أعمال إقامة السياج الأمني الفاصل على امتداد خط التماس في منطقة جلبوع شمال مدينة جنين، وبلغ طول هذا المقطع من السياج نحو 45 كلم، بكلفة بلغت بـ 245 مليون شيكل (5). وتم استكمال بناء هذا المقطع في تموز 2003 وكان مقررا أن يقام جدار الفصل بكل عناصره الالكترونية في المنطقة، من حاجز سالم (شمالي جنين) وحتى شارع« مي - عالي» بطول 8.5 كلم.

وفي إطار أعمال إقامة الجدار تم وضع اليد على 15 ألف دونماً من الأراضي التابعة للقرى الفلسطينية. وتركز الجهد الأساسي لبناء جدار الفصل في المنطقة الواقعة بين سالم في الشمال قبالة جنين وحتى منطقة القاناة جنوباً، وكذلك في الجانب الشمالي الغربي من منطقة «محيط القدس» والجزء الشرقي من «محيط القدس» بطول غير معروف، لأنه لم يتم بعد تحديد المكان الذي سيمر به جدار الفصل (6).

وفي طولكرم بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ خطوات عملية لتحويل مدينة طولكرم ومخيماتها وقراها إلى منطقة عازلة بين الجدار الفاصل غرب المدينة، وشارع مواز له بعرض 24 متراً. وعلى طول عشرة كلم. إلى الشرق، قامت سلطات الاحتلال بتسليم قيادة الارتباط العسكري الفلسطيني ومحافظ طولكرم خرائط الأراضي التي تنوي مصادرتها بهدف إقامة شارع فاصل وجدار عازل، ووزّعت نسخاً من هذه الخرائط على المواطنين الذين ستصادر أراضيهم. وبموجب هذه الخرائط فإن طولكرم تحددت بعمق 6 كلم. في أفضل الأحوال بين الشارع والجدار الفاصل، وبهذا

تتحوّل فعلا حسب المفهوم الإسرائيلي إلى منطقة عازلة ما بين الخط ومناطق السلطة الفلسطينية الأخرى.

وطلبت قوات الاحتلال من السلطة الفلسطينية تخفيض وجودها المدني إلى نسبة 10٪ فقط أقل مما كان عليه، والاقتصار على الشرطة المدنية، وأعلمتها أن سكّان طولكرم سيخضعون للإدارة المدنية الإسرائيلية في ما يتعلّق بتنقّلهم خارج المدينة. وقد نددت اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي في منطقة طولكرم بالإجراء العسكري الإسرائيلي الأخير الذي يقضي بشقّ شارع طوله عشرة كلم. وعرضه 24 متراً. من منطقة بلدة «شوفة» جنوبا مرورا بأراضي «كفر اللبد» و«ذبانة» و«عنبتا» حتى الشارع الرئيسي طولكرم - نابلس شرق مخيم «نور شمس»، واعتبرت اللجنة ان هذا الإجراء هو تكريس لسياسة الفصل العنصري، واستمرار لاحتلال الأراضي الفلسطينية، وإعلان ساطع عن عدم الرغبة بالانسحاب منها، ومن شأنه تقطيع أوصال المنطقة إذ هو بمثابة شريط يعزل مدينة طولكرم عن قراها ويعمل على تدمير المزروعات والأراضي الزراعية.

وبعد خروج الجدار من منطقة طولكرم - سيتجاوز الخط الأخضر شرقا، ليمر شرق «خربة جبارة» ثم جنوبا غرب «الرأس» و «كفر صور»، وثم غرب «فالامايا - جيوس»، ليشكل جيبا يضم «عرب الرماضين الشمالي» ويتابع غرباً حتى الالتقاء مع الخط الأخضر شمال قلقيلية، حيث يحيط بمدينة قلقيلية، ليعود شرقا ويضم مجموعة من 15 قرية عربية. (أنظر الخريطة رقم 1).

كذلك سيتم ضمّ حوالي 30 بئرا تضخ أربعة ملايين متراً مكعباً من المياه سنوياً، يعتمد عليها أهالي القرى المحيطة بالمنطقة، مما يعني المزيد من

السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه، وحرمان القرى العربية منها، مثل قرية «فالامايا» (1) (أنظر الملحق الذي يشمل الآبار). وفي الجنوب باشرت قوات الاحتلال بناء الخط الفاصل شمال مدينة بيت لحم ليحيط بقرى «بيت صفافا» و «وهار حوما» (جبل أبو غنيم) و «النعمان» وليمر جنوب «صور باهر».

ولا يكتفي الإسرائيليون (المستوطنون بشكل خاص) بجدار الفصل، وإنما يسعون لإقامة جدران أمنية حول جميع المستوطنات، بطول ألف كيلو متر، لتحيط بـ 149 مستوطنة في أنحاء الضفة الغربية وتقدم الحماية لربع مليون مستوطن. وكشفت اللجنة الملكية الأردنية لشؤون القدس التي تعنى بأوضاع المدينة المقدسة، إن الخطة الإسرائيلية تتضمن توسيع المستوطنات القائمة، وإقامة مستوطنات جديدة داخل حدود بلدية القدس، منها واحدة تتسع لـ 15 ألف مستوطن إسرائيلي، كما تتضمن توسيع بعض المستوطنات، وزيادة عدد الوحدات السكنية فيها، من بينها إقامة 1500 وحدة سكنية شمالي مستوطنة «راموت»، وإنشاء مستوطنة جديدة على أراضي قرية «بيت صفافا»، بـ 6500 وحدة سكنية في جبل أبو غنيم، مما يعني أن القدس تتعرض لعملية تهويد كبيرة حيث تستغل إسرائيل الظروف السياسية الراهنة لتوسيع دائرة الاستيطان فيها.

مطامع جديدة وجدار جديد

في 2003/3/16 قام رئيس الحكومة الإسرائيلية «إريئيل شارون» مع عدد من وزراء حكومته بزيارة ميدانية إلى مواقع بناء القسم (أ) من المرحلة

الأولى من جدار الفصل الذي سيعزل الضفة الغربية عن الأراضي المحتلة الواقعة غرب الخط الخضر (أراضي عام 1948)، ويبلغ طول هذا القسم حوالي 45 كلم ويمتد من موقع يسمى سالم شمال غرب جنين وحتى قرية القناة (القاناة) جنوب شرق قلقيلية.

وكشف «شارون» أثناء الزيارة عن خطة جديدة يتم بموجبها إحكام إغلاق الضفة الغربية من جميع الجهات ببناء جدار فاصل آخر (غير الجدار الذي يتم بناؤه حالياً) على الطرف الشرقي منها طوله 300 كلم. ويمتد من «جلبوع» شمال مدينة جنين على طول غور الأردن و «محور آلون»، وينتهي جنوبي الخليل حيث يرتبط بالقسم الذي يجري بناؤه هناك. وقال «شارون» إن طول الجدار الفاصل سيصبح بين 700 و 900 كلم أي إنه سوف يحيط بكامل أجزاء الضفة الغربية وسيسلخ منها كل غور الأردن، وأضاف «إن هذا الجدار ليس حدودا سياسية، وليس حدودا أمنية، بل هو وسيلة إضافية تساعد في الحرب ضد الإرهاب»، وفي اعتقال المقيمين بصورة غير قانونية، في إشارة إلى فلسطينيي الضفة الذين عادوا إليها من الشتات قبل عام 2000.

وقد فوجئ الوزراء «بخطة شارون الجديدة» لدرجة أن بعضهم قال إن إقامة الجدارين الشرقي والغربي ستقتطع أجزاء كبيرة من الدولة الفلسطينية المخطط لها. وعلّق احد الوزراء: «هذا لن يبقى للفلسطينيين شيئاً» (7)، وكشفت الأوساط الأمنية الإسرائيلية أن المرحلة الأولى من الجدار من «سالم» وحتى «القاناه» استكملت وسلّمت إلى الجيش الإسرائيلي في شهر تموز 2003، واستكمل كذلك الجزء الثاني من المرحلة الأولى من

بناء الجدار، من سالم شرقا حتى كيبوتز «طيرات زئيفي».وبلغت تكلفة المشروع القديم 4 مليارات شيكل، فيما تبلغ تكلفة «خط شارون الجديد» 3 مليارات شيكل أخرى لتصبح تكلفة المشروع الإجمالية بحدود سبع مليارات شيكل.

المضمون السياسي لخطّ الفصل

تدل القراءة السياسية العامة للجدار بأنه تصميم لنماذج معسكرات الاعتقال التي كانت تؤسس في التاريخ للدولة القاهرة الفاشية.

قصد من خط الفصل أن يضع وراءه معظم المستوطنات الإسرائيلية التي بنيت شرق الخط الأخضر، ومن ثم ضمّها إلى إسرائيل. ويبلغ طول الخط الأخضر (وهو خط حدود الضفة الغربية قبل 5 حزيران 1967) 307 كلم. أما طول خط الفصل فسيصل إلى 900 كلم. أي أنه سيلتفّ ضمن الأراضي وحول المدن الفلسطينية، ليصبح حسب هذا الطول مغطيا لآلاف الدونمات من الأراضي.

وإذا ما أخذنا القرارات الصادرة عن مجلس الأمن مثل 338 و 242 والتي تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة «أراضٍ فلسطينية محتلة»، فسنجد أن قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل هو سرقة موصوفة للأراضي الفلسطينية تحت شعار الأمن، وانتهاك لحقوق الإنسان، وتخريب للبيئة الفلسطينية، لأن السلطات الإسرائيلية تقتلع مئات الآلاف من الأشجار لكي تبني هذا الجدار، وهي مستمرة ببناء مستوطنات جديدة وشق طرق التفافية وبناء نقاط تفتيش وحواجز عسكرية ومناطق مغلقة، لتضع أكثر من مليوني مواطن تحت

رحمة 400 ألف مستوطن إسرائيلي غير شرعي (200 ألف منهم في القدس الشرقية).

ولكي تؤكد السلطات الإسرائيلية على أن خط الفصل ليس ترسيخاً للحدود (لأنها تنوي ضم المزيد من الأراضي)، فهي تكرر مقولة إن الخط يهدف إلى ضمان تحقيق امن إسرائيل والمستوطنين. وقد أكد الإسرائيليون بمختلف فئاتهم (اليمينية واليسارية) بأن ليس لهذا الخط علاقة بأي حل للقضية الفلسطينية، وإنما هو مجرد إجراء أمني وخطوة سياسية تكتيكية تصب في مصلحة إسرائيل المستقبلية. ويجمع الإسرائيليون على تأييد خطة الفصل، بما في ذلك حزب «العمل»، حيث عبّر كل من «حاييم رامون» و«بنيامين بن إليعازر» و «عميرام متسناع» (الزعيم الجديد المستقيل للحزب) عن تأييدهم لخطة جدار الفصل. وجاء في برنامج حزب «العمل» الانتخابي للدورة الانتخابية في (2003/1/28): «في ظل غياب اتفاق سياسي، يحقق الخط فصلا أمنيا عن الفلسطينيين».

وقد وصف زعماء حزب العمل جدار الفصل بأنه ليس مجرد إجراء أمني فقط، وإنما هو إجراء تكتيكي سيشكل جزءاً من «خطة سلام» وسيحولونها إلى حقيقة إن أتيحت لهم فرصة العودة إلى سُدة الحكم. وأصدر بنيامين بن إليعازر (وزير الدفاع معظم فترة رئاسة شارون الأولى للحكومة الإسرائيلية) أوامر متكررة لتنفيذ بناء الجدار، حتى أنه أصدر أوامره لبناء خمسة معابر في المناطق التي يلتقي فيها الخط الأخضر مع خط الفصل، آخذاً بعين الاعتبار أنه سيتم بناء خط للفصل. «وتقول سلطات المطارات إن بناء المعابر مخطط له حتى قبل بدء

الانتفاضة»، (8) وهذا يعني أن جدار الفصل هو جزء من خطة أكبر تمتد جذورها إلى ما قبل الانتفاضة.

وباختصار، ينطوي البعد السياسي لبناء الجدار على تكريس الحقائق المادية التي أوجدتها سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية منذ حرب حزيران، من استيطان ومصادرة أراضي وإجراءات عقابية بحق الفلسطينيين، كالحصار والعزل والأطواق والاعتقالات الجماعية وبالتالي تقطيع أوصال الضفة الغربية، وتحويلها إلى معازل على مساحة لا تتجاوز نسبة 42٪ من مساحة الضفة وفق رؤية وبرنامج شارون للحل المؤقت. ويحول هذا الجدار دون قيام أي شكل لدولة فلسطينية عاصمتها القدس، فالجدار يطمس فكرة قيام الدولة نهائياً.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

أسهمت خمسة وثلاثون عاما من الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية في تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى مأساة حقيقية بلغت ذروتها في أعمال التدمير والقتل الجماعي وحظر التجول وحرمان العمال من حرية الذهاب إلى أعمالهم، خصوصاً في السنتين الأخيرتين اللتين شهدتا انتفاضة الأقصى. وقد جاءت خطة بناء جدار الفصل لتكون ثالثة الأثافي بالنسبة للشعب الفلسطيني ولاسيما أصحاب الأراضي التي يمر بها الجدار، إذ تقدر لجان الإنعاش الزراعي الفلسطينية الخسائر التي نتجت عن اقتلاع الأشجار منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، بـ 150 مليون دولار، بينما تقدر خسائر القطاع الزراعي حسب إحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية بين 29 أيلول عام 2000 و 30 حزيران عام 2002 بأكثر من 700 مليون دولار.

إن مساحة الأراضي التي ستتم مصادرتها لبناء المرحلة الأولى فقط من الجدار سوف تزيد عن 160 ألف دونماً وليس 90 ألف دونماً كما يشيع الإسرائيليون، لأن الرقم الأخير يشير إلى المساحات التي صودرت من أجل تنفيذ القسم الأول من المرحلة الأولى، حيث يتم بناء الجدار الآن، وسيتم اقتلاع جميع الأشجار الموجودة في هذه الأراضي بحجة عدم ترك أية شجرة يمكن أن يختبئ وراءها ناشطو الانتفاضة. أما الأراضي المحيطة بالجدار، والتي لن تصادر، فسيصبح الوصول إليها صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلا، بسبب وجود قوات عسكرية على مساحات عرضها بين 4 و 8 كلم على جانب الجدار. وسوف يتم قطع الطرق إلى الكثير من القرى بحيث لن يستطيع سكانها نقل محاصيلهم إلى المدن القريبة لبيعها. إن مدينة «قلقيلية» مثلا، والتي سيحيط بها الجدار من كل الجهات، والتي ستصادر معظم أراضيها، هي مصدر رئيسي للخضار والفواكه لمعظم سكان الضفة الغربية، وغالبية سكانها يعتمدون على الزراعة. وذكر المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء إن معدل البطالة في «قلقيلية» قبل الانتفاضة كان بحدود 61%، أما بعد سنتين من الانتفاضة فقد وصل إلى 70%، وهذا الأمر ينطبق بنسب أقل أو أكثر بقليل على بقية المدن والبلدات المحاذية للجدار. فقرية جيوس مثلا، تبيع منتجاتها من الخضار في مدينة نابلس، وتدفع لبلديتها لقاء ذلك حوالي 750 ألف شيكل إسرائيلي كرسوم ستخسرها البلدية نتيجة عزل القرية عن المدينة، إضافة إلى 150 ألف دولار أجور شحن وتفريغ وتحميل لهذه الخضار.

ولن تقتصر أضرار جدار الفصل على المجالات الاقتصادية والسياسية فقط، وإنما ستطال الأوضاع الاجتماعية لسكان الضفة الغربية. فالقيود

على الحركة وسياسة عزل القرى والمدن وتشديد عمليات الحصار على السكان، ستؤدي إلى المزيد من البطالة والتدهور، وستنعكس على نفسية وعقلية الفرد والعائلة والمجتمع ككل (9).

ولن يقتصر الأمر على ذلك، بل سيؤدي إلى إضعاف الخدمات الصحية وتدهور البنى التحتية، وتراجع العملية التعليمية بسبب عدم قدرة التلاميذ على الوصول إلى صفوفهم بشكل مستمر. وربما سيؤدي ذلك إلى حرمان الكثيرين من حق التعليم الجامعي، بسبب صعوبة الانتقال والعيش في أماكن بعيدة عن خط سير جدار الفصل. كما إن بناء الجدار سيسهم بشكل غير مباشر في حرمان الكثيرين من الوصول إلى دور العبادة، وبالتالي سينقطعون مكرهين عن ممارسة شعائرهم الدينية والالتقاء بأقاربهم وأهلهم في المناسبات الرسمية والدينية، أي أنهم سيفقدون الشعور بالانتماء والمواطنة وسيدفعهم ذلك إلى التفكير بالهجرة وترك الأراضي للجنود والمستوطنين. وهذا أحد الأهداف غير المباشرة لسياسات شارون لحل المشكلة الديموغرافية (الترانسفير الطوعي) (10).

التداعيات

حملت المرحلة الأولى من بناء الجدار الفاصل تداعيات كبيرة الأثر على الجدل الدائر أصلا حول جدواه سياسيا وأمنيا وإعلاميا، وهي تجاوزت الحلبة الداخلية الإسرائيلية لتشمل الواقع السياسي برمته. ففيما تبيّن معظم التحليلات الإسرائيلية إن القائمين على تخطيط وتنفيذ هذا الجدار لم يضعوا باعتباراتهم احتياجات السكان الفلسطينيين ولا حتى مقوّمات

الحد الأدنى من ظروف الحياة الإنسانية، كان الهاجس السياسي - الأمني - الديموغرافي هو الذي أملى جميع الاعتبارات المتصلة ببنائه ليتحوّل بذلك إلى قضية سياسية ذات أبعاد إقليمية ودولية. ولم يستطع الموقف الأميركي المزدوج أن يخفي حقيقة المواقف الإقليمية، وخصوصاً العربية التي كانت وراء عرض قضية بناء الجدار على أعلى محكمة دولية، إلى جانب اعتبار بنائه من قبل الأوروبيين على الأقل، عملاً يصب في خدمة الأهداف الإسرائيلية في ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وتضييق الخناق على السكان الفلسطينيين. وتظهر دراسة عن مركز «جافي» للدراسات الاستراتيجية حول ميزان الربح والخسارة من وراء بنائه بأن «بناء جدار الفصل قد أضاف أعباء سياسية وأمنية ومالية وإعلامية لم تكن إسرائيل تأخذ حساباً جدياً لها، كما انه لم يكن بمستوى التوقعات التي كانت معلّقة عليه في ما يتصل بتحسن وضع إسرائيل الأمني، الأمر الذي أثار مجددا جدلاً أضطر معه شارون إلى وقف البناء في بعض أجزائه وإجراء تعديلات في أجزاء أخرى. فالنتائج الأولية التي أظهرتها تجليات هذا الجدار تمثّلت في انه كرّس صورة وطبيعة إسرائيل العنصرية أمام الرأي العام بشكل لا يقبل الجدل، وأبقى على أكثر من مليوني فلسطيني في الضفة الغربية داخل أسوار وجدران أشبه بالسجون الكبيرة، بعد أن حشر قطاع غزة خلف سور أمني آخر. كذلك فان الاعتبارات السياسية والأمنية والديموغرافية التي أخذها شارون بالحسبان لم تبقِ له خيارات سوى ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية وحشر أهلها في مزيد من المعازل المقطعة الأوصال، بمعنى ترك الفلسطينيين يديرون شؤون هذه المعازل

بأنفسهم. وهذه مسألة تجاوزت الاعتبارات الأمنية والسياسية لتخلق المزيد من الحقائق التي تؤثر على مستقبل الضفة الغربية، وتحجم المزيد من الأراضي التي من الممكن إقامة كيانية فلسطينية عليها. ثم إن امتداد وطول وتعرج خطوط هذا الجدار قد تجاوزت كثيراً ما كان مرسوماً لها، وهي خطوط أطول بثلاثة أضعاف من الخط الأخضر، الأمر الذي أصبح الجدار معه أكثر تكلفة وضرراً، ويتطلب المزيد من الأثمان الباهظة لصيانته وحمايته، وقوات كبيرة للحفاظ على أمنه، على أنه يتأكد مع الأيام بأنه يفقد الكثير من فعاليته الأمنية (11).

وقد أراد شارون أن يضمن أن بناء «السور الأمني» أو جدار الفصل، سيحقق له حلا سياسيا ومانعا أمنيا في الوقت نفسه، وإن يكرس إسرائيل كدولة يهودية أي «غيتو» قادر على أن يخضع الفلسطينيين والعرب على السواء، غير إن : «سفن شارون لا تجري حسب ما تحمله رياح التغيير المستقبلية القادمة من العراق والمنطقة والعالم، رغم أنها تبدو في هذه الأيام لصالح إسرائيل، وحكومة شارون بالتحديد» (12).

خلاصـــــة

يتراءى احياناً ان عنوان الزمن القائم على العولمة هو سقوط جدران الفصل، لكن شارون يرى الى «زمنه» بعين مختلفة معتبراً ان جدار الفصل الذي يبنيه سيساعده في تنفيذ رؤيته السياسية. وقد أدرك ان هذا الجدار لا بد أن يمتد ليشمل العرب داخل الخط الأخضر، ولن يؤدي فقط إلى فصل المدينة الفلسطينية عن الريف وعن العالم الخارجي فحسب، وإنما سيشكل

حاجزا معنوياً وسياسياً وثقافياً يجرف المجتمع الفلسطيني ويسهم في تفتيت نسيجه الاجتماعي والحضاري من خلال فصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض، ومن ضمنهم المواطنين العرب داخل إسرائيل، حيث تزامن بناء هذا الجدار مع طرح المزيد من القوانين والإجراءات والأوامر العسكرية العنصرية التي اتخذتها حكومة شارون، وشرّعها الكنيست، سواء تلك القوانين المتصلة بعرب عام 1948، أو بسكان الضفة الغربية.

ولا تحاول «إسرائيل» في بنائها للجدار تحقيق الانفصال ضمن الوحدة كما حصل في نظام « الأبارتيد» في جمهورية جنوب افريقيا أيام الحكم العنصري، ولا إعادة توحيد ما هو منفصل أساساً كما في ألمانيا أو الحالة الجزائرية الكولونيالية، بل انها تحاصر المدن والبلدات داخل الأراضي المحتلة والضفة الغربية، وتعمل على مضافرة طاقاتها في التفاوض على ظروف معيشتهم اليومية، والإبقاء على الشعب الفلسطيني ككتل سكانية مجردة من أي مضمون اجتماعي أو وطني، ولا تحتاج إلا لبعض الخدمات الإدارية وفرص العمل وإدارة شؤونها بنفسها.

بالطبع لن يقف جدار «الأمن الاسرائيلي» بالرغم من ضمانته وتكلفته حاجزاً نهائياً أمام الشعب الفلسطيني وحقه في الحياة والحرية، ولن يقدر أيضاً على خنق جذوة المقاومة في عصر سقوط الجدران. وما العملية الموصوفة «بالاستراتيجيّة (2004/3/14) في ميناء أشدود الحيوي التي نفذها انتحاريان فلسطينيان خرقا جدار الأمن الإسرائيلي، إلا محاولة ونموذجاً لمستقبل جدار شارون، والمستقبل للصراع القائم في الأراضي المحتلة، إذ لا يمكن تحقيق الحوار والتفاوض والبحث عن التطبيق العملي

المراجع

1- دان شفتان، الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، إصدار جامعة حيفا، ترجمة أحمد أبو هدبة، نشر مركز باحث للدراسات، بيروت.

2- نشرت تفاصيل الخطة في صحيفة هارتس، 1995/4/12. ونشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، صيف عام 1995.

3- إفرايم سنيه، التحليق في منطقة خطرة، يديعوت أحرنوت، 2003/6/21.

4- عامير ربابورت، معاريف، 2003/12/23.

5- الإذاعة الإسرائيلية (العربية)، 2002/1/29.

6- هآرتس، 2002/10/22.

7- يديعوت أحرنوت، 2003/3/11.

8- هآرتس، 2002/10/29.

9- هآرتس، 2004/2/19.

10- هآرتس، 2004/2/19.

11- شلومو بروم: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2004/2/15.

12- المصدر السابق.

لخريطة الطريق في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل برفع جدار الفصل وعزل الفلسطينيين وحصارهم وخنقهم. إنه جدار الوهم الذي تقيمه إسرائيل لتسجن نفسها، وهو لن يوفر لها الأمن.

ملحق

آبار المياه التي سيخسرها الفلسطينيون بعد بناء المرحلة الأولى من جدار الفصل

رقم البئـــر	الموقـــع	المدينـــة	كمية المياه م3 سنويا
300/20-15	نزلة عيسى	طولكرم	237000
005/20-15	باقة الشرقية	طولكرم	149000
001/20-15	باقة الشرقية	طولكرم	244000
136/19-15	عطيل	طولكرم	199000
029/10-15	دير الغصن	طولكرم	352000
18020-15	فرعون	طولكرم	193000
125/18-15	كفر صور	طولكرم	غير معروف
500/18-15	فالاميا	قلقيلية	175000
001/18-15	فالاميا	قلقيلية	135000
18002-15	جيوس	قلقيلية	114000
114/18-15	فالاميا	قلقيلية	130000
009/17-15	-	قلقيلية	131000
012/17-15	جيوس	قلقيلية	124000
040/17-14	قلقيلية	قلقيلية	95000
010/17-15	قلقيلية	قلقيلية	82000
011/17-15	جيوس	قلقيلية	87000
031/17-14	-	قلقيلية	102000
147/17-14	-	قلقيلية	151000
018/17-14	-	قلقيلية	157000
029/17-14	-	قلقيلية	62000
020/17-14	-	قلقيلية	17000
042/17-14	-	قلقيلية	136000
010/17-14	حبلة	قلقيلية	99000
011/17-14	=	قلقيلية	89000
009/17-14	=	قلقيلية	94000
014/17-14	=	قلقيلية	84000
013/17-14	=	قلقيلية	87000
005/17-14	=	قلقيلية	108000
044/17-14	عزبة سلمان	قلقيلية	102000

المجموع 3م3880000

الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: دينامية الانقسامات والتحولات

احسان مرتضى*

مقدمة

تعتبر التعددية الأثنية من أبرز سمات المجتمع الصهيوني، مجتمع المستوطنين المهاجرين الذين قدموا من مختلف أصقاع الدنيا حاملين معهم موروثاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتحت تأثير هذه التعددية المستقطبة، ظهرت التعددية الحزبية التي جسدت واقع التشرذم السياسي في الكيان الصهيوني. وما من شك في أن الهجرات المتعاقبة والمتوالية صعوداً أو هبوطاً، من وإلى الكيان، تقوم بدور حساس وفعال لجهة الحفاظ أو عدم الحفاظ على تناسب القوى الحزبية والسياسية وتوازنها، وطبيعة توزعها واقتسامها على أساس المفاتيح الحزبية أي بحسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب أثناء الانتخابات العامة.

الواقع ان الهجرات تتسبب غالباً بحالات من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لاسيما على ضوء

*باحث في الشؤون الإسرائيلية

سعي المهاجرين الجدد (حالة اليهود الروس بصورة خاصة) إلى تحسين أوضاعهم ومواقعهم في سلم الأفضليات الاجتماعية. ومع مرور الزمن، من الطبيعي ان يتحول المهاجرون الجدد إلى مهاجرين قدماء، وينخرطون بالتالي في لعبة تقاسم «الجبنة» الداخلية، بعد أن تخف تأثيرات الأحزاب التي استقبلتهم للمرة الأولى على أرض إسرائيل. وهنا تبدأ رحلة البحث عن ارتباط جديد بحزب جديد يرضي تطلعاتهم المتجددة (1).

وبفعل تشرذم المصالح، تشرذمت الخريطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية، حتى باتت تحفل بمختلف أنواع الأحزاب التي يمكن تصور وجودها في قارة بأكملها، بحيث بات من الصعب الإتيان على ذكر أيديولوجيا ما في العالم من دون أن نجد لها تجسيداً في أحد الأحزاب الإسرائيلية سواء كانت علمانية أو دينية، يسارية أو يمينية، وسطية أو شوفينية أو ليبرالية الخ... وإذ انطوت هذه الظاهرة على أبعاد سلبية كما تقدم فإنها مع ذلك يمكن أن تنطوي على أبعاد إيجابية لصالح اسرائيل من أبرزها ما يلي:

1- إعطاء اللعبة الديمقراطية في الكنيست (البرلمان) والانتخابات العامة قدراً أكبر من الصدقية.
2- امتصاص ظواهر الاحتجاج والتململ والانشقاق، سواء داخل الأحزاب الكبيرة والصغيرة أم في أوساط المجتمع الإسرائيلي.
3- المساهمة في تسهيل المهمة السياسية للكيان العبري في المنطقة، من خلال التلاعب بألوان الطيف السياسي ما بين متطرفين ومتساهلين، بهدف إحداث الفرقة والبلبلة في صفوف الجانب

العربي والفلسطيني بين مؤيد أو معارض لهذا الحزب أو ذاك (المبادرات السياسية الوهمية التي لا تنتهي ولا تؤدي في النهاية إلى أية نتيجة عملية).

4- الأحزاب السياسية هي التي توفر الطاقة البشرية اللازمة للأهداف والآليات العسكرية الصهيونية وهي التي تساعد أيضاً في تجذير الهجرة والاستيطان وتوريط الشباب اليهودي في مشاريع وقضايا لا خروج منها بسهولة.

5- التغطية على فشل الصهيونية في دمج الطوائف والمذاهب اليهودية المختلفة من علمانية أو دينية.

6- المساهمة في اللعبة السياسية الدولية والدخول على أكثر من خط حزبي وسياسي في العالم وخصوصاً في الدول صاحبة القرار مثل أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وسواها.

7- إن طبيعة الأحزاب الإسرائيلية وتبني اغلبها الصهيونية كأيديولوجيا سياسية، يجعل الصراع ينحصر بينها على كيفية الوصول إلى السلطة والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار اكثر من أي شيء آخر، وذلك ضمن الإطار العام المتفق عليه لمصلحة الدولة. وهذا ما عبر عنه رئيس أركان العدو السابق رفائيل ايتان بقوله: «إن الفارق بين الأحزاب اليوم في إسرائيل أصبح شبه منعدم.. والخلاف بينها يدور فقط في القضايا الهامشية»(2). ولهذا السبب أصبحت الانقسامات الحزبية عملية شبه بديهية ولا تشكل خرقاً للنواميس الحزبية أو الأيديولوجية. وبوسع الطرف

المنقسم، سواء أكان فرداً أم جماعة، أن يبقى في أحضان الحزب الأم، أو أن يبدل تحالفه مع كتل أخرى. وكثيراً ما نرى حلفاء الكتلة الواحدة يتحولون إلى أخصام ثم يعودون إلى مواقعهم السابقة مثلما حصل مع دافيد ليفي وروني ميلو وايهود أولمرت ودان مريدور وسواهم، ممن خرجوا من الليكود ثم عادوا اليه.

انطلاقاً من هذه المقدمة العامة، سنحاول تسليط أكبر قدر من الضوء على الصيرورات الحزبية والسياسية في الكيان الصهيوني، مع محاولة استقراء واستطلاع مختلف التحولات التي طرأت على هذه الصيرورات على مدى العقد المنصرم الذي شهد تطورات دراماتيكية كبيرة ومفصلية بصورة خاصة في الحزبين الكبيرين الأساسيين: الليكود والعمل.

1- مرحلة جديدة من الانقسامات الحزبية

يتكون النسيج الاجتماعي الإسرائيلي من مكونات غير متجانسة، تضم بقايا السكان الشرعيين من الشعب الفلسطيني في أراضي 1948، وأخلاطاً متنافرة من المستوطنين الذين قدموا الى فلسطين بطرق مختلفة وأوقات مختلفة من سائر أنحاء العالم. وعلى الرغم محاولة إسرائيل صهر هذه العناصر في بوتقة واحدة من خلال تعميم الأيديولوجيا الصهيونية بتياراتها المختلفة (العلمانية، الاشتراكية، الليبرالية والدينية)، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال، إذ أنه بعد مرور نحو 56 سنة على إنشاء الدولة، تبدو الروابط الصهيونية المفروضة في حالة اضمحلال تدريجي، ويرتفع بدلاً منها الصوت الأثني والديني اللاصهيوني والقطاعي المصلحي والقومي

العربي والإسلامي والتقليدي، بحيث تتغير التوازنات الحزبية والسياسية منذرة بتحولات شاملة في البنية القومية الإسرائيلية، تتجلى في النقاط والدلالات التالية:

1- فشل النظرية الصهيونية في إقامة المجتمع الخالي من التناقضات، وفشل الزواج المقدس بين الدين والدولة.
2- افتضاح جوهر الصهيونية الفاشي أمام الرأي العام العالمي والمحلي.
3- عدم مقدرة حزب واحد على تشكيل حكومة بمفرده، وحتمية دخول الأحزاب الصغيرة في مختلف الائتلافات الحكومية، مما يعطيها القدرة على حرية المناورة والابتزاز المالي والسياسي.
4- تزايد الأحزاب الطائفية والأثنية والقطاعية نتيجة الاستقطاب المتفاقم بين مختلف مجموعات المهاجرين القدماء والجدد من حيث تضارب المصالح في شأن تقاسم المنافع الوطنية.

من هنا تبدو العلاقة بين مكونات الطيف الحزبي والخريطة السياسية المنوطة به، علاقة صراع جدي وربما دموي في بعض الأحيان سواء على صعيد العلاقات بين المتدينين والعلمانيين (مصرع رابين) أم على صعيد العلاقات القومية العربية واليهودية أيضاً (3). فهذه الانقسامات هي مظاهر لصراعات ممتدة تتضمن أبعاداً طبقية وثقافية وحضارية تضرب جذورها في أساس البنيان الإسرائيلي. (أنظر خريطة الانقسامات الاسرائيلية).

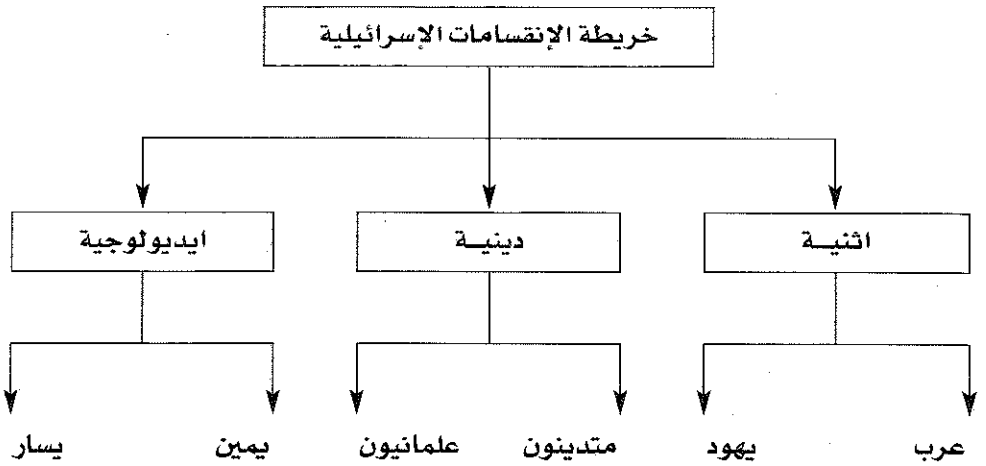

ولقد اتخذت هذه الانقسامات والصراعات مع مرور الزمن، أطراً سياسية مؤسسية تعبر عنها وتكرسها، وتنعكس بصورة مباشرة في الأداء السياسي العام للدولة وائتلافاتها الحكومية المختلفة.

وهكذا وبدلاً من ان تتحول «دولة إسرائيل» الى نوع من «جمهورية فاضلة» بالنسبة لجميع اليهود في العالم، فإنها تحولت إلى ساحة صراع واختلاف بين تيارات حزبية وأثنية تعيش التضارب والتناقض بين انتماءاتها الأيديولوجية السابقة وواقعها الاستيطاني الجديد. فاليهودي الروسي الذي كان يهودياً أولاً وروسياً ثانياً في روسيا، عاد ليكون روسياً أولاً ويهوديا ثانياً في إسرائيل، وكذلك هي الحال بالنسبة للمغاربة والأثيوبيين وحتى الأميركيين والأوروبيين، لاسيما بعد أن انكشفت آليات التمييز الطبقي والاثني والثقافي وتهافتت شعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسواها. وتبين أن ما يسمى باليمين واليسار في إسرائيل لا

يخضع أي منهما لمعايير ثابتة وواضحة بل ثمة اعتبارات متعددة لتحديد ذلك أهمها:

أ- من حيث الهوية، وبالأخص تحديد الموقف من الدين، فإن الأحزاب التقليدية والمتدينة تبدو أحزاباً يمينية، مقابل الأحزاب العلمانية التي ترفع شعارات حقوق الإنسان والمساواة والتي تندرج ضمن اليسار.

ب- من حيث التكوين الطبقي، يبدو أن الأمر ينطوي على مفارقة، إذ تمثل الأحزاب اليسارية الطبقات المترفة وفئة الرأسماليين الكبار الداعين إلى التسويات السلمية، في حين أن جمهورها هو من بين الطبقات الدنيا الفقيرة، وإن كان هذا الأمر قد تعدل خلال العقد الأخير عندما يئست هذه الطبقات من تمثيل الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) لمصالحهما، فنشأت الأحزاب القطاعية مثل شاس والأحزاب الروسية والأحزاب القومية العربية الخ...

ج- من حيث الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يبدو موقف الأحزاب المتشددة في التمسك بالأراضي المحتلة عام1967 يمينياً، والآخر المتساهل يسارياً، في حين طرأ تحول حقيقي على مواقف الأحزاب اليسارية، وفي مقدمتها حزبا العمل وميرتس، التي تنصلت من مساعيها التسووية (إسقاط أوسلو ورفض العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967) والانتقال يميناً بهدف الفوز في الانتخابات البرلمانية

والخاصة برئاسة الحكومة، والحدّ من الخسائر الكبيرة، وبذلك اتسعت المساحة المشتركة التي تجمع الأحزاب اليهودية من اليمين واليسار في الوسط، في مقابل الأحزاب العربية التي بقيت لوحدها مع فلول الشيوعيين تمثل اليسار الحقيقي في إسرائيل.

على ضوء ما تقدم اختلطت ألوان الطيف الحزبي والسياسي داخل الكيان العبري، وازدادت حدة المنافسة والصراع بين أحزاب الخط الواحد، فشهدنا صراعاً علمانياً علمانياً (بين حزبي شينوي وميرتس) ودينياً دينياً (بين شاس ويهدوت هاتوراه والمفدال) وصراعاً بين ممثلي الروس (مثل الصراع بين حزبي إسرائيل بعالياه وإسرائيل بيتنا).

وتبين أنه توجد أحزاب ذات مواقف ملتبسة ويصعب تصنيفها مثل حزب شاس الذي هو حزب ديني شرقي ولكنه لا يقوم على أصوات المتدينين بالضرورة بل على أصوات اليهود الشرقيين، وخصوصاً المغاربة ممن يقفون موقفاً وسطاً بين العلمانية والتدين، إنما تجمعهم معاناة الفقر والتخلف الثقافي والتمييز الأثني. وموقف هذا الحزب من عملية التسوية لا يصنف يمينياً ولا يسارياً، بل هو موقف نفعي. والشاهد على ذلك أن هذا الحزب هدد بإسقاط حكومة رابين بالانسحاب منها احتجاجاً على اتفاق أوسلو عام 1993, ثم هدد بإسقاط حكومة نتنياهو احتجاجا على تلكُّئه في تطبيق اتفاق واي ريفر، وهدد بإسقاط حكومة باراك إذا انسحب من الجولان ... ومغزى هذا أنه يتخذ من القضايا السياسية وسيلة ابتزاز لا أكثر من أجل دعم ميزانية شبكة مؤسساته الخدماتية والتربوية والاجتماعية الخاصة باليهود الشرقيين حصراً.

2- الأحزاب وتموضعها في الهيكلية السياسية

أشرنا إلى أن المجتمع الإسرائيلي يخضع لانقسامات عديدة اثنية ودينية وأيديولوجية تشكل المنطلق لولادة وفرز مختلف الأحزاب ضمن دوائر تصنيف اصطلاحية يمكن إجمالها في التصنيفات التالية:

1- على مستوى الانقسامات الأثنية هناك أحزاب عديدة أهمها عند اليهود: الليكود، العمل، شينوي، ميرتس، شاس، المفدال، يهدوت، هاتوراه والوحدة الوطنية، وعند العرب: الحركة الإسلامية، الديمقراطي العربي، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمّع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير.

2- على مستوى الانقسام بين علمانيين ومتدينين نجد من الأحزاب العلمانية أحزاب عربية مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي، والتجمع الديمقراطي العربي والحركة الحزبية للتغيير، واخرى يهودية مثل العمل والليكود وميرتس وشينوي والمركز وإسرائيل بعالياه وإسرائيل بيتنا والوحدة الوطنية وشعب واحد.

3- على مستوى الانقسام الأيديولوجي نجد أحزاب اليمين (وهي قسمان يميني ديني مثل شاس والمفدال ويهودية التوراه، ويميني علماني مثل الوحدة الوطنية وإسرائيل بعالياه وإسرائيل بيتنا والليكود وغيشر). ثم أحزاب اليسار (وهي يسار يهودي أقرب إلى الوسط مثل ميرتس وشينوي والعمل والمركز وشعب واحد، ثم يسار عربي مثل القائمة العربية الموحدة والجبهة الديموقراطية للسلام

والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير).

على ضوء هذه التصنيفات سنورد بعض الملخصات التعريفية بأبرز الأحزاب الاسرائيلية، على أن نخصص البحث التفصيلي الموسع للحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) لكونهما الجوادين الأساسيين القادرين على جر الدولة في هذا الاتجاه المصيري أو ذاك، وأيضاً لضرورات أخرى تفرضها مساحة البحث، علماً بأن عدد الأحزاب الممثلة في الكنيست السادس عشر الحالي هو 13 حزباً، وكان هذا العدد في الكنيست السابق 12 حزباً*.

- حزب شاس (حزب حراس التوراة الشرقيين): ظهر في أوائل السبعينات بقيادة زعيمه الروحي الحاخام عوفديا يوسف. وهو يعبر عن اتجاهات دينية وأثنية (اليهود الشرقيين وخصوصاً المغاربة). فاز في انتخابات عام 1984 بأربعة مقاعد. شارك في ائتلاف عام 1992 بزعامة رابين، ثم انسحب منه من دون أن ينضم الى المعارضة. وفي انتخابات عام 1996 حصل على 10 مقاعد في الكنيست، وفي انتخابات عام 1999 فاز بـ 17 مقعداً وأصبح القوة الدينية الأولى والقوة السياسية الثالثة في إسرائيل، لكنه ما لبث أن تراجع إلى 11 مقعداً فقط في انتخابات 28 كانون الثاني 2003.
- حزب شينوي (التغيير): تأسس عام 1974 بزعامة البروفسور آمنون روبنشتاين اثر انشقاقه عن حزب العمل. وهو حزب ليبرالي يدعم عملية التسوية المشروطة ويؤيد الخصخصة

والاقتصاد الحر. يقوده حالياً تومي (يوسف) لابيد المحامي والصحافي اللاذع اللسان الذي قاد حملة قاسية ضد الحاخامات. قفز تمثيله في الكنيست من 6 مقاعد سابقاً الى 15 مقعداً في الكنيست الحالي.

- حزب ميرتس: يساري علماني تشكل قبيل انتخابات عام 1992 من اندماج ثلاثة أحزاب صغيرة هي المابام وراتس وشينوي. من أهدافه دعم الحقوق الإنسانية والمدنية، والمساواة التامة بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً وينادي بالحفاظ على أمن إسرائيل والقيم الإنسانية الصهيونية. كان تمثيله في الكنيست السابق 10 مقاعد وانخفض في الكنيست الحالي الى6مقاعد فقط. من قادته:شولاميت الوني ويوسي ساريد.
- المفدال (ديني قومي يميني متطرف): تكون من اندماج حزبين هما همزراحي وهبوعيل همزراحي وذلك في صيف عام 1956. اتصف بالاعتدال في مواقفه السياسية والدينية في بداية طريقه، ولكن الانتصار الصهيوني عام 1967 جذبه نحو التطرف فراح ينادي بإسرائيل الكبرى والاستيطان وضم الأراضي العربية المحتلة. ارتفع تمثيله من 5 مقاعد في الكنيست السابق حتى 6 مقاعد في الكنيست الحالي. من ابرز قادته الحاليين آفي ايتام المعروف بتطرفه الاقصى حتى على يمين شارون.
- إسرائيل بعالياه (يميني-وسطي) يشكل المهاجرون الروس قاعدته الانتخابية الأساسية، يقوده نتان شرانسكي الذي سبق أن

شارك في حكومتي نتنياهو وباراك. انخفض تمثيله من 6 مقاعد في الكنيست السابق إلى اثنين فقط في الكنيست الحالي مما دفعه للذوبان ضمن حزب الليكود.

- حزب الوسط (المركز): معتدل يدعم عملية التسوية. تأسس عام 1999. من ابرز قياداته: وزير الدفاع في حكومة نتنياهو السابقة الجنرال اسحق موردخاي ورئيس الأركان السابق آمنون شاحاك الذي رشح نفسه لمنصب رئاسة الوزراء في انتخابات عام 1999وداليا رابين ابنة رئيس الحكومة الراحل اسحق رابين. انفرط عقد هذا الحزب اثر خلافات جوهرية بين قياداته ولم يعد له من وجود.
- يهودية التوراة: تشكل قبل انتخابات عام 1988 من اندماج ثلاثة أحزاب دينية هي: اغودات يسرائيل وديغل هاتوراه وموريا، وهي على التوالي الأحزاب اليهودية الدينية في كل من إسرائيل وأوروبا وأميركا. قاد الحزب الحاخام شاخ الاشكنازي الغربي الداعي إلى إقامة دولة يهودية خاضعة للشرائع الدينية لا المدنية. ارتفع تمثيله من4 مقاعد في الكنيست السابق الى5 مقاعد في الكنيست الحالي.
- الاتحاد الوطني: تحالف يميني ديني علماني تشكل من مجموعة أحزاب صغيرة. يقوده افيغدور ليبرمان المشهور بتصريحاته النارية مثل التهديد بقصف السد العالي وقصف طهران. وكان من قادته الجنرال العنصري المعروف رحبعام زئيفي داعية

(الترانسفير) الأول الذي تمت تصفيته على أيدي عناصر من منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اثر اغتيال امينها العام ابو علي مصطفى. وقد انخفض تمثيله من 8 مقاعد في الكنيست السابق إلى 7 مقاعد في الكنيست الحالي.

إلى جانب هذه الأحزاب اليهودية توجد أحزاب أخرى تمثل الحضور السياسي العربي بنوع خاص نكتفي بتعداد أبرزها: القائمة العربية الموحدة، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، التجمع الوطني الديمقراطي (بلد).

انطلاقاً من هذا الاستعراض ننتقل للخوض تفصيلياً في أنشطة وصيرورات الحزبين الكبيرين سياسياً وتنظيمياً، لما لهذين الحزبين من دور جوهري في اتخاذ القرارات المصيرية على الصعيدين المحلي والاقليمي:

1- حزب العمل

تأسس عام 1968 ثم تحالف مع المابام عام 1969 تحت اسم المعراخ (التجمع)، وفي عام 1992 انسحب المابام وبقي حزب العمل لوحده. عام 1999، وفي سعي من زعيم الحزب ايهود باراك لزيادة شعبيته وتغيير صورته كحزب للنخبة اليهودية الغربية العلمانية، تحالف مع حركتين هامشيتين هما ميماد(4) وغيشر(5) ودخل الانتخابات في حينه تحت اسم «اسرائيل واحدة». وحصلت قائمته على 26 مقعداً في الكنيست الخامس عشر من بينها 22 مقعدا لحزب العمل وحده، وفاز زعيم القائمة ايهود باراك برئاسة الوزراء. إلا أن باراك وحكومته سقطا في حمأة مفاوضات كامب ديفيد

الفاشلة عام 2000، وذلك عندما عرضا على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قبول الإملاءات الإسرائيلية والأميركية أثناء ولاية كلينتون؛ وهكذا تم الإعلان إسرائيلياً وأميركياً انه لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام، الامر الذي مهّد الطريق أمام ارييل شارون لتحقيق فوز منقطع النظير، طارحاً تصوراً للامتناع عن التفاوض مع الفلسطينيين واقامة حكومة وحدة وطنية تواجه المجتمع الفلسطيني بالقوة. وظهر جلياً ان شارون هو بطل المرحلة بعد باراك وانه هو الوحيد القادر على زيادة قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمل ثمن المواجهة والقادر ان يزيد من قدرة الدولة على امتصاص الضغط الخارجي بمشاركة حزب العمل في السلطة (6).

سبق لباراك أن تعرض لضربتين قاسيتين قبل سقوطه النهائي: الأولى استقالة وزير خارجيته دافيد ليفي، والثانية الانتقادات اللاذعة التي وجهها اليه الحاخام عوفديا يوسف الزعيم الروحي لحزب شاس الديني الشرقي، وقد زادت الضربة الأولى من تفكك ائتلافه في حين أضعفت الثانية من مكانة باراك في الشارع الديني (7). هذا ناهيك بخطاياه الكبرى تجاه العرب عندما ساهم في تسهيل انتهاك شارون لباحة المسجد الأقصى واعطائه الأوامر لقمع تظاهرات عرب الداخل الاحتجاجية مما أفضى الى سقوط 13 شهيداً، كانوا يحتجون على قمع إخوانهم المنتفضين، وذلك خلافاً للمزاعم الديمقراطية الإسرائيلية.

لقد بدأت حكومة باراك في العام 1999 بائتلاف واسع يحظى بتأييد 75 عضواً في الكنيست من أصل 120 عضواً، أي ما يعادل 60.8٪ من مجموع

أعضاء الكنيست، وهي نسبة عالية جداً في تاريخ الكنيست والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وكان هذا الائتلاف يضم الكتل التالية:

- إسرائيل واحدة (العمل + ميماد + غيشر) = 26 عضو كنيست
- شاس 17 عضو كنيست
- ميرتس 10 أعضاء كنيست
- المركز (الوسط) 9 أعضاء كنيست
- إسرائيل بعالياه 6 أعضاء كنيست
- المفدال (ديني أشكنازي) 5 أعضاء كنيست
- يهودية التوراة عضوا كنيست (2)

وبعد شهرين ويومين من تشكيل الائتلاف أي في 1999/9/6، أعلنت كتلة يهودية التوراة والمفدال عن انسحابهما من الائتلاف، فبقي 68صوتاً. وبتاريخ 2000/6/21 انسحبت كتلة ميرتس من الائتلاف على خلفية الخلاف مع شاس، فبقي للائتلاف 58 صوتاً ولكن هذه الكتلة ظلت تؤيد الائتلاف من خارجه. وبعد سنة وخمسة أيام أي بتاريخ 2000/7/9 انسحبت في يوم واحد كتلتا شاس ويسرائيل بعالياه فبقي للائتلاف 37 صوتاً في الكنيست فقط.

وبتاريخ 2000/7/10 انسحبت كتلة المفدال من الائتلاف فتراجع عدد أعضائه في الكنيست الى 35 عضواً. وفي يوم 2000/8/2 استقال من الحكومة وزير الخارجية دافيد ليفي، وصوّت مع شقيقه في كتلة غيشر (مكسيم ليفي) لصالح الحل المبكر للكنيست، فبقي في ائتلاف باراك 32 عضو كنيست فقط من مجموع أعضاء الكنيست ال 120، من بينهم 24 عضواً من حزب إسرائيل واحدة وستة أعضاء من حزب الوسط (المركز).

إلا أن هذا الائتلاف تمتع في الوقت نفسه بدعم خارجي من كتلة ميرتس (10 أعضاء) والكتلة العربية (10 أعضاء) وخصوصاً في مسائل حجب الثقة على أرضية صيرورات العملية السلمية. وحظي كذلك بدعم نسبي من كتلة الخيار الديمقراطي، التي انشقت عن حزب إسرائيل بعالياه (مقعدان) وكتلة عام احاد (شعب واحد) ولها مقعدان وكتلة شينوي (التغيير) ولها ستة مقاعد، وبذلك وقف باراك على شفير الهاوية بأغلبية متأرجحة لا تتجاوز 60 صوتاً (8).

حاول باراك بيع فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية لحزب الليكود بزعامة شارون، إلا أن هذا الأخير رفض البضاعة بدعوى إفلاس باراك وحكومته على الرغم من وجود من كان يوافق على إجراء مباحثات جدية مع حزب العمل داخل قيادة الليكود (9).

وانتقل باراك لتسويق بضاعته على كل من حركة ميرتس وحركة شينوي وحزب شاس ولكن من دون جدوى، خصوصاً على خلفية الكراهية المستحكمة والمتجددة ما بين حزبي ميرتس وشينوي العلمانيين وحزب شاس الديني السلفي الشرقي.

وحاول باراك أيضاً، في آخر أيام سلطته، التركيز على تشكيل ائتلاف علماني باستبعاد الأحزاب و الكتل الدينية الأساسية، يضم إسرائيل واحدة (24)، وميرتس (10)، وشينوي (6)، والوسط (6)، وإسرائيل بعالياه (4)، والخيار الديموقراطي (2)، وشعب واحد (2)، بالإضافة إلى الكتل العربية (10)، فيكون المجموع 64 صوتاً (10).

في غضون ذلك، أعلن باراك عن خطة للإصلاح المدني والاجتماعي

وصفت بأنها الأولى في تاريخ إسرائيل، كما وصفت بالثورة العلمانية، وشكل طاقمين لتنفيذ هذه الإصلاحات، يضم الاول الوزراء: يوسي بيلين وشلومو بن عامي وميخائيل ملكيئور، وذلك لمناقشة بنود الإصلاحات التي تتناول: صياغة الدستور، إلغاء وزارة الأديان، اعتماد الزواج المدني، إقرار خدمة وطنية مدنية، اعتماد مواد التربية الوطنية واللغة الإنكليزية والرياضيات في جميع المدارس التي تموّلها الدولة. ويضم الثاني كلاً من يوسي بيلين ودان مريدور وهدفه العمل على إعداد الإجراءات التشريعية للبنود المختلفة لمشروع الإصلاح (11).

أثارت هذه الخطة ردود فعل متباينة حيث اعتبرها الليكود مجرد مناورة انتخابية، وقال زعيمه آرييل شارون أنها قد تشمل مواضيع جادة ولكن ليس من السهل البتّ فيها (12). وأعربت الأوساط الدينية بطبيعة الحال عن رفضها القاطع لهذه الخطة، ودعا بعضها إلى مناقشتها على لسان زعيم حزب ميماد ميخائيل ملكيئور، في حين حظي المشروع بتأييد حزبي إسرائيل واحدة وميرتس. ورأت المصادر الصحفية أن الخطة جيدة ولكن الأمل في تنفيذها ضعيف جداً في الظروف السياسية القائمة في إسرائيل والمنطقة. وهكذا بدأت الاستطلاعات تنعي باراك وتؤكد انزلاقه في منزلق خطر لا رجوع عنه لصالح صعود اليمين وعلى رأسه كل من نتنياهو وشارون.

على الأثر تزايدت الصراعات الداخلية في حزب العمل، وبدأت حرب الوراثة، فزاد التوتر بين باراك ورئيس الكنيست (من حزب العمل) ابراهام بورغ. ولجأ باراك لتحصين نفسه إلى الدعوة لتشكيل حكومة طوارئ تضم

الكتل التالية: إسرائيل واحدة ميرتس والليكود وإسرائيل بعالياه والمفدال وشينوي والخيار الديموقراطي وشعب واحد (13).

ومما عرضه باراك على شارون:

- التطورات الأخيرة (انتفاضة الأقصى) خلقت تحديا أمنياً- سياسياً معقداً وواقعاً صعباً يتمثل في الاعتبارات التالية: خرق الاتفاقات من الجانب الفلسطيني، واللجوء إلى القوة والتوتر في الشمال، ونشر قوات عراقية بالقرب من الحدود الأردنية السورية، والحماس الشعبي في العالم العربي، هذا كله أوجد واقعاً انعكس على الواقع الداخلي في إسرائيل بشكل يدعو إلى تكاتف جميع القوى السياسية في إطار جبهة طوارئ.
- على ضوء حالة الطوارئ نقترح الانضمام الى حكومة طوارئ برئاسة رئيس الحكومة وزير الدفاع ايهود باراك
- ستدعى إلى حكومة الطوارئ معظم كتل الكنيست ويتم الانضمام إلى هذه الحكومة وفق اتفاق.
- تعود إسرائيل إلى التفاوض مع الفلسطينيين والدول العربية وفقاً لقرار مجلس الوزراء الأمني - السياسي.
- يعتبر رؤساء الكتل التي تنضم الى ائتلاف الطوارئ أعضاء في لجنة وزراء شؤون الأمن القومي.
- من حق، كل أربعة أعضاء في اللجنة، المطالبة برفض أي قرار حول أي موضوع، لكن قبل اتخاذ القرار، وفي حال الإجماع يعتبر القرار ساري المفعول، أما في حال عدم الإجماع فيرفع الموضوع

من دون تصويت، إلى الحكومة بكامل هيئتها من أجل اتخاذ القرار.

- يتم تحديد جدول أعمال مجلس الوزراء، من قبل رئيس الحكومة، بالتشاور مع الوزير الذي يمثل ثاني أكبر كتلة في الكنيست بعد كتلة رئيس الحكومة (14).

في المقابل عرض شارون خطة سياسية مضادة بشأن تشكيل حكومة طوارئ تشمل ما يلي:

- البدء فوراً بنشر الجيش تدريجياً في مناطق حيوية أمنية في غور الأردن وفي منطقة الخليل «صحراء يهودا» في غزة ونابلس من اجل السيطرة على الضفة الغربية، وعرقلة محاولة السيطرة الفلسطينية عليها بدعم من الأمم المتحدة.
- التنصل من الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل مع الجانب الفلسطيني.
- السعي الى اتفاق انتقالي مع السلطة الفلسطينية من دون إطار زمني، وتقام منطقة فلسطينية بموجب هذا الاتفاق على مناطق (أ و ب) وعلى مساحة 40٪ فقط من مساحة الضفة الغربية، مع فرض قيود أمنية على السيادة، والاحتفاظ بحق السيطرة في الجو والمعابر الحدودية.
- تبقى المنطقة (س) في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية حتى التسوية الدائمة باستثناء الانسحاب من نسبة 1٪ (15).

ونشرت الصحف الإسرائيلية خطة مشتركة ناقشها باراك وشارون وجاء فيها ما يلي:

- الفصل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.
- الإعلان عن غور الأردن كمنطقة أمنية إسرائيلية.
- دعم كتل الاستيطان، غوش آرييل، غوش عتسيون، وغيرها.
- الحفاظ على الوضع الراهن في القدس (16).

إلا أن هذا الاقتراح واجه معارضة شديدة من قبل العديد من الكتل ولا سيما داخل حزب العمل حيث أعرب العديد من القادة عن معارضتهم لاشراك الليكود في الحكومة ورفضوا شروط شارون.

وهكذا واجه باراك الخيارات التالية:

- التوجه إلى انتخابات رئيس الحكومة من دون حل الكنيست.
- حل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات.
- إقامة حكومة طوارئ تضم الليكود، وهذا يعني نهاية العملية السلمية (أوسلو).
- إعادة الائتلاف الحكومي السابق، وهذا يعني تجميد الإصلاحات المدنية والمزيد من الخضوع لابتزازات حركة شاس.

على ضوء ما تقدم تزايدت الأصوات في حزب العمل مطالبة بتحديد شخص آخر غير باراك للانتخابات القادمة (17). وعندما أجريت الانتخابات في شباط 2001 وأدت إلى فوز شارون الساحق على باراك، أعلن هذا الأخير التسليم بهزيمته والاستقالة من رئاسة حزبه ومن عضوية الكنيست والانسحاب من الحياة السياسية، إلا أنه أعلن في وقت لاحق عن استعداده للمشاركة كوزير دفاع في حكومة شارون، فواجه معارضة شديدة

من داخل حزبه وتشكلت في وجهه كتلة أقطاب تضم أبراهام بورغ وشلومو بن عامي ويوسي بيلين وصالح طريف، وحمّلوه مسؤولية الهزيمة (18).

هكذا بدأت حرب الوراثة في حزب العمل وطرحت أسماء عديدة منها أبراهام بورغ وشلومو بن عامي وحاييم رامون، كما طرحت أسماء بنيامين بن اليعازر، وأفرايم سنيه وسواهم. وطالب شمعون بيرس بانتخابه بالإجماع لرئاسة الحزب مؤقتاً، غير أن طلبه رفض (19). ووافق الحزب على الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية، إلا أن هذا الانضمام عجّل في تقزيم الحزب والإسراع في انشقاقه، فانسحب منه كل من يوسي بيلين وياعال ديان وتسالي ريشيف.

بعد غياب باراك عن الساحة السياسية، حاول حزب العمل إعادة رص صفوفه وبناء قيادته من جديد، ولكن العكس هو الذي حصل، اذ انفلتت غرائز السلطة لدى هذه القيادات من عقالها، وبدلا من ان تكون الانتخابات التمهيدية (برايمريز) وسيلة لانتخاب زعيم جديد مجمع عليه في لحظة طوارىء، فانها أسفرت عن تعميق الأزمة التنظيمية والأيديولوجية داخل صفوفه. وقد جاء فوز رئيس الكنيست أبراهام بورغ على وزير الدفاع الأسبق بنيامين بن اليعازر فوزاً غير مقنع، اذ لم يتجاوز الفارق بينهما بضع مئات من الأصوات فقط، إلى جانب الاتهامات الفجة التي وجهت إلى بورغ بتزوير الانتخابات، إلى حد أن اللجنة القضائية التي أشرفت على سير الانتخابات لم تعلن عن بورغ زعيما للحزب، على الرغم من أنها أشارت الى فوزه على بن اليعازر. وبدلا من التفرغ لإعادة تنظيم الحزب وجد بورغ نفسه مندفعا للرد على اتهامه بالتزوير، في وقت أعلن كبار رجال الحزب مثل شمعون بيريس وشلومو بن عامي وحاييم رامون أنه لم يكن هناك أي مبرر في

الأساس لاجراء مثل هذه الانتخابات في وقت لن يشارك الحزب في حكومة وحدة وطنية برئاسة شارون.

هذا الوضع أدى الى نشوء ثلاثة معسكرات أساسية في الحزب:

1- الأول بزعامة وزير الدفاع في حكومة شارون وبنيامين بن اليعازر، ويدعو ويعمل لقمع الانتفاضة باعتبارها «حملة إرهاب منظم تشنّها السلطة بالتعاون مع المنظمات الفلسطينية لاستنزاف إسرائيل وإجبارها على تقديم تنازلات تهدد مستقبل الدولة» ويسخر من الذين يذكرونه بالخلافات الأيديولوجية بين العمل والليكود.

2- الثاني بزعامة ابراهام بورغ الذي فاجأ الحلبة السياسية في العام 1983 عندما انضم لصفوف حزب العمل، مع انه نجل يوسف بورغ زعيم حزب المفدال الذي يمثل المستوطنين وأنصار الصهيونية الدينية. وهذا المعسكر يتهم معسكر بن اليعازر صراحة بأنه يريد تذويب حزب العمل بالليكود، ويقول انه ليس بمقدور سياسة شارون -بن اليعازر القمعية وضع حد لانتفاضة الأقصى، لأنه لا يوجد لدى هؤلاء أي برنامج سياسي للتسوية الحقيقية.

3- الثالث يضم قادة في الحزب مثل حاييم رامون وشلومو بن عامي، وبدرجة أقل شمعون بيريس، الذين يرون في انفسهم الأهلية والأولوية لتزعم الحزب.

على ضوء ما تقدم دعا يوسي بيلين الى تشكيل اطار حزبي جديد يمثل اليسار في إسرائيل، ولا يشترط في أن تكون كل مركبات هذا الإطار صهيونية، بل يمكن ان يكون على غرار الأحزاب الديموقراطية

الاجتماعية في أوروبا الغربية ليمثل بديلا أيديولوجياً عن التحالف بين الليكود والعمل (20).

هذا المخاض الطويل والمؤلم في حزب العمل أفضى بتاريخ 2002/11/19 إلى انتخابات داخلية لاختيار رئيس جديد للحزب اثر صراع الديوك الدامي بين بن اليعازر وبورغ. وترشح للمنصب كل من رئيس الحزب السابق بنيامين بن اليعازر وعميرام متسناع وحاييم رامون. وفاز متسناع الذي أصبح بالتالي مرشح حزب العمل لمنصب رئاسة الحكومة (21).

والزعيم الجديد لحزب العمل، عميرام متسناع يهودي أشكنازي خلافا لبن اليعازر ذي الأصل العراقي الشرقي. خدم في الجيش ما بين 1963-1993 وتخرج برتبة لواء بعد أن فقد الأمل في المنافسة على رئاسة الأركان (22). وهو مشهور بموقفه الحازم المعارض لشارون على أرضية حرب لبنان عام 1982 مما دفع بهذا الأخير، وكان وزيراً للدفاع في حينه، إلى المطالبة بإقصائه عن الجيش، ولكن رئيس الحكومة مناحيم بيغن رفض طلبه. انتخب عام 1993 كرئيس لبلدية حيفا، وبقي في هذا المنصب لولايتين ثم استقال للمنافسة على رئاسة حزب العمل. يصف نفسه بأنه طائر مختلف ويقول: «لقد أوجدت لغة سياسية مختلفة في السنوات العشر التي عملت فيها في السياسة. أنا أعرف كيف أتحدث باستقامة، وأعرف أيضاً كيف استخدم المقالب السياسية» (23).

وصفه الكاتب يوئيل ماركوس بأنه رجل رمادي منضبط، ويتميز بأنه لم يجرّب، لكنه أيضا لم يتسخ في السياسة، وانتصاره المفاجئ دلالة لا بأس بها بالنسبة لحزب فقد هويته واتجاهه السياسي (24). ورأى فيه بعضهم

خصلتين يحتاجهما أي سياسي جيد هما: الإحساس الناجح بالوقت والجرأة. وقد تجلت الأولى في قراءته الصحيحة للوضع العام في إسرائيل وفي حزب العمل، في حين تجلت الثانية في الإعلان عن استعداده للتحدث مع ياسر عرفات إذا لم يكن أمامه خيار آخر (25). من أفكاره السياسية الدعوة إلى إخلاء قطاع غزة وتفكيك المستوطنات هناك، والدعوة إلى فصل أحادي الجانب، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، بهدف تحديد حدود إسرائيل. وحاول الإيحاء بأنه سيعمل ليكون الوريث الحقيقي لإسحاق رابين قائلاً «سأقاتل الإرهاب وكأنه لا توجد مسيرة سلمية، وسأجري مفاوضات سلمية، وكأنه لا يوجد إرهاب» (26).

أكد متسناع وجود «جروح بليغة ودماء في حزب العمل. لذلك يجب توحيد الصفوف. يجب البدء بالوحدة» (27). وأوضح أنه مع حكومة وحدة وطنية لكن ليس بأي ثمن. فالاشتراك في مثل هكذا حكومة يجب أن يكون مشروطاً باستعداد أطرافها «للانفصال عن الفلسطينيين والاعتراف بالدولة الفلسطينية واخلاء مستوطنات قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة الغربية».

وإذ أخفقت الجهود لتشكيل حكومة وحدة، فمشروع متسناع كان إسقاط الحكومة التي ستقوم برئاسة شارون. وبالفعل قامت حكومة شارون الثانية ذات الطابع اليميني الواضح وضمت الليكود وشينوي والمفدال والاتحاد الوطني (68 مقعداً). وأطل عميرام متسناع من موقعه في حضيض الهزيمة أمام شارون يرى أن كل شيء يعمل ضده من داخل الحزب وخارجه. ووجد أن واجبه الأول هو إعادة تثبيت مكانته الداخلية في حزب العمل ومحاربة

الدعم لحكومة شارون، ولكن جهوده كلها ذهبت سدى خصوصاً ازاء مكائد بن اليعازر وافرايم سنيه. وفي هذا السياق دعت رئيسة كتلة حزب العمل في الكنيست، داليا انسيك، المحسوبة على معسكر بن اليعازر، إلى إجراء انتخابات جديدة ومسبقة لرئاسة الحزب. واعتبر متسناع نفسه بريئا من تراجع الحزب وهزيمته ورد ذلك الى أسباب أكثر عمقاً وذات طابع تاريخي. وزعم بن اليعازر (من صقور الحزب) أن مواقف متسناع جرّت الحزب بعيدا في اتجاه اليسار الى درجة تحويله إلى ميرتس رقم 2 من الناحية السياسية والى شينوي آخر من الناحية الاجتماعية. ومما قاله بن اليعازر في هذا المجال «إن من يركض يساراً أبعد من ميرتس عليه ألا يفاجأ بالنتائج والهزيمة».

لا شك في أن مشاركة بيريس في حكومة شارون التي قضت على أوسلو وأعادت احتلال الضفة الغربية وقضت على السلطة الفلسطينية، قد شطبت عملياً البرنامج السياسي النظري لحزب العمل. وقد توحد المحللون الإسرائيليون وراء الموقف القائل أن مشاركة حزب العمل في حكومة الوحدة، قد عبرت عن فقدان الحزب لهويته، وأنها كانت بمثابة ضربة قاضية لمكانة الحزب ومساهمة ملموسة في تعزيز مكانة شارون المنقطعة النظير.

ان انسحاب بن اليعازر عشية الانتخابات الداخلية في الحزب من حكومة الوحدة وفوز متسناع، لم يوجد برنامجا سياسيا لهذا الحزب المتلون، ناهيك عن ان انتخاب متسناع لرئاسة الحزب أعطى الانطباع المضلل بأن ناخبي العمل يريدون حزباً أكثر يسارية، مع ان الانتخابات الداخلية التي أجريت في نهاية العام 2002 لتحديد القائمة الانتخابية الحزبية، جاءت لتثبت أن الأمر

ليس كذلك، حيث أن الأماكن الأولى من قائمة الحزب قد أعطيت للعناصر الموالية سياسياً لبن اليعازر الملقب شارون حزب العمل. وما من شك بأن هزيمة يوسي بيلين، أحد أهم رموز نهج أوسلو، ثم خروجه من الحزب، شكلا نقطة مفصلية في تاريخه، الأمر الذي تجسد أيضاً في انفصال ياعيل ديان وانضمامها إلى حزب ميرتس.

كل هذه الأجواء السلبية داخل الحزب حملت زعيمه متسناع على الاستقالة وانتخاب شمعون بيريس كزعيم مؤقت له. وهذا ما حمل بيريس على القول: «إن على حزب العمل الآن، إجراء بحث جدي في السبل الأفضل والأسلم لترميم الحزب واعادته إلى موقعه الذي يستحقه في الدولة».

الجدير بالذكر أن متسناع، لدى استقالته من رئاسة حزب العمل، أعلن أنه سيحافظ مرحلياً على عضويته العادية ومقعده في الكنيست في إطار كتلة الحزب (28). علماً بأن حزبا العمل وميماد لم يحصلا في انتخابات 28كانون الثاني 2003 إلا على 16 مقعداً، في حين كان له لهما الكنيست السابق 26 مقعداً.

في المقابل يلاحظ أن الأزمة السياسية والاقتصادية العميقة التي تتخبط فيها إسرائيل في ظل ولاية شارون الثانية تؤدي إلى ضعضعة مصداقية القيادة السياسية بكل أحزابها، وكانت ستؤدي بحزب العمل، في حال دخوله الحكومة، الى نوع من الانتحار السياسي. أما الآن فيشكل حزب العمل أقلية مقابل الأكثرية اليمينية المتطرفة التي تدفع بإسرائيل والمنطقة نحو المجهول. وتراجع حزب العمل في الحالتين يعني أن الحزب (الذي كان خلال تاريخ إسرائيل يمثل الخط المركزي المرن سياسياً، والقادر على المناورة مع

الأنظمة العربية والسلطة الفلسطينية، والذي أوجد علاقات واسعة في العالم) قد أصبح عديم التأثير، الأمر الذي أضر بصدقية وقوة المؤسسة السياسية الإسرائيلية على المدى البعيد. وأولى تباشير هذا التردي تتجلى داخلياً في تيار معارضي الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة عام 1967، والمواقف السياسية الممنوعة التي عبر عنها رئيس الأركان الجنرال موشيه يعالون وأربعة من قادة الشاباك السابقين، بالإضافة إلى مئات ضباط وأفراد القوات الخاصة والطيران وقوات الاحتياط.

وحاليا يجري الحديث في حزب العمل عن هدية عالية القيمة ستقدم الى زعيم الحزب المؤقت شمعون بيريس، الذي حصل على رئاسة الحزب ورئاسة المعارضة حتى كانون الأول 2005 بناءً لحل وسط تسعى مختلف القوى الأساسية داخل الحزب للتوصل إليه، من دون انتخابات داخلية ومن دون أوجاع في الرأس. وهذه التوقعات تتقاطع مع الافتراض بأن شارون سيسقط، بسبب القضايا الفضائحية والقانونية التي تورط بها. وفي مثل هذا الوضع يكلف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست تشكيل حكومة بديلة. وبيريس مقتنع بأنه سيكون الرجل البديل وليس نتنياهو. فالتوقعات تشير إلى أن حزب شينوي سينشق عن الحكومة الائتلافية مع الليكود خصوصاً إذا وقف نتنياهو على رأس هذا الأخير (29).

2- تكتل الليكود

تأسس تكتل الليكود عام 1973، بتشجيع كبير من آرييل شارون، وذلك من تحالف حزبَي حيروت والأحرار (الليبراليين) بهدف كسر احتكار حزب

مباي (العمل لاحقاً) للسلطة، وبالفعل حقق مبتغاه هذا عام 1977 بالتعاون مع القواعد اليهودية الشرقية الناقمة على سياسات حزب العمل. ثم اندمجت مكوناته عام 1985 وحلّت هياكلها التنظيمية وأصبح الليكود قطباً موازياً لحزب العمل في السياسة الإسرائيلية الداخلية.

في انتخابات عام 1999 تشرذم الليكود وفشل في الاحتفاظ بالسلطة وهَزم زعيمه بنيامين نتنياهو أمام منافسه زعيم حزب العمل ايهود باراك في انتخابات رئاسة الوزراء، وحصل الحزب على 19 مقعداً في الكنيست الخامس عشر، أما في الكنيست الحالي (السادس عشر) فقد حصل على 39 مقعداً، مضاعفاً قوته التمثيلية.

آمن الحزب بفكرة «أرض إسرائيل الكاملة» وبمنح الفلسطينيين في أراضي 1967 في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً محدوداً، وعارض اتفاقيات أوسلو، ولكنه اضطر تكتيكياً للتكيّف مع الأمر الواقع والتعايش بطريقة أو بأخرى مع عملية التسوية والعمل على إفشالها من الداخل لا سيما منذ تولى نتنياهو السلطة عام 1996. واعتمد الحزب في ذلك على التحالف مع القوى اليمينية، والتي أصبح لها مكانة هامة في ظله، وأثار بذلك نقمة الجمهور الإسرائيلي العلماني، بما في ذلك أعضاء من الليكود الذين استقالوا من حكومة نتنياهو وانسحبوا من الليكود نفسه بعد فشلهم في إطاحة نتنياهو، مثل روعي ميلو وايهود اولمرت. وفي عام 1999 تم إسقاط نتنياهو، وتولى شارون قيادة الحزب كرئيس مؤقت بعد أن عانى الحزب من أزمة كبيرة في صياغة برنامجه، خصوصاً إزاء موضوع التسوية مع الفلسطينيين والدولة الفلسطينية والتصدي لزعيم حزب العمل ايهود باراك.

بعد الأزمة التي تعرضت لها حكومة ايهود باراك أواخر العام 2000 في المجالين السياسي والعملي، تقرر إجراء انتخابات لمنصب رئاسة الحكومة. وقد جرت هذه الانتخابات بالفعل في 2001/2/6 وللمرة الأخيرة وفقاً لقانون الانتخابات المباشرة من قبل الشعب. وفي تاريخ 2001/3/7 تم إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، والعودة إلى التمثيل النسبي السابق. وكانت جرت ثلاثة انتخابات وفق هذا القانون على امتداد تسع سنوات منذ العام 1996, فاز في الأولى بنيامين نتنياهو على شمعون بيرس، وفي الثانية باراك على بنيامين نتنياهو، وفي الثالثة أي عام 2001 فاز آرييل شارون على ايهود باراك.

وفي رأي أنصار الإلغاء أن الانتخاب المباشر أظهر تشوّهات في القانون الذي تبيّن أنه لا يتيح المجال لديموقراطية مستقرة، ويوجد فرصاً كبيرة لحصول انشقاقات في الأحزاب الكبيرة، ويفصل رئيس الحكومة عن الكنيست، ويعزز من قوة المساومة لمجموعات المصالح.

وكان هذا القانون أقر من قبل في محاولة لإيجاد وضع سياسي جديد لرئيس الحكومة، من خلال إيجاد فرصة تسمح له بأن يستمد قوته من الشعب، وليس من الكنيست، إلا أن المحاولة فشلت فشلاً ذريعاً (30).

ولقد تبين من استطلاعات الرأي الإسرائيلية عشية الانتخابات المباشرة الأخيرة لرئاسة الوزراء أن فرص مرشح اليمين آرييل شارون للفوز هي أفضل بكثير من فرص أيهود باراك بعد ان فقد هذا الأخير «سحره السياسي» الذي مكّنه في عام 1999 من الفوز على مرشح اليمين بنيامين نتنياهو بفارق عشر نقاط. وإذ تعددت الاجتهادات حول سبب فشل

بهذا المعنى لم تتمحور الانتخابات في شباط عام 2001 في ذهن الإسرائيليين حول القبول بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني والاعتراف بالسيادة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل حول أفضل السبل للحفاظ على الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين وفلسطين. ومن هنا فإن تلك الانتخابات لم تطرح بديلاً جديداً للفلسطينيين وعلى بقدر ما عكست البدائل المحدودة التي وضعها المرشحان شارون وباراك أمام الإسرائيليين بخصوص مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين.

ولقد تبين أن باراك يريد تحويل الاحتلال إلى هيمنة ووضع حد للاندماج الديموغرافي بين اليهود والعرب عن طريق الفصل القسري، بينما رأى شارون أنه لابد من الحفاظ على مستوى معين من العنف والاحتلال لأنه لا يمكن الثقة بالعرب. وبذلك فإن السلام ليس خياراً مطروحاً على إسرائيل على الإطلاق. ومن الناحية العملية أيدت الأحزاب الدينية موقف شارون بالإضافة إلى حزبي اليهود الروس «إسرائيل بعالياه» بزعامة أناتولي شيرانسكي و«إسرائيل بيتنا» بزعامة اليميني المتطرف ليبرمان. وانقسم مؤيدو حزبي «شينوي» (التغيير) بقيادة تومي لابيد و«الوسط» بقيادة الجنرال اسحق موردخاي ما بين شارون وباراك، أما حزب الوسط فقد انتهى كحزب بعد أن انضم رئيس الأركان الأسبق الجنرال آمنون ليفكين شاحاك إلى باراك وانضم دان مريدور لحملة شارون.

وقبيل الانتخابات المشار إليها سابقاً ظهر في الأفق أربعة مرشحين لأهم اليهود باراك والى جانبه شمعون بيريس داخل كتلة «إسرائيل واحدة»،

وادعى لنفسه القدرة الأفضل على قيادة اليسار والعملية السلمية وعلى توحيد الحزب، إلا أنه تراجع عن ترشيح نفسه تحت الضغوط الداخلية في الحزب ولتفادي تفككه وانقسامه هذا من ناحية، وفي الناحية الأخرى عاد نتنياهو رئيس الوزراء الأسبق الذي استقال من الكنيست واعتزل الحياة السياسية لتقديم نفسه من جديد باعتباره منقذ الدولة من الوضع المتردي الذي أوصلها إليه باراك. لكن قانون الانتخابات كان يشترط في حينه أن يكون رئيس الوزراء عضواً في الكنيست، فاقترح شارون تعديله ودعا إلى حل الكنيست لإجراء انتخابات عامة قبل الموافقة على ترشيح نفسه لقيادة ائتلاف متجانس وذي أغلبية برلمانية. وقد وافق الكنيست على التعديل بخصوص إلغاء عضوية الكنيست كشرط للترشيح، وامتنع عن الموافقة على حل الكنيست، فرفض نتنياهو ترشيح نفسه وخلا الجو تماما لشارون الذي تمتع بتأييد كاسح على باراك (31).

هكذا انتخب المجتمع الإسرائيلي الاستيطاني آرييل شارون بأغلبية كبيرة في دلالة سياسية تاريخية واضحة تعني ان الإسرائيليين غير جاهزين لفتح ملف الاحتلال أو لسماع الموقف الفلسطيني حول ماهية السلام ومتطلباته الجغرافية والسياسية، وتعني أن إسرائيل الكولونيالية ماضية في تطرفها وانغلاقها، وأنها عاجزة أو بالأحرى رافضة لإعادة النظر في احتلالها وعنصريتها، الأمر الذي انفتح على مرحلة خطرة وطويلة الأمد تقودها الشعبوية اليمينية والأصولية الدينية المتطرفة، والتي ازداد تطرفها اكثر فاكثر في أعقاب أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة وتسلم من يسمون المحافظون الجدد من المتعصبين اليمينيين بزعامة الرئيس جورج بوش

الابن سدة السلطة، ممن يؤمنون بصراع الحضارات والحلول العسكرية لكل مشاكل الولايات المتحدة وإسرائيل السياسية والأمنية.

لقد ظهر بشكل واضح أن الفارق السياسي الاهم بين باراك وشارون هو ان الأول متعجرف إلى درجة انه اعتقد أن بإمكانه التوصل إلى سلام شامل ودائم مع الفلسطينيين ضمن الخطوط الحمراء الإسرائيلية، في حين أن الثاني هو على درجة من العنصرية والكراهية والازدراء للعرب تجعله ينفر من فكرة الحل النهائي باعتبار ان لا حل ممكناً معهم يقبله الطرفان، ولذلك فالحل عنده هو في حرب استنزاف طويلة الأمد، مادياً ونفسياً، مع حلول جزئية مرحلية مشروطة بالأداء الأمني الفلسطيني، بحيث يتحتم على ياسر عرفات أن يتحول إلى مجرد عميل صغير، وإلا فالعزل والحصار والاستئصال.

وثمة بعض الملاحظات في ما يتعلق بأسباب خسارة باراك تجدر الإشارة إلى أهمها:

أ- تأخر شمعون بيريس في سحب ترشيحه، إذ بقي مرشحاً حتى الأسبوع الأخير من الانتخابات.

ب- الاستمرار بالمفاوضات في المسار الفلسطيني رغم اندلاع انتفاضة الأقصى والفشل في التوصل إلى اتفاق واحساس الجمهور بوجود «تنازلات» أكثر من المعقول.

ج- تفاقم الصراعات داخل حزب العمل وعجز باراك عن رص صفوف الحزب من خلفه (32).

لقد وافقت غالبية الأحزاب الإسرائيلية على دعوة شارون لتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسته وأجمعت الأحزاب اليمينية على إعطاء الأولوية

للمسألة الأمنية، أما بالنسبة لتكتل إسرائيل واحدة (24 مقعداً) وعلى رأسه حزب العمل فقد حصل على وزارات الخارجية، والدفاع، والمواصلات، والزراعة، والتجارة والصناعة، والعلوم، إضافة إلى وزيري دولة. وتم الاتفاق بين الطرفين على المبادئ السياسية التالية:

-إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

-إخلاء مستوطنات معزولة بحسب الحاجة والظروف.

-عدم إقامة مستوطنات جديدة.

- إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة (33).

وقد اعتبر الليكود نجاح رئيسه شارون انتصاراً له ولجبهة الأحزاب اليمينية، ومع ذلك كانت هناك مخاوف منذ الساعات الأولى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية من اندلاع الخلافات بين أعضائها والكتل الحزبية المتمثلة فيها.

وبالفعل ما لبثت التهديدات بإسقاط الحكومة ان توالت من اليمين واليسار على خلفية توسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية. وأعلن وزير البنى التحتية أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، بأن تجميد الاستيطان لن يؤدي إلى السلام وإنما إلى حل الائتلاف ومعركة انتخابات جديدة. وهدد وزير السياحة رحبعام زئيفي بالانسحاب من الحكومة إذا أوقفت إسرائيل إطلاق النار على الفلسطينيين المنتفضين. وكذلك هدد أعضاء آخرون في الحكومة من حزب شاس بالاستقالة لأسباب تمويلية. وهكذا لم يكد يمضي عام واحد على حكومة الوحدة حتى تبين أن أيامها باتت معدودة على خلفية الفشل التام على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية

والاجتماعية. فبدأت الاستقالات التدريجية منها بدءاً من افيغدور ليبرمان وبيني آلون اللذين طالبا بتصفية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية وإعادة احتلال الضفة الغربية. وعلى الأثر ازداد ضغط الكتل اليمينية على شارون لإرغامه على اقتحام المدن والقرى الفلسطينية، فتوقع وزير الخارجية شمعون بيريس سقوط الحكومة، في حين واصل بنيامين نتنياهو، منافس شارون الأول، ضغوطه الشخصية فقال: «لا يوجد مخطط للحكومة، لا هدف ولا سياسة ولا استراتيجية»، وطالب بطرد الرئيس عرفات واقتحام مناطق السلطة وتنفيذ خطة الفصل.

وهكذا وبعد مرور نحو سنة وثمانية أشهر انهارت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شارون على أرضية أزمة شاملة. وتبادل الليكود والعمل التهم محمّلاً كل منهما الآخر مسؤولية تفاقم الأزمة. وكانت هذه الحكومة السادسة في مسلسل الحكومات الإسرائيلية التي لم تنه مدة ولايتها القانونية منذ العام 1992. فلقد انهارت حكومات شامير ورابين وبيريس ونتنياهو وباراك خلال عقد واحد من الزمن، في دلالة واضحة على العجز السياسي في مواجهة قضيتين أساسيتين: الصراع العربي الإسرائيلي عموماً والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خصوصاً، وتدهور الاقتصاد الإسرائيلي وتداعياته السلبية على الصعد الاجتماعية.

لقد أخفق شارون في توفير الأمن والسلام مما أدى إلى زيادة النزوح أو الهجرة المعاكسة، وتزايد أعباء الخدمة العسكرية والاحتياطية، وتفاقم مشاكل البطالة والفقر، الأمر الذي مهّد الطريق أمام اندلاع معركة انتخابية جديدة لاختيار كنيست جديد ورئيس حكومة جديد.

ووجد بعض المراقبين أن هذا الانهيار انطلق من لعبة سياسية شخصية قام بها طامحون داخل العمل والليكود بنوع خاص حيث تنافس ميتسناع وبن اليعازر على زعامة حزب العمل، مما دفع الأخير إلى مواجهة بائسة مع شارون، في حين دفعت المنافسة بين نتنياهو وشارون في الليكود إلى رفض الأخير التنازل أو التوصل إلى حلول وسط مع حزب العمل. وفي آخر المطاف تم حل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات اثر انسداد الآفاق الاستراتيجية الإسرائيلية في مجالات الأمن والسلام والرفاه بنوع خاص، وتشكلت خارطة حزبية جديدة تضم، وفق جريدة معاريف، قائمة الأحزاب والحركات الأساسية المسجلة في إسرائيل، أي حوالي 61 حزبا وحركة (34)، وصل منها إلى الكنيست 15 حزباً. فأجريت الانتخابات العامة في شباط 2003 وفاز شارون فيها مجددا على رأس الليكود بصورة ساحقة، جنباً إلى جنب مع صعود مفاجئ لحزب شينوي وتراجع العمل وميرتس. وفسّر الكاتب يوئيل ماركوس نتائج الكنيست السادسة عشرة بقوله: ان صعود شينوي يعبر عن احتجاج على عدم المساواة في تحمّل الأعباء، ويجسد بداية انتفاضة ضد التفرقة والتمييز في تحمل عبء الخدمة العسكرية وضد الإكراه الديني.

ورأى ماركوس في فوز شارون ظاهرة غير عادية ولا يوجد لها أي مبرر موضوعي او ذاتي. ذلك ان وضع المواطن الفرد بات أسوأ من أي وقت مضى، والدولة باتت أوضاعها في الحضيض، ومكانتها الدولية متدهورة. وأعاد الكاتب فوز شارون إلى الفراغ القيادي في الجهاز السياسي على خلفية الترويج لعدم وجود شريك للسلام، والإعلان عن تعهده بمسار الرئيس بوش القائم على إقامة دولة فلسطينية (35).

وباختصار فقد وجد شارون الفائز أنه أمام عدة خيارات سياسية لتشكيل الحكومة أهمها:

1- حكومة يمينية دينية ضيقة: تحظى بأربعة وستين صوتا في الكنيست وتضم ائتلافا من الليكود (38 مقعدا) وإسرائيل بعاليا (مقعدان) والأحزاب الدينية (22 مقعدا) وهي: شاس (11) والمفدال (6) ويهودية التوراة (5)، وبوسع هذا الائتلاف ان يكون مستقراً ولكنه لن يكون قادراً على حل أزمات إسرائيل المستعصية في الأمن والاقتصاد والسياسة.

2- حكومة يمينية دينية واسعة: وتحظى بتأييد 69 صوتا هي: الليكود (38) وإسرائيل بعاليا (2) والاتحاد القومي (7) والأحزاب الدينية (22). وقد تجنب شارون هذا الخيار بسبب مواقف وبرنامج حزب الاتحاد القومي اليميني المتطرف.

3- حكومة علمانية: تحظى بتأييد 76 صوتا وتضم الليكود (38) والعمل (19) وشينوي (15) وإسرائيل بعاليا (2) وعام احاد (3). ويتميز مثل هذا الائتلاف بقدرته على استئناف المسيرة السياسية وعلى القيام بإصلاحات اقتصادية، إلا انه قد يؤدي إلى انشقاق الليكود وخسارة الأحزاب الدينية، كما وان حزب العمل قد يرفضه.

4- حكومة وحدة واسعة: تحظى بدعم 91 صوتاً وتضم ائتلافاً من جميع الكتل باستثناء ميرتس وشينوي والكتل العربية. وكان هذا خياراً مرغوباً من شارون إلا أن إمكانية تجسيده كانت ضعيفة للغاية.

في آخر المطاف شكّل شارون ائتلافاً يضم الليكود وشينوي والمفدال والاتحاد الوطني ويحظى بدعم 68 صوتا في الكنيست، وشكل حكومته الثانية المؤلفة من 23 وزيراً منهم 14 من الليكود، و5 من شينوي ووزيران لكل من المفدال والاتحاد القومي. ومن أبرز هؤلاء الوزراء عن الليكود: سيلفان شالوم (نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية)، إيهود اولمرت (نائب رئيس الحكومة ووزير التجارة والصناعة) بنيامين نتنياهو (وزير المالية) شاؤول موفاز (وزير الدفاع) ليمور ليفنات (وزيرة التعليم والتربية) يسرائيل كاتس (وزير الزراعة) ودان مريدور (وزير دولة للشؤون الاستراتيجية والخدمات السرية). ومن أبرزهم عن شينوي تومي لابيد (نائب رئيس الحكومة وزير العدل) ومن المفدال أفي إيتام (وزير الإسكان) ومن الاتحاد القومي أفيغدور ليبرمان (وزير المواصلات) وبيني ايالون (وزير السياحة). وضمت هذه الحكومة 11 ضابطاً كبيراً في الاحتياط (مقابل 13 في الحكومة السابقة).

أما بالنسبة لحزب العمل فقد اتخذ قراراً بالإجماع بتاريخ 2003/2/6 بعدم الانضمام الى الحكومة، واعتبر رئيسه عميرام متسناع أن أسباب الهزيمة التي مني بها تعود إلى مشاركته في حكومة شارون الأولى ومشكلات أخرى كضعف الواقعية وانعدام الثقة وفقدان الوحدة والانضباط.

مهما يكن من أمر فإن الفوز الساحق الذي حققه شارون داخل حزبه خصوصاً، وفي إسرائيل عموماً، إنما يعود حسب رأي المحللين الإسرائيليين إلى ثلاثة اعتبارات هي: نجاحه في زيادة عدد أعضاء الليكود في استطلاعات الرأي وتعيين منافسه بنيامين نتنياهو وزيراً للمالية. وفي ظل

ولاية شارون انضم إلى الليكود أيضاً رئيس الأركان الأسبق ووزير الدفاع الحالي شاؤول موفاز كما وعاد إلى الحزب أيضاً، بعد خمس سنوات من الانسحاب، زعيم حركة غيشر دافيد ليفي، وبذلك تكون حركة غيشر قد تلاشت من الخارطة الحزبية (36).

وكان جاكي ابن دافيد ليفي قد سبق أباه في العودة إلى الحزب وهو الذي تولى اتصالات إعادة والده. كذلك انضم إلى الحزب، افيغدور كهلاني المعروف بتشبثه الشديد بهضبة الجولان، وهو الذي كان قد خاض انتخابات الكنيست الخامسة عشرة على قائمة الطريق الثالث، غير ان القائمة لم تتجاوز نسبة الحسم المطلوبة.

هذا الوضع من القوة والتفوق لم يلبث ان اعترته شوائب كثيرة كان أولها وأبرزها تعرض الليكود لأزمة داخلية حيث كشف النقاب عن تبرعات غير قانونية دفعت لدعم حملة شارون الانتخابية لرئاسة الليكود عام 1999. وقدّرت الأموال التي حصل عليها شارون بمليون ونصف مليون دولار مما أخضعه لتهمة الفساد وتلقي الرشوة مع ابنيه عومري وجلعاد وأحد المقربين منه وهو آربيه جنجر. وحصلت أزمات متعاقبة على خلفية قبول أو عدم قبول خارطة الطريق الرباعية التي تنص من ضمن ماتنص عليه على إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للاستمرار.

وما يزال شارون يتعرض لمساءلة وتحقيقات قضائية وبوليسية تحد من عنفوانه من ناحية وتزيد من تطرفه من ناحية أخرى، علماً بأنه نفى أن يكون يفكر بالاستقالة، مفضلاً الفرار إلى الأمام بتأكيده أنه باق على رأس حكومته حتى العام 2007، تاريخ نهاية ولايته الحالية.

من أجل ذلك يدور الآن صراع معلن داخل الليكود حول من يخلف شارون: نتنياهو أم شاؤول موفاز؟ ولكن ثمة أيضاً اسم ثالث هو ايهود أولمرت الذي كان رئيساً لبلدية القدس الغربية والمقرّب من خط شارون.

استطلاعات الرأي قبيل تقديم لائحة اتهام ضد شارون، كانت بدأت تؤشر على انخفاض شعبيته بصورة لم يسبق لها مثيل منذ تسلمه السلطة قبل ثلاث سنوات.

وعلى ضوء هذه الاستطلاعات (37) ثمة التي تغني عن التخمين في ما يتعلق بمستقبل خارطة إسرائيل السياسية ما بعد شارون. وقد اخترنا منها بعضها مع الأجوبة التي نالتها كما نشرتها الصحف الإسرائيلية

□ هل أنت راض أم غير راض عن أداء رئيس الوزراء آرييل شارون بشكل عام؟

درجة الرضا:	راض	غير راض	لا أدري
النسبة:	36٪	54٪	10٪

□ مَن بين الشخصيات التالية تفضل أن يحل محل شارون كرئيس لليكود ومرشح لرئاسة الوزراء؟

1- في أوساط مصوتي الليكود:

نتنياهو 41٪

موفاز 18٪

أولمرت 9٪

ليفنات 8٪

سلفان شالوم 6٪

2- وإذا كان المرشحان الوحيدان هما نتنياهو وموفاز؟

في أوساط مصوتي الليكود:

نتنياهو 52٪

موفاز 38٪

3- وإذا كان المرشحان الوحيدان هما نتنياهو وأولمرت؟

نتنياهو 56٪

أولمرت 26٪

المراجع

1- آلان آريان،الشعب يختار، دراسة في السلوك الانتخابي في إسرائيل، لندن1973 ص146.

2- يديعوت أحرونوت، 1983/5/20.

3- انظر في هذا الشان حبيب قهوجي في الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني ص 371 وما بعدها وأيضاً جلال الدين عز الدين علي في خريطة الانقسامات الداخلية الإسرائيلية، على موقع الإنترنت
asp#hadash15./qpolitic2000www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-june-
* لمزيد من التفاصيل انظر مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 53 شتاء 2003 ص62 وما بعدها وأيضا موقع الجزيرة على العنون /www.aljazeera.net/in-depth/israeli-elections

4- حزب ميماد هو حزب ديني معتدل ظهر عام 1988 بزعامة الحاخام يهودا عميتال ويعتمد على اليهود الاشكينازيم (الغربيين)، من الطبقة الوسطى، ويتناغم في كثير من مواقفه مع حزب العمل.

5- حزب غيشر (الجسر) كان بزعامة دافيد ليفي، وزير الخارجية الأسبق في حكومة نتنياهو، وهو يقوم أساسا على اليهود المغاربة الذين كانوا في حزب الليكود وخرجوا منه.

6- موقع عزمي بشارة على شبكة الإنترنت:/nov2002www.org/views/azmi-bishara/ .html08.

7- انظر مجلة الأرض العدد 9 ايلول 2000 ص:68 وما بعدها.

8- يديعوت أحرونوت 2000/8/3 ص:3.

9- معاريف 2000/8/27 ص:7.

10- معاريف 2000/8/29 ص: 2 رون ليفين.

11- هآرتس 2000/8/21 يوسي ورنر ص:10.

12- المصدر نفسه.

13- هآرتس 2000/10/13 ص:5 يوسي ورنر.

14- هآرتس 2000/10/24 ص:3.

15- هآرتس 2000/10/23 آلوف بن.

16- معاريف 2000/10/15 ص:7.

17- هآرتس 2000/10/20 ص:10.

18- يديعوت أحرونوت 2000/2/18 ص: 2 يوفال كارني.

19- يديعوت أحرونوت 2000/2/27 ص:4 يوفال كارني.

20- انظر في هذا الشأن: صالح محمد النعماني على موقع الإنترنت:
html8./og/article2001www.islam-online.net/arabic/politics/

21- معاريف 2002/11/21.

22- هآرتس 2002/11/20.

23- يديعوت أحر ونوت 2002/11/22.

24- هآرتس 2002/11/22.

25- معاريف 2002/11/20.

26- يديعوت أحرونوت 2002/11/22.

27- المصدر نفسه.

28- انظر موقع المشهد الإسرائيلي على شبكة الإنترنت تاريخ 2003/5/5.

29- انظر في هذا الشأن معاريف 2004/1/29 شالوم يروشالمي.

30- افتتاحية يديعوت أحرونوت 2001/3/8 ص:2.

31- مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة الخامسة العدد 14, شتاء 2001/2000 ص:43.

32- هآرتس 2001/2/6 ص:3 يوسي ورنر.

33- يديعوت أحر ونوت 2001/2/12 يوفال كارني، ص:3.

34- معاريف 2002/11/11.

35- هآرتس 2003/2/4.

36- معاريف 2002/11/15.

37- معاريف 2004/1/10.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

يستعير الباحث التعريف الشائع للانترنت بأنها «شبكة الشبكات». ويرى انها احدثت ثورة شاملة في مختلف مناحي الحياة العصرية. فالانترنت هي وسيلة اتصال متقدمة تربط آلاف الشبكات بملايين اجهزة الكومبيوتر، وتشكل احد الأسس الأولى لبناء "القرية الكونية".

التجارب الأولى في هذا الميدان باشرها الاميركيون خلال الستينات من القرن الماضي، وقصروها على غايات عسكرية. وتمثلت باكورة الشبكة بالنجاح الأولي الذي حققه الباحثون في نقل معلومة محددة من نقطة إلى نقطة اخرى. وفي بداية السبعينات من القرن العشرين "نضجت" الشبكة وانتشرت في الولايات المتحدة الاميركية، ثم ظهر "البريد الالكتروني" عام 1975، ليتواصل تطور الشبكة حتى بلغت ما هي عليه الآن.

تتيح الانترنت اليوم جملة واسعة من المعطيات والخدمات، من تبادل النصوص والصور والاحداث والأفلام والمعلومات، الى الدخول في محفوظات المؤسسات المعرفية من مكتبات ومراكز أبحاث ودوائر رسمية او أهلية فتيسّر لمن يرغب، حجز فندق في بيروت، ونشر اعلان تجاري في السوق الاوروبية، وطلب بضاعة من الصين مع تسديد ثمنها، والاطلاع على ارشيف وزارة العدل الاميركية في

واشنطن... وكل ذلك من نقطة ثابتة، قد تكون في البرازيل او في الشرق الاوسط. فالانترنت تفتح من المجالات ما لم يكن يخطر حتى في المخيلة قبل قرن من الزمن. ولذا فهي قلبت حياتنا رأساً على عقب وغيرت طرق الاتصال والتعلم والشراء والتسلية والتنظيم، فاحتلت موقعاً يستحيل تجاوزه أو تجاهله في ميدان التواصل البشري. اما الانجاز الذي حققته الانترنت على مستوى السلامة الشخصية، فهو بالفعل يتحدى الاسطورة. إذ بات بامكان مريض في هندوراس مثلاً أن يخضع لجراحة عاجلة تحت اشراف مباشر (عبر الصورة التلفزيونية) لطبيب مختص مقيم في الشرق الأقصى أو في إحدى جامعات القارة الاوروبية...

فقد اصبحت الانترنت في عالم القارات الخمس، مثابة قارة سادسة... ومتاحة للجميع. إلا ان هذا كله لا يعني دائماً السلامة. ذلك ان "فيروسات" الانترنت ما برحت تشكل خطورة لايستهان بها. ليس في ميدان التهديد بقطع التواصل فقط، بل تحديداً في مجال إتلاف المعلومات. ففي العام 2000 مثلاً، تسبب فيروس "I Love You" بإتلاف ملايين بطاقات المعلومات والصور، حتى ان صحفاً عالمية كبيرة خسرت بفعل الدمار الذي ألحقه هذا الفيروس، معظم مخزونها المعلوماتي من نصوص وصور. وهذا يعادل الخسارة التي نجمت عن حريق مكتبة الاسكندرية قبل الفي عام.

غداة انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، اعتقد سياسيون غربيون، أميركيون تحديداً، أنهم مقبلون على حقبة تتسم بالأمن والسلام. غير أن الحدث، أي سقوط الاتحاد السوفياتي، نتج عنه نظام عالمي جديد تسوده الفوضى. إذ ذاك اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية، وهي القوة الوحيدة السائدة، سياسات مختلفة تمكّنها من التعاطي في الشؤون الدولية بما يتلاءم مع مصالحها، على ضوء التغيرات التي أنتجت هذا النظام الجديد. ففي ظل غياب مرجعية دولية قادرة على الفصل في الخلافات بين الدول، عيّنت الولايات المتحدة نفسها شرطياً دولياً يحكم بين الدول، كما رأت أن العالم خارج حدودها يشكل خطراً على أمنها القومي، وقد استغلت في هذا المجال أحداث 11 أيلول.

خلال زهاء نصف قرن اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على سياسة احتواء قوة عدائية متمثلة بالاتحاد السوفياتي، فكانت علاقة أميركا بمعظم الدول الأخرى تهدف إما للتغلب على الاتحاد السوفياتي أو لموازنته. غير أن سقوط النظام الشيوعي وتفرّد الولايات المتحدة على الساحة الدولية عزّز إرادة أميركا بفرض أمن دولي يخدم مصالحها، فقدمت المبررات لتدخلها السياسي والعسكري في عدة دول هدفها المبطن هو الهيمنة، أما الظاهر فهو إنساني بحت يتراوح بين حقوق الإنسان (العراق، 1991)، الديمقراطية (هايتي، 1994)، المجاعة (الصومال، 1992-1993)، تجارة المخدرات (باناما، 1998)، الإرهاب (أفغانستان، 2001)، وأسلحة الدمار الشامل (العراق، 2003).

بسقوط الاتحاد السوفياتي، تغلبت الرأسمالية على الشيوعية، وتجزأ الاتحاد السوفياتي إلى دويلات تسعى إلى الاستقلال بينما بدأت السوق العالمية تنفتح على تطور علمي وتكنولوجي تتحكم فيه ظاهرة العولمة واجتياح السوق الدولية للاقتصاد الداخلي لجميع الدول، ما هدّد مفهوم الحدود والسيادة في معظم هذه الدول، وأنتج مخاطر تهدد الاستقرار والأمن القومي للدول الضعيفة التي شكلت ردة فعل إرهابية موجهة خصوصاً ضد الولايات المتحدة الأميركية. من أهم هذه الأخطار: الإنعزالية، التطرّف، والنزاعات العرقية.

إن النظام الأميركي القائم على الرأسمالية هو في سعي دائم إلى إجبار الأسواق العالمية على الإنفتاح لتطوير نظام العولمة التي تفرض التفاعل بين الدول. من ناحية أخرى، فالنزاعات والمخاطر التي تهدد السلام والأمن العالمي كانت تحدّ بالطبع من قوة وفاعلية المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة الأميركية. وبهذا انتقلت الإدارة الأميركية من سياسة الإحتواء إلى سياسة التوسع التي تفرض بالتأكيد التدخل، إما السياسي أو العسكري، في إدارة شؤون عدة دول. وأضحت الولايات المتحدة الأميركية، القوة الأكبر عسكرياً واقتصادياً، قادرة على فرض هيمنتها في نظام عالمي جديد. ومع تسلم جورج بوش الابن الرئاسة سنة **2000** بدأت ملامح جديدة تظهر في سياسة اميركا الخارجية بوصول ما يسمى بالمحافظين الجدد إلى الإدارة الأميركية، إذ حاولت هذه الإدارة أن تبدي تعاوناً وتمسكاً بالقانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، غير أنها اتصفت

بالأحادية في رسم وتطبيق سياستها الخارجية. وجاءت أحداث 11 أيلول لتعزّز هذا المنحنى فأعلنت الإدارة الأميركية حرباً شاملة على الإرهاب وقسّمت دول العالم بين صديقة وعدوة. ما استدعى رسم خطوط جديدة في سياسة أميركا الخارجية تمكنها من مواجهة أخطار تهدد أمنها ومصالحها. وحدّدت الإدارة الأميركية "محور الشرّ" الذي بات يضم العراق، إيران، سوريا وكوريا الشمالية. كما وضع بوش ما عُرف باستراتيجية الأمن القومي التي تهدف إلى عزل ومواجهة المجموعات الإرهابية والدول التي تؤويها، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية وإعادة بناء هذه الأنظمة على أسس ديمقراطية. لكن أهم ما جاء في استراتيجية بوش هو إطلاق مفهوم الحرب الوقائية، ممّا أعطى الولايات المتحدة الأميركية الحق أو الذريعة لشن حرب على أي دولة تختارها وفي أي وقت يناسبها. فكانت حرب أفغانستان ثم حرب العراق.

أسئلة كثيرة تطرح: ما هو الإرهاب بالتحديد؟ أين هو؟ وهل تستطيع الولايات المتحدة الأميركية أن تقضي عليه من خلال هذه الاستراتيجية؟ كيف تُبنى الديمقراطية؟ ما هو دور الأمم المتحدة؟ ما هو دور باقي الدول المتقدمة؟ وأسئلة أخرى تصعب الإجابة عنها ولكن مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأميركية، تمكنت من أن تؤمن نفوذها في مناطق حيوية وغنية بالطاقة مثل الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وهذا هدف مرجو منذ ما قبل 11 أيلول.

and national and religious identity and the formations of classes and the Arabo-Israeli conflict in all its complications.

The research also emphasizes primarily on the two major parties in Israel, i.e., The Labour and The Likud, reviewing the internal reactions and the political and intellectual conflicts that they witnessed.

The research concludes in displaying the facts of variations of the leaderships showing their failure or success in their political work and inside the parties and sums up with raising the prospective horizons of these conflicts between the parties according to surveys inside Israel.

Summary: The Political Map and The Parties in Israel

The dynamism of divisions and transformations

The research tackles the developments and changes which occurred during the last period of time and changed the map of parties in Israel and it was marked generally by the fallback of some parties and the progress of others and the appearance of divisions in the different political fronts with the unprecedented emergence of some religiously and politically intransigent parties.

The appearance of sectorial, ethnic, and sectarian parties manifests in this study due to the entrance of new groups of settlers like the Russian Jews and the Ethiopian Falashs.

The appearance of these groups caused more and more dissociation in the Israeli political arena on the predominant racial tone.

All this happened in the organizational frameworks of the parties and expressed contrasting conceptions and ideologies according to the cultural and social and educational sources which emanated from it.

It also appears that the different conflicts in the tissue of the Israeli community's components led to deep contrasts, and were imprinted, due to the prescription of time, the political frameworks which indirectly influenced the internal Israeli political game and reflected on the general political performance of the government and on its different governmental alliances.

The research continues to stress on the components of the principal parties in the Israeli Society, whether Jewish or Arabic, and displays the essential features of the ethnic and ideological divisions of the Israeli parties in addition to the positions of these parties in view of the political

The second stage stretches from the North of Jerusalem in the Latroun region to the region of Beit Jibril in the south and includes the continuation of the wall from the North to the South of the West Bank.

The separation plan and the Wall concerning the government of Sharon is based on the effort to impose a temporary settlement for many years in which a Palestinian state is to be established on the regions controlled by the Palestinian authority on the eve of the outbreak of the intifada and which form 42% of the West Bank. The separation Wall is considered a security solution but it has also a political perspective. In addition to confiscating more than 170 million sq m of the territory of the West Bank to build the Wall and the carrying out of the separation plan, the Wall also isolated more than 30 Palestinian villages in which live more than 35 thousand people between the Wall and the green line. The Wall also isolated cities like Kalkilia which was surrounded from four sides and prevented its population from exploiting their land or even going to their jobs without security authorizations. Along with the huge political and economic and social damages which hit the Palestinian population in the West Bank, the building of the wall and the implementation of the separation plan left the Palestinian population in difficult conditions and inside detention camps and prisons.

The repercussions of the plan and the Wall were not limited to the Palestinians alone because it also effected the Israelis.

"The separation wall added political, security monetary and informational burdens on Isreal and that it did not meet with the expectations of the Israelis concerning the security situation in Israel".

In addition to that, the Wall consolidated the image of the racial Israel and reminded the world of the past apartheid system (Racial discrimination) in South Africa.

included security measures from which: The establishment of seperation regions inside the west Bank which will be considered military regions and the establishment of passageways controlled by the Israeli police while the Israeli army habdled the security by developing its intelligence capabilities concerning the battle against "Terror".

The plan excluded east Jerusalem considering that it is the capital of "The United Israel". Following the political crisis in which the region jumbled when the Israeli governments refused to respond to the Palestinian requests and when they also refused to implement the resolutions of The International Community, the gap between the two parties became wider.

But the visit of Sharon under the protection of hundreds of Israeli soldiers to Al Aqsa Mosque was the direct motive which lit the current Palestinian Intifada.

With the continuation of the intifada and the violent Israeli reactions, the issue of seperation and building the Wall became a priority in the agenda of the Israeli government who backed this idea after it had strongly opposed it for rementioned reasons and therefore it endorsed the separation plan and the building of the Wall which consisted of 3 major stages:

The first stage, in which they would isolate the middle region of the demarcation line with the West Bank up to the two narrow flanks of Israel. The first flank starts in Toulkarm and ends in Natanya with a length of 12 km and the second starts in Jenin in the North and ends in Latroun in the south with a length of 70 km. The building of the separation wall started in 29/1/2002 all along these demarcation lines where the length of the first secant reached 45 km. During the construction of this secant the Israelis confiscated more than 15 million sq m of the Palestinian Territories.

Summary: The Wall of Racial Separation: Israel imprisons itself dreaming of the "Transfer"

The issue of separating the Jews from the Arabs who are the original inhabitants of Palestine started with the beginning of the Zionist movement and its material incarnation (Israel). However, the story of building the partition Wall between Israel and Palestinian population in the West Bank started partically in the mid-eighties following the outbreak of the first Palestinian "Intifada" in 1987. But when the Labor Party lost in the elections and with the assumption of the power by the Likud Party who strongly opposed the plan, it was delayed for the fear that the wall becomes a political border after the signature of the Oslo Agreement in 1992.

With the outbreak of "Intifadat Al Aqsa" in 2002 and the return of the Labor Party in Israel, the government and other important politicians inside the Likud Party and the Israeli opposition realized that issue. Barak who was prime minister at that time was very eager and championed building the Wall and the seperation from the Palestinians under the logan (We are here and they are there).

And indeed a plan of seperation was imposed which contains building passageways that are subject to surveillance in which the Israeli authorities define the entrance of the desirable ones in addition to the entrance of Palestinian workers and merchandise. The Plan also included sending military patrols backed with sophisticated detection devices that monitor the movement of people and merchandise in addition to building Israel according to daily security reports. The creators of this plan assured that it has no association with the definition of the border but with temporary security measures and is not an anticipation of the final settlement. Yet, the seperation plan and the building of the Wall

assembly of the international law in order to determine a unified draft agreement concerning the legal observation on the fight against terrorism while he stresses on the problematic of terrorism from one side and the struggle for self-determination from the other side , he justifies the claim to use power to implement the right of self-determination.

And in his point of view regarding the war against international terrorism after September 11, 2001, he considers that in an effort to keep the general order on the means level and to keep the people on the purpose level, it is essential, in the field of fighting terrorism, to abide with the agreements and legal and international conventions of the human rights in addition to the legal and constitutional guarantees in the constitutions of the different democratic countries. While he differentiates between what he calls legitimate violence and illegitimate violence which is terrorism, he stresses on the importance of taking care of the civilians in the war against terrorism.

The researcher elaborates the manner of conduct with the prisoners and the protection of cultural centers and concludes that it is essential to comply with the regulations of the international and humanitarian law during the fight against terrorism in order to keep the world out of the labyrinth of terrorism and counter terrorism.

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the magazine of "Lebanese National Defense" is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

Summary: The war on terrorism and human international law

The researcher thinks that terrorism constituted an effective factor in the international relations during the past century. The agreements of Geneva in 1949 after the end of the second world war and the attached protocols constituted the care of the international and humanitarian law. After the accident of September 11, 2001 in the United States of America, the issue of terrorism was raised again and considered as an outrageous violation of the human rights. However, the war launched by Washington against terrorism in Afghanistan and the nature of the military actions and the consequences which were diffused by the media created a new series of inquiries on terrorism and the concept of fighting it in compliance with the rules and restrictions in the military and security actions.

The fight against terrorism has recently witnessed 2 stages in terms of the adopted methods: by means of the international agreements especially the Geneva agreements after the second world war and by means of direct military operations such as what happened after the incident of 11 September in the U.S.A. since the fight against terrorism became a vital necessity.

The researcher then considers the means adopted by the "International Terrorism Committee" emanating from the general

Le chercheur insiste sur les deux grands partis en Israël: "les Travailleurs" et le "Likud" tout en exposant les interactions internes et les conflits intellectuels et politiques qu'ils ont connu. La recherche conclut en évoquant les changements au niveau des commandements tout en classifiant leurs échecs ou leurs réussites au niveau des partis et de la politique et termine en évoquant le futur de ces conflits selon les sondages d'opinion à l'intérieur d'Israël.

Résumé: La carte politique et les partis en Israël:

Le dynamisme des scissions et des transformations.

Le chercheur traite le sujet des développements et des variables qui ont surgi dernièrement sur la carte des partis en Israël. Cette période fut marquée en général par le recul des partis et la progression d'autres ainsi que l'apparition des scissions au niveau des différents fronts politiques avec l'émergence sans précédent, des partis intransigeants, religieusement et politiquement. Au cours de la recherche, se clarifie l'apparition des partis sectoriels, éthniques ou confessionnels et ce à cause de l'infiltration de nouveaux groupes de colons comme les russes juifs et les Ethiopiens. Tous ces faits ont causé plus d'incohérence au sein des partis israéliens, sur le rythme de l'intonation raciste dominante, ainsi que dans des cadres organisationnels des partis exprimant des concepts et des idéologies contradictoires selon les programmes culturels, sociaux et éducatifs qui en émanent.

Il s'avère que les différents conflits au sein de la société israélienne ont causé des contradictions profondes et ont pris, à travers le temps, l'aspect des cadres politiques qui se sont reflétés directement au niveau du jeu politique israélien interne, et au niveau de la performance politique générale de l'Etat et de ses différentes coalitions.

Le chercheur continue à insister sur les compositions des partis, efficaces dans la société israélienne, qu'elles soient juives ou arabes, et expose les plus importants aspects des divisions éthniques et idéologiques des partis israéliens et les positions qu'elles présentent vis à vis les questions de l'identité religieuse, nationale et politique et les formations des classes, ainsi que le dilemme du conflit arabe-israélien et ses différentes complications.

Une étude élaborée par le centre "Gafi" pour les études stratégiques a exprimé que "le mur de séparation a ajouté des fardeaux politiques, sécuritaires, financiers et médiatiques sur Israël. Il n'a pas été à la hauteur des anticipations israéliennes en ce qui concerne l'amélioration de la situation sécuritaire en Israël". Ajoutons que le mur a consolidé l'image raciste d'Israël et nous a rappelé du système éphémère d'Apartheid (séparation raciste).

cloison, plus de 15000000 m2 de terres palestiniennes furent réquisitionnées. La 2ème phase qui va du Nord de Jérusalem à Allatroun a arrivé à la région Beit Jibril à Al Khalil au Sud, consiste à continuer à édifier le mur - du Nord de la Cisjordanie allant vers son côté Sud.

Le plan de séparation et l'édification du mur reposent du point de vue du gouvernement de Sharon sur l'acharnement à imposer un accommodement temporaire pour plusieurs années, lors desquelles un état quasi palestinien s'établira sur les régions qui furent dans le passé contrôlées par l'autorité palestinienne à la veille du déclenchement de l'Intifada, et qui constituent 42% de la surface totale de la Cisjordanie. Le mur de séparation n'est considéré qu'une simple solution militaire mais implique aussi une dimesion politique. Les autorités israéliennes ont réquisitionné plus de 170000000 m2 des terres de la Cisjordanie pour établir le mur et réaliser le plan de séparation.

Le mur a laissé plus de 30 villages palestiniens habités par plus de 35000 personnes dans des régions isolées se situant entre le mur de séparation et la ligne verte et a isolé des cités entières (come Kalkilia qui fut cernée des 4 côtés et dont les habitants leur était interdit d'exploiter leur territoire ou d'arriver à leurs lieux de travail qu'avec des permis de sécurité). En addition aux dégâts politiques, économiques et sociaux causés aux habitants palestiniens de la Cisjordanie, l'édification du mur et la réalisation du plan de séparation ont laissé le peuple palestinien dans la Cisjordanie à vivre sous des conditions difficiles et à l'intérieur des geôles et des prisons collectives.

Les répercussions du plan de séparation et l'édification du mur de séparation ne touchèrent pas seulement les palestiniens mais aussi la société israélienne même.

Resumé: Le mur de séparation raciste: Israël s'emprisonne en rêvant du "Tranfert"

Séparer les juifs des arabes, est une question qui débuta avec le mouvement sioniste et son incarnation matérielle (Israël). Cependant l'édification du mur de séparation entre Israël et les habitants palestiniens à la Cisjordanie a effectivement debuté lors de la première Intifada palestinienne en 1987; Néanmoins le parti des Travailleurs quitta le pouvoir en faveur du Likud fort opposant à ce plan qui fut alors ajourné et cela dans la crainte que le mur de séparation ne se transforme en frontière politique après la signature de l'accord d'Oslo en 1992. Avec le déclenchement de l'Intifada de l'Aksa en 2000, et le retour du parti des Travailleurs au pouvoir en Israël, le gouvernement israélien ainsi que des courant efficaces au sein du Likud et de l'opposition israélienne, ont réalisé que l'édification du mur de séparation s'est avéré une question inévitable, un besoin. Barrak qui fut à cette époque chef du gouvernement israélien, était le plus enthousiaste à cette idée ainsi que la sécession des palestiniens avec comme slogan (Nous sommes ici, et eux là-bas). En effet le plan de séparation fut établi, ainsi que l'édification d'un mur séparant le Cisjordanie d'Israël et qui visait à: Fixer des canaux de passage soumis à la surveillance des autorités israéliennes qui conditionneront le passage des personnes désirables ainsi que les ouvriers palestiniens, les marchandises.

Envoyer des patrouilles militaires, appuyées par des moyens d'inspection développés, surveillant le trafic et le transit des marchandises.

Clôturer une partie de ces régions et définir les points de passage des palestiniens en Israël suite à des rapports de sécurité quotidiens. Ceux qui ont établi ce plan ont affirmé qu'il n'est lié d'aucune manière à la

définition des frontières mais aux mesures sécurtitaires temporaires et n'anticipe pas sur les négociations concernant un accommodement permanent.

Cependant le plan de séparation et l'édification du mur comprenait plusieurs dimensions sécuritaires, dont notamment: l'établissement des régions de séparation au sein de la Cisjordanie et seront nommées régions militaires, l'établissement des canaux de passage qui seront contrôlés par la police israélienne, alors que l'armée israélienne sera responsable de la sécurité, et ce à travers le développement des compétences de l'Intelligence et l'armée en ce qui concerne la lutte contre ce qui fut nommé par le (terrorisme); l'est de Jérusalem fut exclu du plan vu qu'il représente la capitale "d'Israël unie". Suite à la crise politique connue dans la région à cause du refus des gouvernements israéliens l'exaucement des demandes palestiniennes et l'application des résolutions de la légitimité internationale, l'écart s'est élargi entre les deux parties en cause. Sharon a alors visité la mosquée de l'Aksa sous la surveillance des centaines de soldats israéliens, ce qui constitua la cause directe du déclenchement de l'Intifada, et les réactions israéliennes violentes, l'édification du mur de séparation s'est avérée une des priorités de l'agenda du gouvernement israélien, qui, à son tour ne tarda pas à appuyer cette idée après qu'il l'avait tant opposée pour les raisons déjà citées. Le gouvernement a alors ratifié le plan de séparation et l'édification du mur qui regroupe trois phases principales: la première phase, lors de laquelle sera isolée la région moyenne, allant de la ligne de démarcation avec la Cisjordanie arrivant aux deux côté de Jénine au Nord, jusqu'à Al Latroum au Sud, avec 70 km de long.

Le 29/1/2002 l'édification du mur de séparation avait commencé, tout au long des lignes de démarcation; la longueur de la première

légitimité internationale (tel était le cas en effet pour plusieurs fois), la réclamation de s'engager aux règles de la loi internationale et humaine lors de la lutte contre le terrorisme tout en discutant le concept du terrorisme évoqué dans ces accords. Il expose ensuite au fait à ce que le "comité du terrorisme internationale" provenant de l'Assemblée Générale de la loi internationale, a parvenu à définir un projet d'accord uni concernant la surveillance juridique de la lutte contre le terrorisme.

Alors que le chercheur insiste sur la problématique du terrorisme d'un côté, et sur la lutte pour l'autodétermination d'un autre côté, il justifie le droit d'utiliser la force afin de mettre le droit de l'autodétermination en exécution.

Concernant son opinion vis à vis la guerre contre le terrorisme international après le 11 Septembre 2001, le chercheur considère que pour que l'Ordre Public reste à la hauteur du moyen et que l'être humain reste à la hauteur de la fin, il faut dans le cadre de la lutte contre le terrorisme, prendre en considération les accords et chartes internationaux légitimes des droits de l'homme ainsi que les garanties juridiques et constitutionnelles des Constitutions des différents Etats Démocratiques.

Alors que le chercheur distingue entre ce qu'il a nommé la violence légitime et la violence illégitime, donc le terrorisme, il croit en la nécessité de se soucier à protéger les civils lors de la guerre contre le terrorisme. Il développe son idée concernant les conditions de traitement des prisonniers et de préservation des centres culturels et conclut la nécessité de s'engager à la loi internationale humaine lors de la lutte contre le terrorisme pour que le monde entier ne rentre pas dans la labyrinthe du terrorisme et du contre-terrorisme.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, la magazine du « Défense Nationale Libanaise » publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Resumé: La guerre contre le terrorisme et la loi internationale humaine

Le chercheur suppose que le terrorisme constitua un facteur efficace affectant les relations internationales lors du siècle dernier. Les accords de Genève en 1949 signés suite à la fin de la 2ème guerre mondiale et les Protocoles qui leur sont annexés constituent l'entité fondamentale de la loi internationale humaine.

Après les événements du 11 septembre 2001 aux Etats-Unis, le terrorisme fut considéré encore une fois une violation atroce des droits de l'homme. Or la guerre menée par Washington contre le terrorisme en Afghanistan et la nature des opérations militaires et ses conséquences généralisées à travers les médias ont donné naissance à une nouvelle suite de questions concernant le terrorisme et le concept de la lutte contre le terrorisme à l'ombre du respect des règles et des normes des opérations militaires et sécuritaires.

La lutte contre le terrorisme a passé récemment par deux phases, au niveau des moyens adoptés:

A travers les accords internationaux en premier lieu, notammnet les accords de Genève après la 2ème guerre mondiale, et la lutte à travers les opérations militaires directes, tel était le cas après les événements du 11 Septembre 2001 aux Etats-Unis. Et comme la lutte contre le terrorisme à travers les opérations militaires pourrait parfois sortir du cadre de la

28. Pierre LÉVY, Op. Cit., p. 38.
29. Nous nous sommes notamment référés pour le glossaire à deux ouvrages: John LEVINE, Carol BAROUDI et Margaret Levine YOUNG, Internet pour les nuls, Coll. Pour les nuls, 7ème édition, Paris, Sybex, 2001, pp 359-372. Véronique PLOUVIER, op.cit, pp. 147-150.

Reference

1. LEVY, Pierre, "La Révolution de l'Internet", in Encyclopédie du XXe siècle, Paris, Bordas, Vol 1995-1999, p. 38.
2. Un réseau d'ordinateurs est constitué par une quantité variable d'ordinateurs connectés les uns aux autres par quelques moyen que ce soit.
3. Dans cette partie nous nous sommes surtout inspirés d'une série d'articles de Serge COURRIER sur Histoire d'Internet, in Tout Savoir sur Internet. Science & Vie Edition Spéciale , N° 38, 2001, pp.10-23.
4. Jean-Claude GUILLEBAUD, « Nouvelles menaces », Le Monde Diplomatique, Août 2001, p.20.
5. Ignacio RAMONET, «Les seigneurs des réseaux», Le Monde Diplomatique, Mai 2002, p. 25.
6. Ibid.
7. Pierre LÉVY, op.cit. p. 38.
8. Ibid.
9. Philippe RIVIÈRE, «Si c'est écrit», Le Monde Diplomatique, Novembre 2001, p. 22.
10. Pierre LÉVY, op. cit., p. 37.
11. Ibid., pp. 37-38.
12. Olivier BLOND, «La Révolution de l'écriture», Science & Vie. Edition spéciale, Op. Cit. , p. 44.
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Ibid.
16. Ibid.
17. Anne DEBROISE, « Campus Virtuel : l'université sur écran », in Science & Vie, op.cit., pp53-56.
18. Matthieu CROCQ, « Internet, «Drogue absolue des scientifiques», Sciences & Vie, op.cit. p.60.
19. Véronique PLOUVIER, La Correspondance sur Internet , Paris , Edition de VECCHI , 200, p. 58.
20. Ibid.
21. Ibid.
22. Ibid.
23. Ibid.
24. Ibid.
25. Matthieu CROCQ, Op. Cit., p. 60.
26. Patrick PASQUES, «Le bilan de santé», in Encyclopédie du XXe siècle, op.cit. pp. 35-36.
27. Serge COURIER, «La télémédecine à l'heure du net, in Science& Vie, Op. Cit., p. 73.

- Nœud : Ordinateur relié à l'Internet, aussi appelé Host.
- Paquet : Ensemble d'informations envoyées sur un réseau. Chaque paquet contient l'adresse de son destinataire.
- Passerelle : Ordinateur permettant l'interconnexion de deux réseaux de façon qu'ils semblent n'en faire qu'un seul.
- Serveur : Hébergeur des sites Web et des bases de données que le client peut consulter dès qu'il est connecté à Internet.
- Utilisateur du Site : Internaute qui consulte ou diffuse des messages sur un site.
- Web ou W3 ou www (World Wide Web) : Trois appellations pour la « grande toile mondiale »

- E-mail : littéralement electronic mail, courrier électronique.
- Forum de discussion : ou groupe de discussion, lieu de rencontre virtuel des internautes où chacun peut s'exprimer librement.
- FTP (File Transfer Protocole) : Protocole de transfert de fichiers très largement utilisé entre sites raccordés à l'Internet.
- HTML (Hyper Text markup language) : Langage dérivé de SGML et utillisé pour coder les pages web
- http (Hyper text transfer protocol) : Protocole des transfert de apges web.
- Hypertext : Système de représentation et de diffusion d'informations par lequel on peut faire apparaître sous forme unitaire des documents éparpillés sur différents sites d'un même réseau.
- IP (Internet Protocol) : Protocole utilisé sur Internet pour acheminer les informations sur le réseau.
- INRIA : Institut Nationale pour recherche en informatique et en automatique
- Internet : réseau mondial permettant la transmission des données
- Internet Explorer : Navigateur édité par Microsoft.
- Intranet : Version de l'Internet utilisée sur des réseaux locaux.
- Modem: Modulateur-démodulateur: Dispositif électronique chargé de convertir des signaux électriques entre un ordinateur et une ligne téléphonique ou le câble.

GLOSSAIRE (29)

- Accueil (page d'): Premier écran affiché par un serveur Web lorsqu'on se connecte dessus. En anglais Home Page.
- Adresse électronique : Code au moyen duquel l'Internet vous identifie et vous permet de recevoir du courrier électronique. Elle se présente généralement sous la forme utilisateurs@site.pays où l'utilisateur représente votre nom d'utilisateur, site le nom de la machine sur laquelle est ouvert votre compte utilisateur et pays un code représentant le pays ou le type d'organisation auquel se rattache votre site.
- Bit (binary digit) : C'est la plus petite quantité d'information représentable dans un ordinateur. Ce « chiffre binaire » peut prendre la valeur de 1 ou 0. On utilise couramment des paquets de bits comme les octets.
- Chat : Forum de discussion en temps réel
- Cyberspace : Le terme qui apparaît dans Neuromancien de William Gibson en 1985 qualifie l'espace virtuel dans lequel évoluent les représentations (avatars) des acteurs d'un jeu de rôle, d'une simulation mais aussi les simples opérateurs de systèmes informatiques. En définitive, il s'agit d'un réseau reliant de manière cohérente toutes les réalités virtuelles pour créer un monde artificiel. En quelque sorte, l'archétype de l'interface conviviale, celle où l'on s'immerge totalement pour le travail, la culture, les loisirs et -- bien entendu -- le sexe. Le terme est entré dans le vocabulaire courant.
- Domaine : Nom officiel d'un ordinateur directement relié à l'Internet.

CONCLUSION

L'Internet a certainement bouleversé notre mode de vie. Il a changé la manière de communiquer, d'étudier, d'acheter, de s'informer, de se distraire, de s'organiser, de se cultiver et de travailler d'une importante partie des habitants de la planète. Le courrier électronique et la consultation de la Toile placent l'ordinateur au centre d'un dispositif d'échanges (relayé par le nouveau téléphone à tout faire) qui bouleverse tous les secteurs d'activité.

Mais comme l'affirme Pierre Lévy, « la connexion de l'humanité avec elle-même (...) n'entraîne pas automatiquement plus d'égalité entre les hommes. Mais plutôt que de s'opposer à un mouvement techno-social irréversible, de longue durée et probablement inscrit dans le destin de l'espèce, il convient de l'accompagner afin de l'orienter dans le sens le plus favorable aux grands principes humanistes de liberté, d'égalité et de fraternité» (28).

guidera un robot qui exécutera fidèlement ses gestes sur le corps de l'opéré. Mais ce qui est mieux, c'est qu'un robot ne tremble pas, tous ses gestes étant rigoureusement contrôlés et filtrés par un programme informatique. Le chirurgien aura également la possibilité de démultiplier l'amplitude de ses gestes (un mouvement de 10 centimètres de sa main étant traduit par un mouvement de 1 centimètre du robot). L'ordinateur aura en mémoire des mouvements types, comme par exemple la réalisation d'un point de suture, qui pourront être déclenché à volonté ; reproductibilité, rapidité et finesse du geste étant ainsi assurés, cette automatisation contribuera aussi à améliorer l'aspect esthétique des cicatrices postopératoires .(26)

Quant à la place qu'occupe l'internet dans le domaine de la téléconsultation, elle est loin d'être négligeable. Dans certains cas, il ne s'agit plus de médecins discutant entre eux, mais d'un patient consultant à distance, son docteur. Ce système est notamment utilisé dans des pays où la population est très éclatée. Les Norvégiens sont ainsi les premiers à avoir réellement étendu cette activité à l'ensemble du pays. Dans certain villages isolés, les médecins invitent leur patient à venir discuter par WebCam et ordinateurs interposés avec un « spécialiste de la ville ». Ce système semble rencontrer un accueil favorable, principalement en dermatologie et en psychiatrie (27).

hiérarchisés que d'habitude. Les forums « ont des conséquences sur les colloques, sur les rapports entre les gens. Car les leaders ne sont pas les mêmes : celui qui répond à une question se désigne comme expert et s'octroie cette capacité de leadership. En outre, «il est plus facile de contacter par mail des gens qu'on ne côtoie pas, qu'on n'oserait pas appeler». Les espaces de discussions donnent aussi l'occasion aux scientifiques de rediscuter des bases, des concepts fondamentaux de leur discipline (25).

Le monde virtuel a transformé la médecine. Jusqu'à présent, pour opérer un patient, il fallait un chirurgien aux doigts habiles, entouré de toute une équipe médicale. Désormais, grâce à la visioconférence, un chirurgien débutant peut se faire aider au cours des premières interventions par un chirurgien confirmé qui demeure de l'autre côté du globe. Le professeur visualise, en temps réel, sur écran vidéo, chacun des gestes de son élève et le guide progressivement. Toutes ces informations, visuelles et vocales, transitent simplement par des lignes téléphoniques groupées par un coût relativement modéré. Cette aide à l'apprentissage constitue donc un progrès indéniable, en particulier pour acquérir les dernières techniques chirurgicales mise au point. De même, des cours de perfectionnement sont dispensés sur Internet et accessibles aux chirurgiens du monde entier. Et dans un avenir proche, les chirurgiens n'auront plus besoin d'être en place pour opérer un patient. Les télécommunications, alliées à l'informatique et à la robotique, vont permettre ce prodige. Aux commandes d'un interface de type bras manipulateur, ou autre, le chirurgien

pas le moyen de savoir si l'appareil est connecté ou si votre correspondant est absent pour plusieurs jours. Rappelons toutefois qu'en cas de message urgent ou à caractère professionnel il est possible d'activer la fonction «Accusé de réception» (20).

De plus, pour le prix d'une communication locale on peut correspondre avec des internautes américains, français, turcs ou malgaches. Le coût du message électronique est donc imbattable surtout si on le compare à celui du téléphone ou du courrier traditionnel qui prendra en ligne de compte la distance, le mode d'acheminement choisi et le poids du courrier (21).

En outre, même dans le cadre professionnel, la rédaction d'un courrier électronique est toujours moins formelle que celle d'une lettre traditionnelle. On s'adresse de façon identique à ses clients et à son supérieur hiérarchique sans que personne ne s'en offusque (22).

Par ailleurs, le message électronique fonctionne de manière ininterrompue sans que l'usager ait à craindre un mouvement de grève, une erreur d'adressage ou un quelconque blocage (23).

Enfin, pas besoin de rechercher une enveloppe, un timbre ou de se déplacer pour déposer un courrier dans une boîte aux lettres (24).

En somme, le courrier électronique concilie l'instantanéité du téléphone et tous les avantages reconnus aux documents écrits.

Véréna Paravel, du Centre d'études des rationalités et des savoirs (CERS, à Toulouse-le-Mirail) affirme avoir trouvé dans les messageries et les forums des «formes inédites de coopération ou de compétition» et des espaces de débat plus souples, moins

- سنعمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بإنشاء مدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي، وفي كل واحد من هذه المجالات الثلاثة، نحن ملتزمون بمشاركة أصيلة في اتجاهين: مشاركة مع المواطنين ومع دول المنطقة.

وفي آذار من سنة 2003 احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق زاعمة بأن في هذا البلد سلاح دمار شامل يهدد العالم، وأن نظام صدام حسين يهدد مصالحها في المنطقة. وبعد حوالي الشهرين من الاحتلال، أي في 9/5/2003 قال الرئيس بوش بأن حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام وستعمل على تحقيق الشراكة الأميركية - الأوسطية.

مشروع الشرق الأوسط الكبير

يعتبر المشروع أن إحصائيات الناتج والبطالة والأمية... وتفاقم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وتزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، تؤكد كلها أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم، والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، ما لا بد أن يساهم في تزايد في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، ويشكل تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، ويهدد مصالح أعضاء مجموعة الدول الثماني، مما

يتطلب العمل السريع لوضع حد لتزايد هذه الظواهر المقلقة. لذلك لا بد من صياغة شراكة بعيدة المدى بين دول مجموعة الثماني مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير (بدءاً من موريتانيا وحتى باكستان)، تطلق رداً منسقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ولتحسين مستويات المعيشة يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة من 3% إلى 6% على الأقل.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج عبر:

أ- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

ب- بناء مجتمع معرفي.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية.

أولويات الإصلاح هذه تمثل السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم مثابة أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

1- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح

تعتبر النظرة الأميركية أن ثمة فجوة ديمقراطية كبيرة بين البلدان العربية والبلدان الأخرى في العالم على صعيد أنظمة الحكم، وتلاحظ نقصاً فادحاً في المنطقة العربية في الحرية، ما يعيق تحقيق التنمية البشرية، ويشكل أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف. وإذ ترى غياب الديمقراطية

plus un ensemble fermé ou délimité, comme le livre par une couverture : il devient un ensemble infini de combinaisons déterminées par l'ordre des clics. Le lecteur crée son texte en décidant de l'enchaînement des parties alors qu'auparavant, l'auteur était complètement maître de la structure narrative (14).

Partout dans le monde les grandes bibliothèques opèrent un changement massif des formats de leurs collections : les megaoctets de gigantesques serveurs informatiques remplacent peu à peu l'encre et le papier. A terme la totalité des livres disponibles dans leur version papier pourrait être accessible via Internet, gratuitement, à l'abri de la censure et pour tous les utilisateurs, où qu'ils se trouvent. Les programmes de numérisation et de mise en ligne des grandes bibliothèques se regroupent et s'associent. Le projet Bibliotheca Universalis réunit dans les cyber space, sous la supervision de l'Unesco et de la Commission européenne toutes les grandes bibliothèques du G 7. Et la plupart des pays européens sont en train de rejoindre le projet. Le but est, à terme, «de rendre accessible à un vaste public les œuvres culturelles et scientifiques majeures du patrimoine de l'humanit», via les «technologies multimedia». Le mythe d'une nouvelle bibliothèque universelle renaît. A l'image de celle d'Alexandrie, dont on raconte qu'elle contenait 500 000 volumes, au 1er siècle avant Jésus-Christ, soit la quasi-totalité des ouvrages de l'époque. Des manuscrits originaux, des documents rares sont numérisés et mis à disposition des scientifiques. Inutile, désormais, de s'inscrire sur d'interminables listes d'attente pour aller consulter à telle université l'unique exemplaire de tel roman écrit au Ve siècle par un auteur

sept millions de documents. Les courriers électroniques s'échangeraient, pour leur part, par centaines de millions chaque jour (9).

Cela est aussi vrai pour tous les types de messages possibles tels les programmes informatiques, la musique, les films, etc. Cela soulève immédiatement le problème de la pertinence et la garantie d'authenticité des informations. Mais sur Internet la quasi-totalité des informations sont signées et l'on peut généralement identifier le groupe (presse, université, entreprise, etc.) responsable de la diffusion de l'information. Le pluralisme n'est pas un facteur d'aggravation des risques de manipulation, de désinformation ou de mensonge mais au contraire une condition pour que des voix minoritaires oppositionnelles ou divergentes puissent se faire entendre. De plus, un chercheur informé, ayant déjà repéré les sites web les plus pertinents pour lui et capable d'utiliser les différentes techniques de recherche disponible est dans une situation bien meilleure qu'avant l'avènement d'Internet (10).

L'IMPACT D'INTERNET

Internet représente le stade de regroupement de l'humanité qui succède à la ville physique. On y trouvera donc quasiment toutes les activités que l'on trouve en ville, plus quelques autres, complètements nouvelles. La principale originalité de la ville virtuelle est qu'elle est unique et planétaire même si on compte des enceintes protégés (réseaux spécialisés) et des quartiers réservés (Intranets et extranets). Les villes sont nécessairement, en même temps et dans le même lieu, des marchés, des centres

d'informations et de développement de la culture, des espaces de sociabilité. Il en est exactement de même pour Internet. Les réseaux ressemblent à des routes et à des rues ; les ordinateurs et les logiciels de navigation sont les équivalents de la voiture individuelle; les sites web sont comme des boutiques, des bureaux et des maisons; les groupes de discussion et les communautés virtuelles sont des places, des cafés, des regroupements. Les mondes virtuels interactifs sont les nouvelles œuvres d'art, de cinéma, les théâtres, les opéras du XXIe siècle (11).

Sur le plan commercial, Internet se présente comme un outil de tout premier plan, offrant aux entreprises de nombreux services interactifs : marketing en direct, publicités, affiches commerciales, tarifs, documentations techniques, bases de données à forte valeur ajoutée, etc. Le commerce électronique est ainsi devenu un véritable secteur d'activité où le client a la possibilité, tout en restant chez lui, de faire ses courses, réserver un billet d'avion ou participer à une discussion sur un thème particulier avec des intervenants de différents pays. Tout ce qui est en ligne va de fait, connaître un développement rapide au détriment des offres purement locales, pour la bonne raison que le cyberspace offre globalement plus de choix pour un meilleur prix.

Sur le plan culturel, Internet modifie l'écriture en déstructurant les textes (12). En effet, un simple lien au milieu d'un paragraphe peut emmener le lecteur vers un texte différent, parfois sans qu'il ne revienne à son point de départ (13). Les chapitres, les paragraphes, les mots ne se lisent plus dans un ordre déterminé, une séquence dite «linéaire». Le texte n'est

d'autres. Parmi celles-ci, quelques-unes répondent au message. Puis d'autres encore répondent à telle ou telle réponse, etc. Comme tous les messages sont enregistrés, il se sédimente ainsi progressivement, une mémoire, un contexte du groupe de discussion. Soulignons que cette mémoire, ce contexte commun, au lieu de venir d'un centre émetteur tout puissant, émerge de l'interaction entre les participants qui sont également membres d'autres groupes, naviguent sur le Web et tissent constamment des liens avec l'environnement commun. Or le Cyberspace abrite des dizaines de milliers de tels groupes de discussion. L'ensemble de ces forums électroniques dessine un paysage mouvant des compétences et des passions permettant ainsi de rejoindre d'autres personnes, non plus sur la base de leur nom, de leur adresse géographique ou de leur appartenance, mais selon une carte sémantique ou subjective des centres d'intérêt. La communication selon le centre d'intérêt et de tous à tous crée les conditions favorables au développement de processus d'intelligence collective (8).

Auparavant l'espace de la communication public était contrôlé par les intermédiaires institutionnels qui remplissaient une fonction de filtrage et de diffusion de l'information : chaînes de télévision, de radio, de journaux, maisons d'édition, maisons de disques, etc. Avec l'avènement d'Internet, à peu près n'importe qui peut publier un texte sans passer par une maison d'édition ou par la rédaction d'un journal. Internet comprendrait, selon certaines études, plus de deux milliards et demi de pages consultables publiquement sur la Toile, auxquelles viennent s'ajouter quotidiennement pas moins de

La révolution numérique fait converger les trois systèmes de signes vers un équivalent unique. Ecrit, son et image s'expriment désormais en bits. Les bits véhiculent indifféremment du texte, du son ou de l'image. Et le même «tuyau» permet d'acheminer ces bits à la vitesse de la lumière (6).

L'Internet met un dispositif de communication d'un genre original qu'il importe de bien distinguer des autres formes de communication à support technique.

La presse, l'édition, la radio et la télévision fonctionnent selon un schéma en étoile, du type «un vers tous» (7). Un centre envoie ses messages vers des récepteurs passifs et surtout isolés les uns des autres. Certes le dispositif médiatique crée de la communauté, puisqu'un grand nombre de personnes reçoivent les mêmes messages et partagent donc un certain contexte. Mais il n'y a ni réciprocité ni interaction et le contexte est imposé par le centre émetteur. La poste et le téléphone dessine un schéma en réseau, de point à point, du type «un vers un» le plus généralement, et dans lequel, contrairement à l'irradiation médiatique, les messages peuvent être adressés finement, et surtout peuvent être adressés de manière réciproque. Mais contrairement au dispositif en étoile, le schéma en réseau ne crée pas de communauté où de «public », puisque le partage d'un contexte à grande échelle y est très difficile. L'Internet combine les avantages des deux systèmes précédents. En effet, il permet à la fois la réciprocité dans la communication et le partage d'un contexte. Il s'agit d'une communication selon un dispositif «tous vers tous» . Dans une conférence électronique par exemple, une personne envoie un message à des dizaines ou à des centaines

mot désigne aussi la science sur laquelle repose cette technologie. On est encore au tout début d'un gigantesque processus qui modifie en profondeur notre rapport au temps et à l'espace. L'un et l'autre sont en quelque sorte abolis peu à peu au profit d'une dimension spatio-temporelle uniforme et déroutante : l'immédiateté virtuelle. Le triomphe du numérique, de l'Internet, du cyberespace, fait émerger sous nos yeux un «sixième continent», dont la particularité est d'être non seulement dé-territorialisé, mais gouverné par l'immédiateté. Or c'est aujourd'hui vers cet étrange continent qu'émigrent l'une après l'autre - et dans un désordre redoutable - toutes les activités humaines: commerce, finance, culture, communication, économie, etc. On peut dire que l'appareil de réflexion tout entier - disciplines universitaires, parcellisation du savoir, spécialisation des chercheurs, des vulgarisateurs, des journalistes - est paralysé par cette fragmentation de la pensée (4).

Nous avions, pour communiquer, trois systèmes de signes : l'écrit, le son et l'image. Chacun de ces éléments a été inducteur d'un système technique. L'écrit a donné l'édition, l'imprimerie, le livre, le journal, la linotypie, la typographie, la machine à écrire, etc. Tout comme le son a donné le langage, la radio, le magnétophone, le téléphone ou le disque. L'image a produit la peinture, la gravure, la bande dessinée, la photographie, le cinéma, la télévision, la vidéo, etc. (5).

La révolution industrielle, à la fin du XVIIIe siècle, s'était produite quand la machine à vapeur avait remplacé le muscle et la force physique ; dans la mutation technologique actuelle, ce qui est remplacé, ce n'est plus le muscle mais le cerveau...

le principe d'une base unique de données répertoriant l'ensemble des liens. Il faudrait selon lui que chacun puisse depuis son poste tisser les liens qu'il souhaite. La première démonstration publique d'un serveur s'effectue à San Antonio au Texas entre les 15 et 18 décembre 1991.

En janvier 1992, l'Internet Society (ISOC) voit le jour avec pour objectif de promouvoir et de coordonner les développements sur Internet. L'année 1993 voit l'apparition du premier navigateur ou butineur (browser), supportant le texte et les images. Cette même année, la NSF mandate une compagnie pour enregistrer les noms de domaine

D'un point de vue technologique, Tim Berners-Lee, l'inventeur du Web, crée en 1994 le consortium W3C (World Wide Web Consortium), qui a pour objectif de favoriser l'interopérabilité sur le Web, c'est-à-dire le développement de normes. En août 1995 Microsoft crée l'Internet Explorer 1.0.

Aujourd'hui, Internet permet à tout individu d'accéder à une multitude de données se présentant sous divers formats : textes, bases de données, images, sons (MP3), vidéos, etc. Il offre de nombreux services aux professionnels, comme aux particuliers : réserver un hôtel en Afrique, installer un encart publicitaire en France, consulter les catalogues de constructeurs automobiles, passer des commandes, acheter ou vendre aux enchères un bien, visiter des musées, obtenir des informations officielles, etc.

L'ORIGINALITÉ D'INTERNET

Le mot «informatique» fut forgé en 1962 par Philippe Dreyfus à partir des mots «information» et «automatique». Le

kilobits /s). Rapidement le nombre de réseaux scientifiques régionaux, dont la NSF encourage la création, viennent se greffer à l'épine dorsale. Mais face à une forte demande de la communauté scientifique, la Fondation décide d'améliorer son épine dorsale pour assurer un débit de 1,5 mégabits /s soit 26 fois plus qu'auparavant. Les pays étrangers, eux connectent le réseau à leur propre NFSnet. Pour la seule année 1988, le Canada, le Denmark, la Finlande, la France, l'Islande, la Norvège et la Suède s'y relient faisant tomber la fatidique barrière des 100 000 hôtes. Dès lors le chiffre ne va cesser de croître. Une dizaine de pays se connecte chaque année sur NSFnet qui prend progressivement le pas sur l'Arpanet.

Mais la NSF n'ayant ni les moyens ni la volonté de financer le développement du réseau, va encourager l'interconnexion et la commercialisation des réseaux existant. A cet effet elle fait appel aux plaques régionales à trouver des clients privés finançant leur infrastructure. Et c'est ainsi que la première entreprise fournisseur d'accès à Internet par appel téléphonique fait son apparition en 1990. Elle se nomme : The Wolrd. La même année Arpanet cesse d'exister. Au moment où la Révolution Web va bouleverser toute la donne.

Le 12 novembre 1990, le physicien anglais Tim Berners-Lee travaillant au centre d'étude et de recherches nucléaires (Cern) à Genève, met au point, collaboration avec le Français Robert Cailliau, un document intitulé le « World Wide Web : proposal for a hypertext project » L'objectif est de tisser des liens (qu'il qualifie d'hypertexte) entre des «nœuds», en l'occurrence des documents, des logiciels. Mais surtout il suggère d'abandonner

d'Internet assurent leur domination et les applications se multiplient. Outre Telnet, qui permet de prendre le contrôle d'un appareil à distance, et FTP qui gère le transfert de fichiers, il faut compter sur le courrier électronique, inventé en 1971. En 1976, naît le premier protocole pour les forums de discussions.

En 1983, l'Agence des communications de défense (DCA), dont dépend le Darpa depuis 1975, choisit de diviser le réseau en deux, isolant ainsi les parties publiques (Arpanet) et militaire (Milnet). Mais Arpanet n'est plus seul. Progressivement d'autres réseaux ont pris leur essor.

Dès 1975, le département de l'énergie commence à relier les laboratoires. De son côté la Nasa constitue son propre réseau. Plus tard, en 1981 Bitnet (Because it's time network) s'établit comme réseau coopératif assurant l'échange du courrier électronique. La même année la Fondation américaine pour la science (NSF) finance un programme pour l'utilisation de type TCP/IP mais en développant un système de connexion par appel téléphonique. Le but est de permettre aux centres d'échanger facilement du courrier électronique. En Europe, EUNet se met en place en 1982, entre le Denmark, les Pays-Bas, la Suède et le Royaume-Uni. Une initiative rapidement rejointe par d'autres pays européens et le Japon.

En 1985 le NSF annonce sa volonté d'établir des super-ordinateurs, permettant à toute la communauté scientifique de se mettre en réseau. Il s'agit d'un « backbone » littéralement épine dorsale. Cinq centres sont sélectionnés sur l'ensemble du territoire pour constituer ce qui désormais, est appelé le NSF net. Entre eux sont tendues des liaisons encore assez lentes (56

au 26 octobre 1972. Au moment de la conférence 29 nœuds Arpanet sont en place. La même année, Vincent Cerf crée l'International Network Working Group (INWG).

En décembre 1974 Bob Kahn de l'Arpa (devenu entre temps le Darpa ; D pour Defence) et Vinton Cerf rédigent un texte intitulé «Specification of Internet Transmission Control Program» A cette époque le terme Internet, contraction des mots «Internetworking of computers» est entré dans les mœurs. Il lui reste à entrer dans la réalité.

On songe à scinder TCP en deux entités distinctes: d'un côté IP (Internet Protocol) qui définit les manières dont les paquets sont dirigés et relayés dans le réseau ; de l'autre, TCP (devenu Transfer Control Protocol) qui préciserait la façon dont serait contrôlé la transmission de paquets et comment tout paquet perdu devrait être renvoyé.

En juillet 1977 une démonstration grandeur nature d'un Internet est réalisée : Un certain Jim Mathis fait des allers-retours en camionnette sur l'autoroute de San Francisco. A l'arrière, un ordinateur relié à un système d'émission radio. Les informations issues de l'ordinateur sont reliées à une passerelle qui transmet la patate chaude à Arpanet. Arpanet la retransmet au réseau satellite Satnet, vers Londres via la Norvège. Le message repart ensuite d'Angleterre vers l'ouest de la Viriginie et s'arrête à Los Angeles. L'Expérience est un succès. En outre elle révèle aux autorités militaires l'intérêt du réseau pour la transmission de données en cas de conflit.

A la fin des années 70, les réseaux à commutation de paquets fleurissent aux Etats-Unis. Les protocoles fondamentaux

commutation des paquets (l'Arpa, le Rand californien et le laboratoire national de physique anglais, le NPL) se rencontrent pour la première fois.

En juillet 1968 un document officiel du Pentagone propose à 140 sociétés de haute technologie d'intervenir dans le projet. L'idée consiste à mettre en place un réseau constitué dans un premier temps de 4 nœuds : l'Université de Californie, celle de Los Angeles (Ucla), le Stanford Research Institute et l'université d'Utah. L'architecture retenue est de type « distribuée » comme l'avait imaginée Baran; les messages distribuées seront transmis par commutation de paquets. Un IMP est installé à l'Université de Los Angeles et un autre à Stanford. Le 24 octobre une première liaison est assurée entre les deux systèmes. À l'origine, il s'agit d'un réseau coopératif d'ordinateurs permettant le partage de données stockées sur des serveurs distants, ainsi que l'échange de messages électroniques (e-mails). Le 1er novembre, le troisième nœud est installé à l'Université de Californie et le 1er décembre le numéro 4 entre en service à l'université de Utah. Arpanet est opérationnel. Il faut désormais renforcer sa fiabilité technique et étendre sa couverture. Le Network Working Group (NWG), composé de Steve Crocker, Vinton Cerf et John Postel, crée en décembre le premier protocole de communication permettant aux systèmes informatique de converser et qui sera connu sous le nom de Network Control Protocol. Parallèlement est mis en place l'Alohanet, premier réseau radio fonctionnant par commutation de paquets. Arpanet fait une démonstration publique (discussion en temps réel ou chat) à la conférence internationale sur la communication tenue à Washington du 24

plusieurs chercheurs en parallèle sans s'être concertés. C'est finalement Paul Baran, du laboratoire de recherche américain (Rand) à Santa Monica qui va trouver la solution, celle de l'architecture distribuée. Le réseau est constitué d'un maillage d'ordinateurs sans hiérarchie. Chaque nœud devient alors un relais potentiel lors la transmission de l'information. Le « jeu de la patate chaude » expression d'origine québécoise résume tout à fait ce système. Trop chaude pour être gardée en main plus de quelques instants, la pomme de terre est passée de proche en proche jusqu'à atteindre sa destination.

Les idées de Paul Baran ont fortement inspiré les initiateurs de ce qui sera l'ARPANET, même s'il n'a jamais participé directement au projet. C'est en réfléchissant à l'architecture d'un réseau d'information militaire capable de survivre à une attaque ennemie qu'il a élaboré le concept du réseau distribué.

En 1966 Robert Taylor est nommé à la tête de l'IPTO et va travailler pour propulser cette dernière sur la voie du réseau, et pour que l'Arpa devienne l'artisan d'une architecture distribuée utilisant la commutation par paquets. 19 équipes de chercheurs se mettent en place à Ann Harbor dans le Michigan et dirigées par Lawrence Roberts. Vu l'incompatibilité des gros ordinateurs du futur réseau, tous différents, on utilisera des mini-ordinateurs pour les intercaler entre chaque gros système du réseau. Ils serviront d'interface. Ces boîtes seront baptisées Interface Message Processor (IMP). Le projet désormais baptisé Arpanet est présenté en octobre 1967, au congrès de l'Association for Computer Machinery (ACM). C'est lors de cette réunion que trois équipes, travaillant auparavant séparément sur la

expériences passées. Une année auparavant il avait écrit un livre, «Bibliothèque du Futur», où il décrivait un lieu de culture automatisé, dans lequel le public pouvait accéder à des documents stockés sur une base de données centrale. En août 1962 avec la complicité de son frère Wesley Clark, Licklider publie «Communications homme-machine». Ils y exposent l'idée d'un «réseau intergalactique», où les ordinateurs sont tous reliés entre eux et où tout un chacun peut accéder rapidement à l'information, à partir de machines faciles à manipuler.

A la tête de l'IPTO, Licklider va commencer à transformer se rêves en réalité. Au début des années 60, plusieurs méthodes sont envisagées pour transmettre une information d'un point A à un point B. Le monde de télécommunications ne jure que par la commutation de circuit : ouvrir une ligne entre les deux points et transmettre. Mais tout le temps de la transmission, l'ensemble de la ligne est occupé : une perte de ressource considérable. De plus si le message se perd, il faut le renvoyer intégralement. Une deuxième solution prend le nom de commutation de messages. Elle repose sur un réseau constitué de nœuds intermédiaires (N1, N2....Nn). Pour aller de A en B, une ligne A-N1 est ouverte, puis une ligne N1-N2, etc. Le tronçon n'est ouvert que le temps nécessaire au passage du message. Mais ce dernier reste encore d'un seul bloc. En juillet 1961, Leonard Kleinrock, alors professeur au MIT, imagine le premier un système où l'information n'est plus transmise d'un seul tenant, mais tronçonnée en paquets. Chacun d'entre eux devenant indépendant des autres, tous peuvent emprunter des chemins différents sur le réseau. Cette idée va être développée par

Dans cet article nous brosserons un tableau sur l'histoire d'Internet. Ensuite nous parlerons de l'originalité de ce moyen de communication. Enfin nous étudierons les changements qu'a provoqué Internet dans différents domaines.

HISTORIQUE (3)

Internet est issu du réseau Arpanet, qui a été conçu dans les années 1960 par l'ARPA (Advanced Research Project Agency) pour le département américain de la Défense. En effet le 4 octobre 1957, les Soviétiques lancent le premier satellite artificiel, le Spoutnik I. Les Etats-Unis se réveillent avec un sentiment d'insécurité. C'est le moment de revoir en profondeur la politique et l'organisation de la défense fédérale. Parmis les mesures prises, le président de l'époque Dwight Eisenhower décide notamment de créer une direction unique pour encadrer les programmes de recherche touchant de près ou de loin à la défense. Le 7 janvier 1958, il demande au congrès de lever les fonds pour créer L'Advanced Research Project Agency ou ARPA.

Le 1er octobre 1962, le directeur de l'Arpa Jack Ruina crée en son sein l'Information Processing Techniques Office (IPTO) et lui attribue comme mission de se pencher sur les interactions homme-machine. C'est dans ce sous-ensemble de l'Arpa que la préhistoire d'Internet va s'écrire. Pour le diriger Ruina fait appel John Licklider. Ce dernier avait publié un article visionnaire en mars 1960 sur la symbiose homme-machine dans lequel il imagine un ordinateur pouvant répondre à des questions, produisant des résultats de calculs, sous forme graphique, et extrapolant des solutions à de nouveaux problèmes, à partir des

LA RÉVOLUTION INTERNET

Rudyard Kazan*

Introduction

«[Les hommes] sont en train de se regrouper dans une immense ville virtuelle, se définissant comme le lieu, où l'on trouve le plus de choix, où l'on peut rencontrer tout le monde, où existent des marchés les meilleurs, y compris et surtout les marchés de l'information, de la connaissance, de la relation et du divertissement. En ce sens le cyberspace apparaît comme l'ultime métropole, la métropole mondiale (1).»

L'Internet, défini comme un réseau de réseaux (2), a révolutionné notre mode de vie. Univers convivial qui consacre l'interconnexion permanente des individus, Internet fourmille d'espaces communautaires, forums de discussions, boîte aux lettres électroniques qui exploitent les ressort d'une nouvelle sociabilité. Le World Wide Web, gigantesque toile virtuelle, propose aux internautes produits de consommation, service, informations, banques de données, etc. grâce à des moteurs de recherche de plus en plus sophistiqués. Naviguer sur Internet ouvre tous les champs du possible.

*Chercheur

41. Mosaddeq Ahmed, Nafeez. The War on Freedom. Tree of Life Publications. 2002. Pp.302
42. www.globalissues.org/geopolitics/MiddleEast/Iraq.asp.
43. Geopolitics and Energy in the Middle East. http://www.csis.org/mideast/reports/Meenergy.html
44. Klare, Michael, T. 2002. Resource Wars. New York: Henry Holt and Company. Pp.53
45. Klare, Michael. The New Geopolitics. Monthly Review. Vol. 55, No. 3. http://www.monthlyreview.org/0703klare.htm.
46. Benjamin R. Barber. Democracy cannot coexist with Bush's failed doctrine of preventive war. http://www.commondreams.org/views03/1203-08.htm

20. Allison, Graham and Treverton Gregory Ed. Rethinking America's Security. The American Assembly. W.W. Norton & Company. 1992. pp. 270.
21. Malone, David M. and Foong Khong., Yeng Ed. Unilateralism and U.S. Foreign Policy, Lynne Rienner Publishers, Inc. 2003. pp.2.
22. Malone, David M. and Foong Khong, Yuen Ed. Unilateralism and U.S. Foreign Policy. Lynne Rienner Publishers, Inc. 2003. pp.3.
23. Berry, Nicholas. "The Many Sources of U.S. Unilateralism." http://www.cdi.org/asia/fa081301.htm.
24. Rogers, Paul. "If it's good for America, It's Good for the World." 2002. http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,643484,00.html.
25. Farer, Tom J. "Beyond the Charter Frame: Unilateralism or Condominium?" The American Journal of International Law, Vol. 96, No. 2 (Apr., 2002). http://www.jstor.org/.
26. Ibid.
27. Rogers, Paul. "If it's good for America, It's Good for the World." 2002. http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,643484,00.html.
28. Khan, Ali. "Lawlessness in Iraq and the Failure of Unilateralism". 2003. http://www.globalpolicy.org/empire/un/2003/0707.htm.
29. "Terrorism in the 20th Century". http://www.terrorismfiles.org/encyclopaedia/terrorism.html.
30. Wedgewood, Ruth. "Al Gaeda, Terrorism, and Military Commissions." The American Journal of International Law, Vol. 96, No. 2 (Apr., 2002). http://www/jstro.org/.
31. Mousaddeq Ahmed, Nafeez. The War on Freedom. Tree of Life Publications. 2002. Pp.262.
32. Ibid. pp. 280.
33. "Overview of America's National Security." http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.
34. Petras, James. "The Bush Doctrine: Unrestrained Empire Building.: 2002. http://www.rebelion.org/petras/english/petras280902.jtm.
35. "Overview of America's National Strategy." http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.
36. Mosaddeq Ahmed, Nafeez. The War on Freedom. Tree of Life Publications. 2002. Pp. 290.
37. "Overview of America's National Strategy." http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.
38. Petras, James. "The Bush Doctrine: Unrestrained Empire Building." 2002. http://www.rebelion.org/petras/english/petras280902.htm.
39. Mosaddeq Ahmed, Nafeez. The War on Freedom. Tree of Life Publications. 2002. Pp 302.
40. Klare Michael, T. Resource Wars. New York: Henry Holt and Company. 2002. Pp.81.

Reference

1. "Third Try at World Order? America and Multilateralism after the Cold War." John Gerard Ruggie.
Jstor, Poltitical Science Quarterly, Vol. 109, No. 4 (Autumn, 1994).
http://www.jstor.org.
2. Graham Allison, and Gregorgy F. Treverton ed. Rethinking America's Security. The American Assembly, Columbia University, 1992. pp.20
3. Lafeber, Walter. America, Russia, and the Cold War 1945-2002. 9th. Ed. McGraw-Hill Co. 2002. pp.347.
4. http://www.theatlantic.com/politics/foreign/barberf.htm "Jihad vs. McWorld. Benjamin R. Barber.
5. Kenneth N. Waltz ."Globalization and Governance".. Political Science and Politics, Vol.32, No.4 (Dec., 1999), 693-700 Jstor. http://www.jstor.org
6. http://www.drake.edu/artsci/polsci/personalwebpage/scenarios.htm.
7. Friedman, Thomas L. The Lexus and the Olive Tree. New York: First Anchor Books. 2000. Pp.375.
8. Keneth N. Waltz. Globalization and Governance. Political Science and Politics, Vol. 32. No. 4 (Dec., 1999). http://www.jstor.org.
9. Friedman, Thomas L. The Lexus and the Olive Tree. New York: First Anchor Books. 2000. Pp.373.
10. Baker, James A. III with Thomas M. Defrank. The Politics of Diplomacy. New York: G.P. Putnam's Sons. 1995. pp. 412.
11. Klare, Michael T. Resource Wars. New York: Henry Holt and Company. 2002. pp.51.
12. Waltz Keneth N. Globalization and Governance. Political Science and Politics, Vol. 32, No. 4 (Dec. 1999). http://www.jstor.org.
13. Skidmore, David. Four Post-Cold War Scenarios.
http://www/drake.edu/srtsci/PolSci/personalwebpage/scenarios.html.
14. See "Address to Congress on End of the Gulf War." Reprinted in New York Times, 7 March 1991.
15. Lake, Anthony. From Containment to Enlargement. 1993.
http://www.fas.org/news/usa/1993/usa-930921.htm
16. Lake, Anthony. From Containment to Enlargement. 1993.
http://www.fas.org/news/usa/1993/usa-930921.htm.
17. Ruggie, John Gerard. "Third Try at World Order? America and Multilateralism after the Cold War." Political Science Quarterly, Vol.109, No. 2 (Apr., 2002). http://www.jstor.org.
18. Paone, Rocco M. Evolving New World Order/Disorder. University Press of America, Inc. 2001. pp288.
19. McCalla, Robert B. "NATO's Persistence after the Cold War". International Organization, Vol. 50, No. 3 (Summer, 1996) http://www.jstor.org.

1998). http://www/jstor.org/

Skidmore, David. "Four Post-Cold War Scenarios." http://www.drake.edu/artsci/PolSci/personalwebpage/scenarios.html

Waltz, Kenneth N. "Globalization and Governance". Political Science and Politics, Vol. 32, No. 4 (Dec., 1999). http://www.jstor.org/

Wedgewood, Ruth. "Al Qaeda, Terrorism, and Military Commissions." The American Journal of International Law, Vol, 96, No. 2 (Apr., 2002). http://www.jstor.org/

www.globalissues.org/Geopolitics/MiddleEast/Iraq.asp

Zunes, Stephen. 2001. "International Terrorism". http://www.fpif.org/briefs/vol3/v3n38terr_body.html

McCalla, Robert B. "NATO's Persistence After the Cold War." International Organizations, Vol. 50, No. 3 (Summer, 1996). http://www/jstor.org/

Mosaddeq Ahmed, Nafeez. 2002. The War on Freedom. U.S.A.: Tree of Life Publications.

Paone, Rocco M. 2001. Evolving New World Order/Disorder. University Press of America, Inc.

Petras, James. "The Bush Doctrine: Unrestrained Empire Building". 2002. http://www.rebelion.org/petras/english/petras280902.htm

Prados Alfred B. CRS Issue Brief for Congress. "Syria: U.S. Relations and Bilateral Issues." fpc.state.gov/documents/organization/23386.pdf

Rabil, Robert G. "Holding Syria to Account?" http://www.wlo-usa.org/Opinion/Dr.%20Rabil/HoldingSyriatoAccount.html

Rogers, Paul. "If it's Good for America, It's Good for the World". 2002. http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,643484,00.html

Ruggie, John Gerard. "Third Try at World Order? America and Multilateralism after the Cold War." Political Science Quarterly, Vol 109, No. 4 (Autumn, 1994). http://www.jstor.org/

Sheetz, Mark S.; Mastanduno, Michael. "Debating the Unipolar Moment". International Security, Vol. 22, No. 3 (Winter, 1997-

Khan, Ali. "Lawlessness in Iraq and the Failure of Unilateralism". 2003. http://www.globalpolicy.org/empire/un/2003/0707unilat.htm

Khan, Muqtedar. August 2003. "Saudi Arabian-U.S. Relations at Crossroads". http://www.fpif.org/commentary/2003/0308saud_body.html

Klare, Michael, T. 2001. Resource Wars. New York: Henry Holt and Company.

Klare, Michael. "The New Geopolitics." Monthly Review Vol. 55, No. 3. http://www.monthlyreview.org/0703klare.htm

Korb, Lwrence J. and Tiersky, Alex. "The End of Unilateralism? Arms Control After September 11". http://www.armscontrol.org/act/2001_10/korboct01.asp

Lafeber, Walter. 2002. America, Russia, and the Cold War 1945-2002. 9th. Edition. McGraw Hill Companies.

Lake, Anthony. Remarks of Anthony Lake. "From Containment to Enlargement". 1993. http://www.fas.org/news/usa/1993/usa-930921.htm

Lobe, Jim. 2002. "U.S. Vision of Might and Right Triumphs After 11 September." http://www.twnside.org.sg/title/2399.htm

Malone, David M. and Foong Khong, Yuen ed. 2003. Unilateralism and U.S. Foreign Policy. U.S.A.: Lynne Rienner Publishers, Inc.

Forman, Shepard and Patrick, Stewart. "Multilateralism and U.S. Foreign Policy: Ambivalent Engagement." http://www.carnegiecouncil.org/viewMedia.php/prmTemplateID/6/prmID/127

Freidman, Thomas L. 2000. The Lexus and the Olive Tree. New York: Frist Anchor Books.

http://english.peopledaily.com.cn/200212/18/eng20021218_108693.shtml."War on Terror Greatly Reshapes US Foreign Policy."

http://jrobb.mindplex.org/stories/2003/03/18/isTheBushDoctrineTheRightDoctrine.html."Is the Bush Doctrine the Right Doctrine?"

http://www.jstor.org/."U.S. Adoption of New Doctrine on Use of Force". The American Journal of International Law, Vol.97, No.1 (Jan., 2003).

http://www.motherjones.com/commentary/columns/2003/01/ma_205_01.html. "America's Age of Empire. The Bush Doctrine".

http://www.terrorsimfiles.org/encyclopaedia/terrorism_20th_century.html."Terrorism in the 20th Century".

http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html. "Overview of America's National Strategy.

Kanter, Arnold and Brooks, Linton F. ed. 1994. U.S. Intervention Policy for the Post-Cold War World: New Challenges and New Perspectives. U.S.A.: the American Assembly.

BIBLIOGRAPHY

Allison, Graham and Treverton, Gregory F. ed. 1992. Rethinking America's Security. U.S.A.: The American Assembly.

Aruri, Naseer. "The Rationale for US Military Intervention After the Cold War." http://www.umassd.edu/specialprograms/mideastaffairs/rational.htm

Baker, James A. III with Thomas M. Defrank. 1995. The Politics of Diplomacy. New York: G. P. Putnam's Sons.

Barber, Benjamin R. "Jihad vs. McWorld". http://www.theatlantic.com/politics/foreign/barber.htm

Barry, Tom. 2002. "U.S. Foreign Policy: Shaping Global Affairs." http://www.fpif.org/commentary/2002/0207jingoism_body.html

Berry, Nicholas. "The Many Sources of U.S. Unilateralism". http://www.cdi.org/asia/fa081301.htm

Brisard, Jean-Charles and Dasquie, Guillaume.2002. Forbidden Truth. New York: Thunder's Mouth Press/Nation Books.

Cordesman, Anthony. 1991. Middle East Studies Program. "Geopolitics and Energy in the Middle East." http://www.csis.org/mideast/reports/Meenergy.html

Farer, Tom J. "Beyond the Charter Frame: Unilateralism or Condominium? The American Journal of International Law, Vol. 96, No. 2 (Apr., 2002). http://www.jstor.org/

and the oil economy. However, the Saudi regime is threatened by the differences among the Saudi royal family. Even though President Bush has repeatedly proclaimed that his administration will go after all those who harbor and support terrorists and that he hopes to democratize the entire Middle East, it is understood that Saudi Arabia up till now is excluded from both these measures.

The U.S. war on terror is limitless in time and space. And a suppressed people that sees U.S. influence as a major root cause of the current problems in the Middle East has led to a rise in acts of terrorism and anti-U.S. sentiment. When looking at some of the actions of the United States in the region, it can often be seen why this is eventually so. Then, how will the United States, in drawing its foreign policy strategy, promote democracy and contain this war?

The Middle East is the most militarized region in the world. And, with the U.S. geopolitical aspirations, stability should be stored, thus, weaponry should be limited. Lately, Libya decided to dismantle its weapons of mass destruction program and allow thorough inspections; Iran signed the protocol to the non-proliferation treaty allowing snap inspections of nuclear facilities. In addition, President Bush signed the Syrian Accountability Act, and, both the U.S. and Britain demanded Syria to dismantle its weapons of mass destruction, yet, Israel continues to develop its military capabilities, and the Arab Israeli conflict has not been resolved.

The Bush Doctrine calls for a better world where democracy prevails as the source of peace and stability, yet his strategy asserts the U.S.'s right for preemptive war. Benjamin Barber affirms that this preemptive war has failed, and it simply cannot coexist with democracy for although the war in Iraq is won, the peace has been lost where the U.S. is trying to impose democracy at the barrel of a gun. Democracy, in its analytical explanation and theory is ideal, however, it comes from the inside and cannot be imposed from above. In this sense, the U.S. foreign policy drawn in the Bush doctrine is best described as coercive openness, where it calls for freedom, peace, and democracy, albeit chooses to impose regime change and unilateral intervention.

It seems the United States, choosing to extend further its interests in the region, will face many obstacles. Now the United States faces the challenge of protecting as well as reforming Saudi Arabia. It needs the present regime to stabilize geopolitics

stable supplier of oil and gas exports at market driven prices? This is not easy to predict in a region that has many internal and regional conflicts, economic, and major demographic problems. In addition, most Middle East states have repressive regimes with a high degree of authoritarianism, thus, potential internal instability.

The United States, considering itself the world police, and determined to protect its vital interests in the region, decides to forge stability. "American officials claim that the conspicuous presence of U.S. troops in the Gulf and the demonstrated willingness of successive administrations to endorse the use of force will reduce the risk of conflict by deterring potential adversaries from obstructing the flow of oil" (44). When Iraq invaded Kuwait, then the Secretary of Defense Dick Cheney explained that Saddam Hussein would acquire a "stranglehold" over the U.S. and world economy if he captured Saudi Arabia's oilfields along with those of Kuwait. That was the main reason why the United States liberated Kuwait and invaded Iraq. In the same context, the war against Iraq now is intended to provide the U.S. with a dominant position in the Persian Gulf region, and to serve as a facilitator for further conquests and assertion of power in the region. It is aimed at Iran, Syria, and more at Russia, China, and Europe, as it is part of a larger process of asserting dominant power in this part of the world. When you think of oil, it is not just a source of fuel, but a source of power, and as U.S. strategists see it, "whoever controls the Persian Gulf oil controls the world's economy, and therefore, has the ultimate level over all competing powers" (45).

The war on Iraq is conceived by the United States as a war on evil that holds danger by the potential disposal of Weapons of Mass Destruction. Whether we approve or disapprove of the authoritarian regime of Saddam Hussein in Iraq, the fact remains that the U.S. war on Iraq is deeply rooted in geopolitical calculations.

Oil. That is what the modern Middle Eastern geopolitics has been about. Given the vast energy resources that form the backbone of western economies, influence and involvement in the Middle East has been of paramount importance to the United States (42). To maintain superiority, control and influence over the region, the West, mainly the U.S., have helped in the perpetuation of Arab leaders into their incumbent positions of power and supported the overthrow of those that are not seen as favorable. Protection of the Saudi regime has been a basic feature of U.S. security policy since 1945, when President Roosevelt made an arrangement with Ibn Saud. At the core of this arrangement there is a vital agreement, which is: in return for protecting the royal family of Al Saud against its enemies, American companies are allowed unrivaled access to Saudi oil fields.

The Middle East – mainly Saudi Arabia, Iran and Iraq – dominates world energy exports. It has about 64% of the world proven oil reserves and 34% or its gas reserves. Algeria, Libya, Qatar, Oman, and the UAE play an important role as world suppliers (43). The U.S. economy is dependent on the health of the global economy and on energy imports from Asia and the Middle East. But the question is: Will the Middle East act as a

phenomenal reserves of oil and natural gas located in the region" (39). Kazakhistan and Turkmenistan possess large reserves of oil and natural gas. Uzbekistan has oil and gas reserves that may permit it to be self-sufficient in energy and gain revenue through exports. Although many states hope to benefit from the development of these reserves – Japan, Turkey, Iran, Western Europe, China, and Russia – "the future development of the Caspian Sea region is clouded by ethnic and political turmoil within the region and the emergence of a new power struggle between the U.S. and Russia" (40). The potential for conflict derives from contested boundaries and territorial disputes, the prevalence of authoritarian regimes, severe economic disparities, long-standing regional rivalries, and ethnic and religious strife.

Global demand for many key resource materials is growing at an unsustainable rate, and specifically, the United States economic stability depends on securing enough supply of resources and raw materials considered vital for its economic welfare and development. Therefore, Central Asia would seem "to offer significant new investment opportunities for a broad range of American companies" (41), which, in turn, will serve as a valuable stimulus to the economic development of the U.S. and the region. Taking over Afghanistan, U.S. policy goals in Central Asia include breaking Russia's monopoly over oil and gas transport rules; promoting Western energy security through different suppliers; encouraging the construction of East-West pipelines that do not transit Iran; and denying Iran dangerous leverage over Central Asian economies.

region. Iraq was militarized by the U.S. during the Iran-Iraq war. Saudi Arabia financed terrorist organizations and 15 out of the 19 September 11 hijackers are Saudis. Behind the purpose of the war on Afghanistan aiming at capturing Osama Bin Laden, dismantling al Qaeda, and toppling the Taliban regime, it seems that "a specific war on Afghanistan had been planned at least a year earlier than October 2001, and terms related to regional strategic and economic interests, had actually been rooted in at least four years of strategic planning" (36). Behind the war on Iraq and the distortion of WMD, which up till now have not been found, lays another purpose of the U.S. existence in the Middle East. The Bush doctrine clearly defines this purpose by stating that threats to "economic freedom" – the failed neo-liberal economic system – is one of the key values which the U.S. will militarily defend through an offensive war (37). Indeed, the Bush doctrine is found to "extend the geopolitical, military and political boundaries to conquer and exploit "new strategic regions" (38).

The foreign policy strategy underlying the two wars on Afghanistan and Iraq is two-fold: First, it has shifted the West-anti West confrontation from the U.S. soil to U.S. targets abroad. Second, it has secured U.S. long time desired geopolitical strategic influence in the Caspian Sea region and the Middle East.

The Caspian Sea basin composed of Russia and Iran, as well as several former republics of the Soviet Union – Azerbaijan, Georgia, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan, and Uzbekistan – has "captured worldwide attention due to the

freedom, yet it asserts the right to unilateral action. It speaks of "allied cooperation", yet the Bush administration attacks France and Germany, for not supporting the war on Iraq. The doctrine talks of "consultation", yet it rejects the voice of the UN supporting the return of weapons inspectors into Iraq. The doctrine claims to support "independent and democratic Palestine", yet fighting escalated in the occupied territories and the U.S. abstained from a UN resolution calling on Israel to stop bombing Arafat's headquarters (35). Simply described, the Bush doctrine combines the rhetoric of freedom, coalition building, consultation, and peace with the preparations of preemptive war, unilateral action and conquest.

The first stage of the campaign against global terror necessitated aggressive military turnover of the terrorist Taliban regime in Afghanistan on the basis that it was harboring Osama Bin Laden and his terrorist network. The second stage is the invasion of Iraq to overthrow the Saddam authoritarian regime on the basis that it possesses weapons of mass destruction (WMD). However, Bin Laden has not been captured, and WMD have not been found in Iraq. In trying to understand the U.S. foreign policy behind the launching of these two wars, let us try and answer the how and why of the two stages.

Wars need alliances, therefore new alliances and coalitions were formed, i.e. Pakistan, India, Uzbekistan, and Russia, but at the same time long-time alliances were questioned, i.e. Egypt and Saudi Arabia. Yesterday's allies are today's enemies and vice versa. Osama Bin Laden and his groups fought with the U.S. against the Soviet Union's expansion in the Caspian Sea

the United States a chance to shape up international politics, and a justification for easy recourse to war whenever and wherever an American President chooses.

"The ongoing global war on terror launched by the Bush administration has greatly reshaped many aspects of U.S. foreign policy and will have a far-reaching impact on international relations and global strategic configurations" (32). The whole world was reclassified relatively to the U.S.: "You are with us or against us." The Bush doctrine not only makes no distinction between terrorists and those who harbor them but also does not allow neutrality, effectively forcing countries around the world to choose sides in the U.S.-led campaign against terror. The first main strategy of the Bush doctrine is to identify and isolate terrorist states. These states include: Iraq, Iran, Syria, and North Korea. The second stage is to use preemptive military action against terrorist states to enforce a regime change, and the third is to engage in nation building, thus institutionalizing democracy (33). This doctrine marks a shift of focus from powerful states to nation's weak or illegitimate governments, as well as a shift in policy from deterrence and containment to more direct aggression. "The Bush doctrine is based on undefined conspiratorial enemies, shadowy networks of individuals who overlap with states and who are planning an imminent attack based on dangerous technologies" (34).

The Bush doctrine does not target active terrorists with weapons that intent on causing harm. It plans to destroy plans and emerging threats. The doctrine speaks of consultation, and

Federal Regulations as "the unlawful use of force and violence against persons or property to intimidate or coerce a government, the civilian population, or any segment there of, in furtherance of political or social objectives" (29). It is an end that justifies the means. Terror has been practiced throughout history and throughout the world. But the terror attack of September 11 is undoubtedly the most significant and lethal terror operation in the modern history. Its impact has been greatly magnified by its targeting the U.S. and the use of modern technology and communications media. It attracted television coverage, which brought the event directly into millions of homes. Terrorists used the high-tech globalization against Americans who had originated so much of the technology and it seems that "Americans and terrorists are resembled in having a vision of globalization" (30).

The United States is now launching a war on another ideology yet with no borders. The Bush administration declares a global war on terror and that entails a new strategy. Thus, the Bush administration initiated a National Security Strategy known as the Bush doctrine overturning the established order. Not because it commits the U.S. to global intervention; they were involved before. Not because it targets terrorism and rogue states (Iran, Iraq, and North Korea); nothing new either. What's new is that it makes a long-building imperial tendency explicit and permanent. In another sense, the September 11 attacks allowed the "Bush administration to avert the crisis of legitimacy it had previously faced, and re-enter world affairs with a new sense of confidence" (31). These terrorist events gave

Council's lawful authority to maintain international peace and security. Some say that despite his declared readiness to act unilaterally, President Bush has been soliciting support from consequential states, including China and Russia. Others viewed that without access to facilities in Pakistan and other states bordering Afghanistan, U.S. operations would have been much more difficult to sustain. And others observe that overthrowing Saddam Hussein without Turkish and Saudi support would be a very expensive feat. Furthermore, "a unilateralist policy might gradually strain relations with France, the United Kingdom, and Germany" - countries on which the U.S. relies for help in building weak or rogue states (26). However, a fact remains: "the Bush administration may form coalitions when it suits the United States but its overriding mission is to show the world why the American way is best" (27). And make no mistake: "although the United States was able to construct a coalition of supportive states, the invasion of Iraq and was broadly perceived as a solo act – an unprecedented repudiation of world opinion openly disregarding the idea of multilateralism embodied in the United Nations Charter" (28).

In most parts of the world, there were no regional powers that could keep the peace, at least not on behalf of American interests and values, therefore, the United States had to do it alone and designate itself as the world police. With the September 11 terrorist attacks on the U.S. soil, a new era has emerged generating new concepts and frameworks for foreign policy conducts. A new 'ism' surfaced, that is terrorism.

Terrorism is defined in the United States by the Code of

Globalization is drawing the world closer and raising challenges that no country, even as powerful as the United States, could solve on its own. Yet, the United States chose to opt out of treaties, to limit its commitments to global institutions and organizations, and to act alone rather than collectively. This tendency has been clear both in the Clinton and Bush years. The withdrawal of the United States from the ABM Treaty (Anti Ballistic Missile), opting out of the Kyoto Protocol on global warming, refusing to ratify the statutes of the International Criminal Court of Justice, are major instances of the U.S. administration going it alone. It seems "what is right for America is regarded by the White House as right for the whole world" (24).

U.S. relations with the United Nations have also been a source of concern. The U.S. retreated from its early post-Cold War involvement in UN peace operations and adopted a more restrictive and selective attitude. While willing to intervene in Europe, through NATO, it devoted little support to UN peace operations in Africa. Later, the Bush Administration has declined to include the U.S. forces in the UN operation in Afghanistan. After September 11, the President's "axis of evil" statement has raised concerns about military unilateralism. Although the UN Security Council anticipated the U.S. attack on Al Qaeda and the Taliban regime, but it does not encompass the overthrow of regimes with records of aggressive behavior nor does it legitimate the use of force against states deemed unfriendly (25). In addition, the unilateral U.S. decision to launch war on Iraq undermined the United Nations Security

rests on the single notion of all against one. It will remain, for the next decade at least, an indispensable instrument of American policy.

George W. Bush became the U.S. President in 2000, and a new era of international relations developed. Although the U.S. has seemingly shown respect for international law, and encouraged multilateral behavior, yet the way the United States under the Bush Administration chose to implement its foreign policy strategy argues that unilateralism undercuts U.S. national interests. "Multilateralism refers to the cooperation of three or more states in a given area of international relations" (21). Multilateral frameworks of cooperation vary in a range of ad hoc coalitions, to international regimes, to formal multilateral organizations. They operate on the basis of equal treatment (i.e. the U.N. General Assembly) or give certain privileges to their most powerful members (i.e. the U.N. Security Council, the World Bank, and NATO).

By contrast, "unilateralism refers to a tendency to opt out of multilateral framework or to act alone in addressing a particular global or regional challenge rather than choosing to participate in collective action" (22). Unilateralism can also be defined as a "process of policy making within a tight group of national decision makers who disregard foreign perspectives and thus produce policies serving narrow national interests" (23). In this respect, the new trend of the neo conservatives conducting foreign policies of the Bush administration – especially those on military matters – are rightly accused of unilateralism, among which we name Rumsfeld, Wolfowitz, and Chenney.

threat and their cohesion is largely dependent on the intensity and duration of that threat, and one major cause of their disintegration is the reduction or disappearance of the threat against which they were initially formed (19). However, NATO members – mainly the United States – continued to attach great importance to the alliance and worked to expand NATO's functions and purposes, to expand towards Central Europe. Increasing political and economic integration suggested that future security efforts by interdependent states are likely to consolidate NATO. Alliances like NATO are likely to endure, especially as publics are increasingly unwilling to support unilateral security measures where the costs cannot be measured. NATO provided logistical support to coalition forces on their way to the Persian Gulf in 1991, and NATO was revitalized after its success in stabilizing ethnic conflict in Yugoslavia between Orthodox Christian Serbs, Roman Catholic Croats, and Bosnians mainly Moslem.

NATO's expansion was aimed at securing greater stability in Central Europe, cementing the emerging democracies of Eastern Europe, and infusing Russia into Europe. In 1997 NATO agrees to give Russia a consultative non-vote role in some discussions, and in 1999 it officially accepts the Czech Republic, Hungary and Poland into membership. NATO is also needed to keep the military potential of united Germany "locked into an integrated military structure" (20). It could also play a role in coping with threats to the NATO countries coming from the Middle East or Africa. The NATO command structure would remain ready to provide collective defense to its members, and collective security

overthrowing Noriega from Panama, in taking the lead fighting apartheid in Africa and making peace side by side with Mandela. Clinton triumphed when Congress completed the North Atlantic Free Trade Association (NAFTA) with Mexico and Canada, and was close to reach a long-term agreement with China. Clinton's doctrine of enlargement went further to open diplomatic relations with former enemy Vietnam and thus lifted its 24-year economic embargo.

Enlargement most importantly included the number-one military power, NATO. Through NATO, the United States has sought to extend, in the words of President Bill Clinton, "the fabric of transatlantic prosperity and security" into Central and Eastern Europe and possibly Russia (17).

To begin with, what catalyzed NATO was a strong desire to link Europe and America in response to the Soviet threat. NATO mollified European concerns about a potential threat; contributed to a greater sense to West European unity and security, and provided a mechanism for the U.S. to participate in European economic and military recovery. With the collapse of the Soviet Union, it has been realized that a "realistic security policy cannot be geographically limited but must conceptualize wider geographical risks" (18).

The end of the Cold War came about quickly, posing a major challenge to NATO. Then, the Berlin Wall fell and Germany unified, and the Warsaw Pact disbanded. Thus, the core factors that had contributed to NATO's creation were gone. For NATO, there was relief and confusion.

Alliances are generally formed in response to an external

George Bush heralded "a promise of "a new world order", in which self-determination, cooperative deterrence, and joint action against aggression would come to hold together sway" (14).

Throughout the Cold War, the United States had to contain a global threat to market democracies, now that the Soviet threat is gone, containment is replaced by enlargement. Enlargement means more involvement. America's challenge then is to lead on the basis of opportunity more than fear. The Bush Administration redoubled America's commitment to liberalizing international trade through the GATT. According to Anthony Lake, Assistant to President Clinton for National Security Affairs, U.S.'s main objective for enlargement is to promote "market democracies" on the basis that the U.S. will be more secure, prosperous and influential, while the broader world will be more human and peaceful (15). The expansion of market-based economics would help to expand U.S.'s exports and create American jobs while it also improves living conditions and fuels demands for political liberalization abroad. Anthony Lake explains how both processes strengthen each other: "democracy alone can produce justice, but not the material goods necessary for individuals to thrive; markets alone can expand wealth, but not that sense of justice without which civilized societies perish" (16). When the U.S. contained communism, their engagement abroad was animated both by calculations of power and the belief that democracy and market economics hold sway in other nations. When communism faded, U.S.'s interests compelled it not only to be engaged, but to lead and engage internationally as the sole superpower. The United States now has a free hand in

Geopolitics and balance of power are essential modes of thinking to America's grand strategies. The Iraqi invasion of Kuwait is a major threat to U.S.'s closest oil-rich allies and associates – Saudi Arabia – as well as a threat to Israel's hegemony in the Middle East. It is also a threat from the "expansionist aspirations of the revolutionary government of Iran" (10). If key American allies such as Israel, Egypt, and Saudi Arabia were threatened by radical Tehran, the entire region could be engulfed in turmoil, jeopardizing a steady supply of oil to the West, thus threatening U.S.'s vital interests. The Gulf region pocesses nearly two-thirds of global petroleum supplies, and the region is driven by a multitude of power rivalries, religious schisms, and territorial disputes. (11) These divisions have caused violence in the region, which could endanger the flow of oil to the West. Therefore, intervention by outside powers, mainly the U.S. is imminent.

The truth remains: "the stronger have many more ways of coping with adversities than the weak have, and the latter depend on the former much more than the other way around" (12). The United States is the only country that can organize and lead a military coalition to defeat Saddam Hussein. The Iraqi invasion of Kuwait generated new alliances and coalitions and new perspectives through which the U.S. reconsidered its foreign policy strategies in order to deal with a new world order/disorder. "The interests of the dominant state, or hegemon, generally lie in furthering the cause of global integration and in suppressing fragmentationist impulses" (13). In his address to Congress on the end of the Gulf War, President

emerged where the U.S. is the world's sole remaining superpower. With the end of the Cold War, the Soviet Union's 15 members became separate nations. Czechoslovakia and Yugoslavia splintered; Africa and Southeast Asian nations sank into domestic warfare. Drug traffic increased. Germany's unification generated fear among nations mostly a weak Soviet. The problem of Kashmir has induced both India and Pakistan to continue building a high military profile. Iraq invades the neighboring oil kingdom of Kuwait.

A new world order was being reformulated where states were becoming more dependent and globalization as a process led to the U.S. assertion that its economic interests were at stake in an unstable world. The U.S., consequently, has to restore order in a best way that fit for its national security interests. No other country pocesses as impressive an accumulation of resources across the three major dimensions of national power: political, economic, and military. "Because the United States is relatively little dependent on others, it has a wide range of policy choices and the ability both to bring pressure on others and to assist them" (8). More than any other state, the U.S. makes the rules and maintains the institutions that shape the international political economy. Economically, the United States is the world's most important country; militarily, it continues to spend at a Cold War pace. Thomas Friedman puts the point simply: The world is sustained by "the presence of American power and America's willingness to use that power against those who would threaten the system of globalization ... The hidden hand of the market will never work without a hidden fist" (9.)

nongovernmental organizations, but fragmentation could also lead to fanaticism, isolationism, separaticism, and the proliferation of civil and ethnic conflicts. Thomas Friedman's The Lexus and the Olive Tree is a version of the world's two opposing forces. Olive trees are important. They represent everything related to roots, be it a family, a community, a tribe, a nation, or a religion. Conflicts between Serbs and Muslims, Jews and Palestinians, Armenians and Azeris are over who owns the olive tree, and the logic is: I must control this olive tree or my whole sense of home will be lost. Forces of fragmentation are driving states, groups, or actors "harmed by various forms of interdependence," thus, "will seek to thwart or even reverse its spread" (6). On the other side of the stage, the Lexus is imminent as it represents a fundamental drive for improvement, prosperity, modernization, global markets, financial institutions, and computer technologies with which we pursue higher living standards. And the United States has chosen to follow this path. Friedman exemplifies the U.S. as the "electronic herd" that states can defy, but they will pay a price as did Thailand, Malaysia, Indonesia, South Korea, Cuba, Afghanistan, and Iraq. He proclaims: "America truly is the ultimate benign hegemony" (7).

The interaction between the forces of integration and those favoring fragmentation will have different consequences depending upon the distribution and concentration of power among states. It is sound mathematics to suggest that if we subtract one superpower from a bipolar world we are then left with a unipolar system. Therefore, a new world order has

Postwar eras are periods of an enormous realigning of political lines" (3). George Bush and Bill Clinton became the first U.S. Presidents who had to deal with a fragmented world that moved from a bipolar system to a unipolar system with the U.S. having a remarkable relative power enabling it to deal with world affairs. With the end of the Cold War, an international system that had politically, economically, and strategically involved every country in the world disappeared overnight. As international trade and commerce have rapidly expanded, people and places have undergone unprecedented change. The explosion of the scientific knowledge has produced remarkable inventions, and human horizons appeared limitless. The world approached two opposing forces: globalization and fragmentation. A better guideline would be Benjamin Barber inaptly entitled essay "Jihad vs. McWorld". For him Jihad representing tribalism/fragmentation and McWorld as globalization/ integration are two major forces interacting on the world stage. He argues that both forces disagree on every point except one – "they are both threatening to democracy" (4). With the two opposing forces, the world is falling apart and coming together at the very same moment. Globalization created a world that was increasingly interconnected in which national boundaries were less important, and that generated possibilities as well as problems. "Globalization isn't a choice, it's a reality,... and the most basic truth about globalization is this: no one is in charge" (5).

The global system is threatened by the forces of fragmentation. Rising insecurity and unmet needs were leading people everywhere to seek refuge in smaller groups such as

(Important traditional challenges also remain. Daily Americans open newspapers) to read about strife in the Middle East, confrontation between India and Pakistan, armed conflict in the Korean Peninsula, and violence from both right and left in Cambodia. These problems were with Americans on September 10, 2001 and they remain with them today. Europe is occupied with completing its own internal development, while Asia lacks common perspectives and strong institutions. Latin America and Africa do not yet have large powers capable of playing a global role. Americans feel that it falls on them to lead. By virtue of their fears, their capitalist system, economic global reach, their domestic diversity, and their military raw power, they hold a unique place in the international hierarchy. The decisions that Americans make or fail to make, the actions they take or fail to take, and the words they say or fail to say have widespread repercussions.

American foreign policy has been drawn differently in light of the end of the Cold War and the beginning of another global war, the war on terrorism after September 11. In designing its foreign policy strategy and conduct, the United States seems to beg questions like: How to define America's national interests? What is the size of threats to those interests coming from beyond their border? What obstacles and opportunities are there to deter or advance those interests? And what policies and programs could best defend interests and take advantage of opportunities (2)?

In his book, Lafeber quotes Ralph Reed who said: "The end of wars doesn't bring stability. They bring chaos and recriminations.

central government to determine aggression, then, the United States has to do the job.

The United States assumes that a world police is a domestic need because the world beyond their borders holds dangers for them. There is no benign "invisible hand" of international relations ensuring that the decisions and actions of nearly 200 countries and the people in them add up to a stable and benevolent international environment – or one they could safely ignore from behind their oceans. The attacks of September 11 laid to rest any thoughts they might have had along those lines. They revealed that "grand terrorism" – what President Bush has termed "the perilous crossroads of radicalism and technology" – has emerged, and arguably the major threat to American lives and national security.

For half a century America's engagement in the world revolved around containment of a hostile Soviet Union. The Soviet Union's collapse relatively enhanced America's security. American policymakers established new grounds to justify the use of American military force in the world. None of them, of course, is placed in the context of hegemony, but they are disguised in humanist wrappings. They include human rights (Iraq 1991), democracy (Haiti 1994), starvation (Somalia 1992-1993), drug traffic (Panama 1998), terrorism (Afghanistan 2001), and weapons of mass destruction (Iraq 2003). America thus, bound to reserve its position as the sole superpower and a global hegemon, will be engaged, and will lead to the extent that U.S. defines its global responsibilities in terms of the satisfaction of economic needs and geopolitical strategies.

America's Claimed Role in the Last Decade

Nayla Bassil BASBOUS*

Introduction

Times of change are also times of confusion. American policy makers and other western world leaders had hoped that the termination of the Cold War would end the existing global conflicts and the world system would pursue an evolving new world of peace. However, the disintegration of the Soviet Union has been followed by major changes in the international system, which resulted in the formation of a new world order/disorder i.e. international crisis of new nature. Consequently, the United States, the sole remaining superpower, is bound to reshape its foreign policy strategy to cope with the new challenges and best meet its interests. "In the post-Cold War as before, America's sense of who they are and what kind of world they aspire to shape the choice of ends and means" (1).

To begin with, the United States now considers itself a world police. This role is derived from realist scholars' point of view that is based on the assumption that they put forward and that there is no legitimate nor an internationally recognized world

*Researcher

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY — **Dr. Michel NEHME**
Dr. Adnan AL-AMIN — **Dr. Hassan MNEIMNE**
Dr. Ilham MANSOUR — **Dr. Abdallah FARHAT**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• La Révolution Internet . . . . . *Rudyard KAZAN* 160

• America's Claimed . . . . . *Nayla Bassil BASBOUS* 190
Role in the Last Decade

Resumés/Summaries

• *Dr. Issam SLEIMAN*

- ***La guerre contre le terrorisme et la loi internationale humaine*** ***134***
- ***The war on terrorism and human international law*** ***126***

• *Ahmad ABOU HADBA*

- ***Le mur de séparation raciste: Israël s'emprisonne en rêvant du "Tranfert"*** ***132***
- ***The Wall of Racial Separation: Israel imprisons itself dreaming of the "Transfer"*** ***124***

• *Ihsan MORTADA*

- ***La carte politique et les partis en Israël*** ***128***
- ***Political Map and Parties in Israel*** ***120***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN
LEBANESE NATIONAL
DEFENCE LEBANESE
NATIONAL DEFENCE
DEFE
NATIONAL
LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE
LEBANESE NATIONAL
DEFENCE LEBANESE
NATIONAL DEFENCE
NAT

LEBANESE NATIONAL D
EFENCE LEBANESE NAT
IONAL DEFENCE LEBA
NESE NATIONAL DEFEN
CE LEBANESE NATION
AL DEFENCE LEBANES

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE
LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE
LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE
LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

L
DEFENCE
LEBANESE NA

AL DEFENC
LEBANESE
TIO